الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليـــا
كلية التجــــــــــــارة
قسم اقتصاديات التنميـة



دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية

(دراسة تطبيقية لقطاع غزة)

The Role Of Charitable Endowment In Economic Development

(Case Study the Gaza Strip)

إعداد الباحث

معتز محمد مصبح

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم مقداد

الدكتور: زيــاد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/
Ref 2013/08/14
Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ معتز محمد حمدي مصبح لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية لقطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 07 شوال 1434 هـ، الموافق 2013/08/14م الساعة الواحدة ظهراً في مبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً ورئيساً	....
د. زياد إبراهيم مقداد	مشرفاً	....
أ.د. علي عبدالله شاهين	مناقشاً داخلياً	....
د. بسام حسن العف	مناقشاً خارجيًا	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ص.ب 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف Tel: +970 (8) 286 0700 فاكس fax: +970 (8) 286 0800 P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

[سورة المجادلة، آية: ١١]

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة المتمثلة بكل من المجال الاجتماعي، والمجال الديني، والمجال التعليمي، والمجال الصحي، ومجال البنية التحتية والإنشاءات، بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه الوقف الخيري في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية، وسبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليه.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كلٍ من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانه لهذا الغرض مكونة من ٧٩ فقرة موزعة على المجالات السابقة، تم تطبيقها على جميع العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية في قطاع غزة في كل من: الإدارة العليا في وزارة الأوقاف، ومدراء مديريات المحافظات، ودائرة الأملاك، ودائرة الهندسة والإنشاءات، والدائرة المالية، ودائرة الشئون القانونية، والإدارة العامة للتخطيط والاستثمار والبالغ عددهم (٥٠) فرداً، وقد تم توزيع (٤٤) إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد (٤٣) إستبانة بنسبة ٧٧,٢% من حجم المجتمع، ونسبة ٩٨% من حجم العينية.

هذا وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير إلى ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى عدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة بان ثمة فهماً خاطئاً ينتشر بين الناس متمثل في حصر مفهوم الوقف في المسالة التعبدية والمحضة، والابتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى، كما وأظهرت الدراسة مشكلة متراكمة في التعديات على أملاك الوقف من قبل المواطنين، حيث إن هنالك مئات الدونمات تم الاعتداء عليها من قبل المواطنين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حث المواطنين على الوقف في المجالات المختلفة للتنمية، وعدم حصرها في الجانب الديني المحض، والعمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات، كما وأوصت بالعمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة، وضرورة إعداد برامج توعية للمجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة حول أهمية الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية وتنوع مجالاته، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

abstract

The aim of this study is mainly to identify the role of the Charitable Endowment both its monetary and in-kind to the economic development in the Gaza Strip of each of the social field, the religious field, education field, health and the field of infrastructure and construction, as well as to identify the problems facing the charitable endowment in the Gaza Strip in support of economic development sectors, and ways of development of endowment and investment and development in the Gaza strip from the viewpoint of those who support it.

To achieve the objectives of the study were used both of descriptive analytical method , and the methodology of content analysis in the study by collecting data from sources, primary and secondary, and were prepared questionnaire for this purpose consists of 79 items distributed on the above areas, have been applied to all employees at The Ministry Of Endowment And Religious Affairs (MERA) in the Gaza Strip in: senior management in the Ministry of Endowment , directors of directorates of the provinces, the Department of property, Engineering and Construction Department, and the Department of Finance, Department of Legal Affairs, and the General Department of Planning and Investment's (50) individuals have been distributed (44) questionnaire on The study population has been recovered (43) questionnaire by 77,2% of the size of the community, and the proportion of 98% of the size of the in-kind .

This study found a set of results that point to the extreme weakness of Charitable Endowment effect on economic development , The study also found the failure of the media published Endowment awareness and its importance in economic development, The study showed that there is a wrong understanding the spread between the people represented in limited the concept to Endowment in devotional issue , and stay away from the Endowment in other areas , The study also showed a cumulative problem in encroachment on Endowment property by citizens , as there are hundreds of acres have been assaulted by the citizens .

The study recommended the need to work to urge citizens to endowment in the various fields of development, and not confined to the religious side, and work to encourage investors to invest in real estate endowment by giving them privileges, as recommended work to diversify and develop formulas investment and financing endowment established in the Ministry of endowment In the Gaza Strip, and the need to develop awareness programs for Palestinian society, especially in the Gaza Strip about the importance of endowment and its role in economic development and the diversity of fields , through various media .

الإهداء

إلى من اشتاقت لهم أرواحنا وهم تحت التراب......

إلى روح العم الغالي المهندس: محمد سلامة مسلم "أبا حسان" رحمة الله عليه..

إلى من أرضعتني الحب والحنان.. إلى القلب الناصع بالبياض.. والدتي الحبيبة.. أمد الله في عمرك

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .....والدي العزيز.. أمد الله في عمرك

إلى شريكة حياتي.. إلى من كانت لي عوناً ومعيناً.. إلى من وفرت لي أسباب السكينة والهدوء من حولي .. زوجتي الغالية

إلى رمز الحنان .. إلى أم كل الناس... جدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى سندي وعزوتي.. أعمامي .. أدامكم الله لنا ذخرا وعونا وسندا

إلى أصدقائي وزملائي..كل التقدير والاحترام لجهودكم العظيمة

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل... شكري الجزيل وامتناني

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه، شكرا يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه وصفوة رسله ومن والاه واتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم : من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

يسعدني في هذا المقام وبعد التوصل إلى إتمام هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور/ محمد إبراهيم مقداد، والدكتور زياد إبراهيم مقداد لما تفضلوا به من إشراف على هذه الرسالة، فلهم جزيل الشكر والتقدير.

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور/ علي عبد الله شاهين والدكتور/ بسام حسن العف على تفضلهما بقبول تحكيم هذه الرسالة ومناقشتها، وعلى توجيهاتهم السديدة في الارتقاء بمستوى هذه الرسالة.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والاحترام لوزارة الأوقاف والعاملين فيها على جهودهم المشكورة في تقديم المعلومات اللازمة لانجاز هذا العمل.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لهذا الصرح الشامخ الجامعة الإسلامية قبلة العلماء ومهد الباحثين.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في انجاز وإتمام هذه البحث مادياً ومعنوياً راجياً من المولى سبحانه وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

معتز محمد مصبح

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يعتبر الوقف ظاهرة حضارية تميزت بها الشريعة الإسلامية وكان لها حضورها على تعاقب عصور الدولة الإسلامية حال ضعفها وقوتها، حيث أسهم عبر التاريخ الإسلامي بقوة في التنمية والمشاركة في صنع الحضارة.

وللوقف أهمية اقتصادية حيث إن فكرته تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص، والقطاع الحكومي وذلك لقيامه بأنشطته بعيداً عن الإدارة الحكومية وبعيداً عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص، (الزعتري ،٢٠١٠).

إن للوقف مقاصد ومنافع تبرز آثارها في مختلف المجالات اقتصادية سواء كانت أو اجتماعية أو علمية أو تعليمية، والمؤسسة الوقفية عبر تاريخها الطويل لم تقم على أكتاف الميسورين أو المقتدرين مالياً من المسلمين فحسب، بل اشترك فيها طواعية كل أفراد الأمة الإسلامية كل حسب استطاعته فكانت مؤسسة جليلة أدت دوراً مُهماً وحيوياً عبر تاريخ الإسلام،(الأغبري، ٢٠٠٤، ص ٢).

إن نظام الوقف يشمل مختلف أنواع الثروة من مزارع وأراضٍ وعقارات وأدوات إنتاج، كما ويشمل مختلف مجالات الحياة سواء الدينية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية....الخ، فبجانب الوقف على أماكن العبادة كانت هناك أماكن لتلقي العلم ومساكن للمحتاجين وإنفاق على الفقراء وغيرها الكثير من مجالات الوقف.

وكما أن التنمية مطلب أساسي لكل المجتمعات، فان الوقف باعتباره ثروة يعتبر من أوجه المساهمات التي ترتكز عليها عمليات التنمية مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، كما أنه يساهم في إحداث وظائف عديدة كان لها دور بارز في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، وإسناد عمليات إقامة مشروعات البنية الأساسية، وتخفيف العبء على الدولة في الإنفاق العام، فضلا عن مساهمتها في إنشاء وتطور الخدمات التعليمة، وإقامة المرافق الصحية، مما يعمل على زيادة الإنتاج بمختلف أنواعه، وزيادة الاستثمار، والمساهمة في عملية توزيع الدخل والثروة وإعادة التوزيع.

وقد شهد العديد من العصور السابقة دوراً للوقف في العديد من المجالات منها مجال التعليم من خلال نشر العلوم وإقامة المدارس والمكتبات، وفي المجال الصحي عبر إنشاء المستشفيات، وفي المجال الديني عبر بناء المساجد وتنشيط الدعوة ، وفي المجال الاقتصادي عبر تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، (منصور ، ٢٠٠٦، ص ٢).

وتعتبر أراضي الوقف في فلسطين التي تبلغ مساحتها ١٦% من مساحتها الكلية الرافعة الاقتصادية، حيث قامت مؤسسة الوقف بتمويل حركة النمو الحضاري لدرجة أن أرباح الوقف هي التي حفظت إعمار المسجد الأقصى المبارك. هذا ولمّا كان قطاع غزة غنيا بالموارد الوقفية، حيث بلغت مساحة الأراضي الموقوفة حوالي ٦٧٧٧ دونم موزعة على محافظات القطاع الخمس، فقد حققت الإيرادات الوقفية في القطاع نمواً مضطرداً ساهم في تطور بعض البنى التحتية اللازمة في القطاع،(الشوربجي ، ٢٠١٢).

لقد ساهم الوقف في إعمار المساجد التي تم تدميرها بعد الحرب على قطاع غزة، حيث بلغ ما تم تمويله 6,490,000$، كما قامت بترميم مساجد بتكلفة 654,066$ ، فضلا عن القيام بتنمية واستثمار أموال وقف في مشاريع قدرت تكلفتها بـ 621,000$، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية،٢٠١٢).

ونظرا لأهمية الوقف الذي كان له دور مؤثر في الماضي والحاضر على جميع مناحي الحياة خاصة المجال الاقتصادي ومعالجة ما يواجه المجتمع من مشكلات تمويلية وما يقدمه في مجال التنمية، لذلك فإن هذه الدراسة سوف تعني بدراسة دور الوقف في التنمية الاقتصادية وإبراز هذا الدور من خلال دراسة حالة الوقف في قطاع غزة والذي تعنى به وزارة الأوقاف والشئون الدينية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الدور الذي يقوم به الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة والمتمثلة بالمجال الاجتماعي، والديني، والصحي، والتعليمي، والخدماتي والبنية التحتية من خلال أمواله النقدية والعينية، بالإضافة إلى المشكلات التي تواجهه في القطاع، وسبل تنميته واستثماره وتطويره من وجهة نظر القائمين عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة من خلال التالي:

١- التعرف على مفهوم الوقف وأنواعه وحكمه الشرعي.

٢- التحقق من مدى مساهمة الوقف في المجالات المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى وجود أنواعه في قطاع غزة.

٣ – تحليل واقع الوقف في قطاع غزة من حيث: حجمه، إدارته، واستثماره .

٤- التعرف على سبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره في قطاع غزة.

٥- الوقوف على المشاكل والمعيقات التي تواجه عمليات الوقف في قطاع غزة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الوقف الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية وبالتالي الوقوف على الدور البارز للوقف في التنمية، حيث إن الوقف في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل يمكن أن يصبح جهة تمويلية مانحة تتحكم بها الجهة القائمة على تنفيذه بتوجيهها نحو مشاريع تنموية واستثمارية، حيث تنعكس آثار هذه الدراسة على تشجيع أفراد المجتمع على وقف أموالهم، وبالتالي تطوير فرص الاستفادة من موارد الوقف نحو مناحي التنمية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

متغيرات الدراسة:

أولا- المتغيرات التابعة : مجالات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في الجوانب الأتية:-

١- الجانب الاجتماعي.

٢- الجانب الديني.

٣- الجانب التعليمي.

٤- الجانب الصحي.

٥- جانب البنية التحتية والإنشاءات.

حيث تم قياس هذه المتغيرات عن طريق إحصاء وجمع بيانات تدلل على حجم الأراضي والعقارات الوقفية المخصصة لكل جانب بالإضافة إلى حجم أموال الوقف المخصصة لهذه الجوانب، باعتبارها متغيرات كمية تقاس بالأرقام.

ثانيا- المتغيرات المستقلة : الوقف المتمثل بـ:-

١- أموال الوقف العينية " الأراضي والعقارات" وتحسب بمساحة الأرض وعدد العقارات ونوعها.

٢- أموال الوقف النقدية "إيرادات ونفقات" وتحسب بالقيمة النقدية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة ومشكلتها، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

١- تؤثر أموال الوقف (النقدية) تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥% على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدماتي والبنية التحتية في قطاع غزة.

٢- تؤثر أموال الوقف (العينية) تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥% على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدماتي والبنية التحتية في قطاع غزة.

٣- توجد العديد من المشكلات التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

٤- هناك العديد من الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة.

الدراسات السابقة:-

أولا- الدراسات العربية:

١- دراسة الباحوث (٢٠٠١) بعنوان " الوقف والتنمية الاقتصادية "

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الوقف ودوره في المجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال بيان الأوجه والمجالات المستجدة والتي يمكن أن يساهم بها الوقف. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف كان هو الأساس في تطور ورقي كثير من أوجه الحركة التعليمية والصحية، وعدد كبير من المرافق العامة، وأن الوقف مهيأ للقيام بدور كبير في الحياة الاقتصادية المعاصرة، كما أنه آلية يمكن من خلالها التخفيف كثيراً من أعباء والتزامات الدولة المالية.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها ضرورة توعية أفراد المجتمعات الإسلامية بالوقف وأهميته وآثاره الدنيوية والأخروية، كما وأوصت بضرورة العمل على بيان أن آفاق الوقف واسعة وغير محصورة بشيء معين.

٢ - دراسة حريري (٢٠٠١) بعنوان " دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية "

هدفت الدراسة إلى بيان دور الوقف في ازدهار الحضارة الإسلامية في عصورها الأولى ودوره في سد حاجات الفقراء والمحتاجين وطلاب العلم، كما وهدفت الدراسة إلى إيضاح أسباب انحسار دور الأوقاف في العصر الحديث، والذي أدى إلى بعض المشكلات السياسية في بعض الدول الإسلامية، بالإضافة إلى إبراز دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية وسبل الاستغلال الأمثل للوقف في دعم هذه المجالات. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف أدى أدوارا عظيمة في ترقية الحضارة الإسلامية وازدهارها، كما توصلت إلى أنه في الوقت الراهن يمكن للوقف أن يؤدي دوراً مقدراً في دعم الجوانب الدينية والتربوية والعلمية والثقافية في المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها تنشيط دور أئمة المساجد وعلماء الدين في لفت نظر أفراد المجتمع إلى أهمية ومشروعية الوقف، وتكثيف الدور الإعلامي في توعية أفراد المجتمع بالدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف في ترقية المجتمع وتنميته وسد احتياجاته.

٣- دراسة قطيش (٢٠٠٢) بعنوان "دور الوقف في التنمية الاجتماعية الاجتماعية المستدامة- دراسة حالة الأوقاف في الأردن "

هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع الوقف في الأردن من حيث أنواعه وأهدافه وقطاعاته، كما هدفت للتعرف إلى خصائص المتبرعين بالوقف وإدارته والمشاكل التي يتعرض لها في الأردن ومدى فعالية قانون الأوقاف نحو التنمية الاجتماعية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف الوقف تعددت بين الخيري والذري بنسب متفاوتة، وأن أنواع الوقف في الأردن هي الأراضي والعقارات والأموال المنقولة، كما وأظهرت أن أبرز المشاكل التي يتعرض لها الوقف في الأردن هي عدم وجود مؤسسة مستقلة للوقف، وعدم وجود برامج اجتماعية واضحة للوقف.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية الميدانية حول مؤسسة الوقف، تتضمن التعرف بعمق إلى المتبرعين وكذلك الفئة المستهدفة من الوقف، والتعرف على الآثار العمرانية والمدنية للوقف، كما وأوصت بتحديث مؤسسة الوقف الأردنية لتحقيق الأهداف التنموية المختلفة.

٤- دراسة حطاب (٢٠٠٦) بعنوان " الصكوك الوقفية ودورها في التنمية "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الصيغ والأدوات الوقفية الحديثة وخاصة الصكوك والسندات الوقفية كما تهدف إلى توضيح دور الوقف الإسلامي في التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن للصكوك الوقفية دورا هاما في تفعيل دور الوقف الإسلامي، أضف إلى ذلك إمكانية توجيه الصكوك لأنشطة عامة في خدمة المجتمع، وأنه من خلال الصكوك الوقفية يمكن تمويل مجالات الوقف بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها أن للصكوك أهمية كبيرة يجب على الأمانات العامة للأوقاف استغلالها وتطويرها لتحقيق رسالة الوقف، كما ينبغي التوسع في الصكوك والارتقاء بأجهزة الوقف من الناحية الإدارية والاقتصادية واستثمار الصكوك بأحدث الطرق.

٥ - دراسة منصور (٢٠٠٦) بعنوان " الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية "

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الوقف في المجتمع من خلال عناصر عدة منها دور الوقف في تنمية الأخلاق وشيوع الرحمة، ودوره في التعارف بين الشعوب، وكذلك دور الوقف في تقوية المجتمع من خلال إسهامه الاقتصادي والتربوي والصحي والدعوي. كما وهدفت الدراسة إلى إبراز دور الوقف في التنمية الاجتماعية من خلال تعرضها لإسهام الوقف في العدالة الاجتماعية، والتكافل

الاجتماعي ودور الرعاية الاجتماعية والوقف في تحقيق التنمية، والتخفيف من الأعباء الاجتماعية وتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف من مميزات الأمة وأبرز الخيرات والعطاءات فيها، وأنه لكي تستعيد الأمة مجدها وعزتها يجب أن يكون الوقف حاضرا لتتكئ عليه في الكثير من المراحل كما استندت عليه في الماضي.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها ضرورة قيام وقفيات للتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى إقامة المراكز الوقفية التي تعالج علل المجتمع المختلفة، كما أوصت بضرورة البحث عن ثغرات جديدة في المجتمع وإمكانية إيجاد أوقاف لها.

٦ – دراسة عبد الباقي (٢٠٠٦) بعنوان " الوقف ودوره في تنمية المجتمع المدني "

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الوقف في تنمية المجتمع المدني عن طريق تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة والصعوبات التي تواجهه ، والإجابة عن مختلف الشبهات والاعتراضات التي أحاطت به، كما ويقوم البحث برصد تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأمانة العامة للأوقاف في الكويت كان لها إسهامات بارزة في تنمية المجتمع المدني في مجالات عدة خاصة المجال الدعوي، المجال العلمي والثقافي، المجال الإعلامي، المجال الصحي، المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها ضرورة دعم الحكومات في الدول الإسلامية للأوقاف، من حيث تشريع القوانين المساندة وتوفير كفاءات إدارية عالية، كما أوصت بضرورة إتباع شروط الواقفين في عملية الصرف من الوقف وريعه والذي سيقوي من ثقة الواقفين بإدارة الوقف.

٧– دراسة الصليبي (٢٠٠٦) بعنوان "الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار تنموي"

هدفت الدراسة لإثبات أن الاستثمار الوقفي يحفظ أموال الناس من التقلبات الاقتصادية وانهيار الشركات، والتأكيد على أن نظام الوقف هو أحوج ما تكون إليه مجتمعات المسلمين المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف في الإسلام له نتائجه وآثاره الاقتصادية كالحد من التوسع في الثروات الخاصة، وتوجيهه إلى مصارف الخير المتنوعة كما أن إدارة الوقف إدارة اقتصادية، وعقود الوقف عقود اقتصادية، وأن الوقف أنتج تبرعاً مالياً يحقق أغراضاً خيرية وأنه محرك للاقتصاد، وهو لبنة من لبنات التطور الاقتصادي للدولة، حيث يظهر دوره في تحقيق التنمية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها قيام الجامعات وكليات الشريعة والاقتصاد والمؤسسات التنموية بتشجيع الممولين والأثرياء باستثمار أموالهم في المشاريع الوقفية في العالم العربي، وعلى

تنفيذ المشاريع الوقفية في العالم العربي والإسلامي وخاصة المشاريع العقارية أو الصحية أو التجارية المقامة على أرضي وقفية، كما أوصت بضرورة إقامة مراكز دراسات وأبحاث شرعية واقتصادية وإحصائية لتشجيع المواطنين الأثرياء على إقامة المشاريع الوقفية لصالح الفقراء والمساكين، ومشاريع أخرى يخصص ريعها للمبدعين في مجالات الطب والهندسة والفلك والحاسوب.

٨ – دراسة هليل (٢٠٠٦) بعنوان " مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة "

هدفت الدراسة إلى التنبيه على العديد من المجالات الوقفية المقترحة في سبيل إسهام الوقف في التنمية المستدامة، حيث تناولت الصكوك الوقفية وإمكانية تداولها وغاياتها التنموية، كما تناولت موضوع الوقف المؤقت وفكرة الصناديق الوقفية من حيث التنظيم الفني لها ومجالات العمل بالإضافة إلى التجارب المعاصرة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة دور الوقف وتفعيله في الواقع المعاصر أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والنظر، تتضافر فيه جهود المفكرين والمحسنين وأصحاب القرار في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها الدعوة الجادة إلى حسم الخلافات الفقهية الدائرة حول بعض الجوانب في فقهية الوقف، بالإضافة إلى دعوة الدول الإسلامية إلى المزيد من العناية بالعمل الوقفي على صعيد الدعم المالي وإيجاد البيئة القانونية والمؤسسية لتفعيل دور هذا القطاع ليقوم بدور أكثر فاعلية في مساندة الدول في مختلف ميادين العمل الاجتماعي.

٩ – دراسة ملاوي (٢٠٠٩) بعنوان " دور الوقف في التنمية المستدامة "

هدفت الدراسة إلى التعرض إلى مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم الوقف، وإظهار دور الوقف في مختلف جوانب التنمية، كما وهدفت إلى الربط بين مفهوم الوقف والتنمية المستديمة. وتوصلت الدراسة إلى أن للوقف آثاراً تنموية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها تدخل في صميم التنمية المستدامة.

وكان من أهم توصيات هذه الرسالة نشر الوعي عن طريق القيام بحملات إعلامية تبين ما للوقف من آثار تنموية كبيرة، كما وأوصت بتعديل كثير من الأنظمة والتشريعات التي تساهم في تشجيع الوقف من ناحية وفي الاستغلال الأمثل لأموال الوقف من ناحية أخرى.

١٠ – دراسة المحمادي (٢٠٠٩) بعنوان " دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الاجتماعي للوقف حيث إن الأوقاف الإسلامية في الأصل عمل اجتماعي.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الوقف من أهم موارد نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام، وأن الوقف في الإسلام يشمل جميع مجالات الحياة، وتوصلت أيضا إلى أن الوقف أدى دوراً اجتماعياً كبيراً وآثاره في جملتها إيجابية، والأمة الإسلامية تحتاج إلى تفعيل دور الوقف من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة قيام وسائل الإعلام بحملات مكثفة للتوعية بأهمية دور الوقف، وحثّ الهيئات والمؤسسات للعمل على إحياء سنة الوقف، كما أوصت بضرورة توجيه الملاك إلى تخصيص بعض الأوقاف لدعم الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية لتلبية احتياجاتهم الضرورية.

١١– دراسة بكر (٢٠٠٩) بعنوان " سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الوقف ومشروعيته، وبيان متطلبات تنمية موارد الوقف الإسلامي، بالإضافة إلى التعرف على صيغ وأشكال الاستثمار المتاحة لتنمية موارد الوقف الإسلامي. وتوصلت الدراسة إلى: توفر الاستقلالية المالية والإدارية لوزارة الأوقاف، وملائمة كل من الصيغ المقترحة المتمثلة بالصيغ الوقفية في تأقيت الوقف وتفعيل وقف النقود، وصيغ استثمار أموال الوقف، والقوانين والحوافز المتعلقة باستثمار وتمويل الوقف بوزارة الأوقاف في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل وتعزيز وقف العقارات والمنقولات من خلال توفير الأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة لإتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع الفلسطيني للمساهمة، وضرورة تفعيل الوقف النقدي لسهولة تعامل جميع الفئات معه، بالإضافة إلى ضرورة استحداث وزارة الأوقاف لصيغ وقفية جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

١٢– دراسة العمر (٢٠١٠) بعنوان " إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مسيرة الوقف وتطورها التاريخي، وعلاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني ودورهما مجتمعين في التنمية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف بتلاؤمه مع حاجات المجتمع المختلفة جعلته أداة تنموية مهمة ومستقرة ودائمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وان الظروف الحالية للتنمية الاجتماعية في البلاد الإسلامية تتطلب إعادة تأهيل لدور الوقف

وتفعيل أسلوبه في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال اتصاله بمؤسسات المجتمع المدني بما فيها مؤسسات العمل الأهلي.

وخلصت الدراسة الى توصيات أهمها الحاجة إلى إصلاح نظام الوقف وخاصة الأهلي، والحاجة إلى مرونة أكثر للقائمين على الوقف لتنمية موارده الاستثمارية، من خلال اقتناص الفرص الاستثمارية الملائمة له ، كما وأوصت بضرورة تشجيع التوعية والبحوث العلمية وخاصة التطبيقة حول الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية.

١٣- دراسة السبهاني (٢٠١٠) بعنوان "دور الوقف في التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة إلى تجلية الدور الذي يمكن أن ينهض به الوقف في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره إطاراً مؤسسياً وتمويلياً يؤمن شروط الاستثمار البشري ويؤمن شروط العرض العام اللازم للرفاهية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة الوقف أسهمت بشكل كبير في تمويل الاستثمار البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، وأنه ما زال بإمكانها أن تسهم في تحقيق الضمان الاجتماعي باعتبارها مؤسسة تكافلية، كما أنها أسهمت في تحمل أعباء المساجد والمرافق الدينية وان الوقف الخيري آلية اختيارية لإعادة هيكلة شكل الملكية لصالح الحاجات العامة بالجملة.

وخلصت الدراسة إلي توصيات أهمها تطوير الأسس التشريعية والتنظيمية الحاكمة للوقف الخيري، والعمل على تفعيل الوقف الخيري كمؤسسة للتكافل الاجتماعي.

١٤- دراسة الأسرج (٢٠١٠) بعنوان "دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي المتمثل في اتخاذ تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف ذو أهمية وتتزايد الحاجة إليه في العصر الحاضر يوماً بعد يوم مع تزايد معدلات البطالة وانتشار معدلات الفقر من جهة وعجز السلطات عن مواجهة هذه الزيادات من جهة أخرى، وان المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى إحياء دور الوقف في حياتها الذي كانت له تلك الإسهامات العظيمة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتنوعة حيث أسهم في التقدم العلمي والتكنولوجي وفي توفير الخدمات الأساسية من صحة وإسكان وعلاج وغيرها، علاوة على الأثر المالي الهام على ميزانية الدولة وتخفيف الكثير من الأعباء عنها.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها إعداد وتنفيذ خطة إعلامية شاملة للتعريف والتوعية بأهمية الوقف، ودراسة وحصر الاحتياجات والمشاريع التي يمكن الإنفاق عليها من الأموال الوقفية، وترتيبها وفق أولويات معينة وضوابط محددة.

ثانيا- الدراسات الأجنبية:

١-دراسة (Dogarawa, 2009) بعنوان:

" Poverty Alleviation through Zakah and Waqf Institutions: A Case for the Muslim Ummah in Ghana".

(تخفيف وطأة الفقر من خلال مؤسسات الزكاة والوقف)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسة الزكاة والوقف في التخفيف من وطأة الفقر، وذلك من خلال عرض الأدبيات ذات الصلة والكتابات الموجودة وتجميع الآراء المختلفة حول الدور الاجتماعي والاقتصادي للزكاة والوقف وسبل تنميتها في العصر الحديث.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإسلام عمل على مكافحة الفقر وتنظيم الحياة الاقتصادية على نحو يلبي الاحتياجات الأساسية لجميع البشر، حيث جعل هناك حقاً للفقراء في دخل وثروة الأغنياء من خلال نظم الزكاة والأوقاف، كما أن الوقف ساعد على إنشاء البنية التحتية وتعزيز أنشطة الرعاية الاجتماعية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع أو الدولة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها العمل على تحسين كفاءة إدارة الوقف من خلال إنشاء مجالس للإشراف تمثل جميع الأطراف ذات العلاقة بالوقف، ووضع معايير ومقاييس للكفاءة الإدارية في المؤسسات غير الربحية التي تنطبق عليها مجموعة متنوعة من خصائص وأهداف الوقف، وإنشاء هيئة حكومية داعمة التي يمكن أن توفر المساعدة التقنية. كما وأوصت الدراسة المسلمين على السعي لإنشاء مؤسسات وقفية لتعزيز جهود حكوماتهم في مكافحة الفقر.

٢-دراسة (Tohirin, 2010) بعنوان:

" The Cash Waqf For Eempowering The SmallBusinessesIn Indonesia".

(الوقف النقدي لتمكين المشروعات الصغيرة في اندونيسيا)

هدفت الدراسة إلى التعرف على نموذج الوقف النقدي، وما يقدمه من دعم في سبيل تمكين المشروعات الصغيرة. حيث إن معظم المشروعات الصغيرة لا تستطيع الحصول على الدعم من المؤسسات الرسمية وذلك لقلة الضمانات، أو أنها تفشل في الوفاء في تحقيق شرط الاقتراض من المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف النقدي يعتبر وسيلة من وسائل الأنشطة التطوعية

الإسلامية الهامة التي تساهم في دعم المشروعات الصغيرة والتي تعمل بدورها على توفير الكثير من فرص العمل للعاطلين، والإسهام في تحسين توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والعمل على تقليل الفجوة الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها إنشاء مؤسسات مالية وقفية قوية تتألف من الحكومة والمؤسسات الخاصة لاستخدامها في تمكين المشروعات الصغيرة من خلال توفير التمويل لها، كما أوصت بالقيام على إنشاء مشروعات مشتركة بين أصحاب المشاريع والمؤسسة الوقفية.

٣-دراسة (Budiman, 2011) بعنوان:

" The Role Of Waqf For Enironmental Protection In Indonesia".

(دور الوقف في حماية البيئة في اندونيسيا)

هدفت الدراسة إلى إيجاد حلول للمشاكل البيئية الخطيرة التي تعاني اندونيسيا منها. وحيث إن الوقف كمؤسسة خيرية في الإسلام لها دورها الكبير في حماية البيئة، وبالتالي ضمان تنمية مستدامة أكثر في البلاد. لذلك تعمل هذه الدراسة على بيان إمكانات مؤسسة الوقف لحماية البيئة والكشف عن مزايا وفوائد الوقف مما يجعله وسيلة لحماية البيئة. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف البيئي في الإسلام يعتبر من الحلول المثلى لحل مشكل البيئة.

وخلصت الدراسة إلى توصيات أهمها عمل الحكومة الاندونيسية على رفع وعي الشعب حول الوقف البيئي وتقديم بعض الدعم اللازم من حيث إدارة الأراضي، والشؤون القانونية، والحوافز لإشراك المجتمع في هذا العمل النبيل. كما أوصت الدراسة بعمل المزيد من الدراسات حول مفهوم الوقف البيئي، وذلك لاعتباره مفهوماً جديداً نسبياً في الوقت الحاضر ويحتاج إلى الكثير من المناقشات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة والتي تعتبر في مجملها دراسات حديثة مسيرة الوقف وتطورها التاريخي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والدور الذي يمكن أن ينهض به في تحقيق التنمية، كما وتناولت الدور الذي تلعبه مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، وذلك في إطار نظري بحت.

وتأتي الدراسة الحالية لتبين دور الوقف الخيري في قطاع غزة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجمع بين الإطارين النظري والتطبيقي، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تعنى بتحليل وتقييم الوقف الخيري في قطاع غزة وبيان دوره الفعلي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال جمع

البيانات وتحليلها تحليلا كميا ووصفيا والوقوف على مؤشراتها ودلالاتها وتشخيص واقعها،والذي لم تتناوله الدراسات بهذا الشكل، وبالتالي فمن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توجيه الأنظار إلى مستوى الدور الذي تقدمه أموال الوقف النقدية والعينية في دعم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ومن ثم العمل على اقتراح الوسائل والأساليب اللازمة لزيادة تفعيل هذا الدور، والاستفادة من تلك الأموال بتوجيهها نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من قبل المسئولين.

الفصل الثاني

الوقف الإسلامي واستثماره

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول :مفهوم الوقف وأنواعه وأركانه.

المبحث الثاني : استثمار أموال الوقف (الأحكام والضوابط).

تمهيد:

لقد اهتم علماء المسلمين بالوقف منذ القدم فقاموا بتحديد معناه لغة وشرعاً، وأبرزوا أدلة مشروعيته ووضعوا القواعد والأصول المؤسسة له، كما وقام العلماء بتقسيم الوقف إلى عدة تقسيمات منها ما هو بحسب الغرض منه، ومنها ما هو بحسب إدارته، ومنها ما هو بحسب الوقت وغيرها من التقسيمات.

هذا وقد قام علماء المسلمين بوضع أركان وشروط للوقف التي حدّت عبر الزمن من التلاعب به أو جعله وسيلةً للتفاخر والتباهي من قبل الواقف، كما حفظته من تعدي الحكام وولاة الأمر والطامعين، فجعلوا له أركاناً أربعة هي: الشخص الواقف، والمال الموقوف، والشخص أو الجهة الموقوف عليها والصيغة المعتبرة، (عبد الباقي، ٢٠٠٦، ص٢٣).

ولما كان موضوع هذه الرسالة حول دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية دراسة وتحليلا، استلزم الأمر أن تكون هناك خلفية حول نظام الوقف والمرجع الفقهي له، لذلك آثرنا في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الوقف ومشروعيته، والذي يمثل المدخل الرئيس لفهم المعنى العام للوقف ومستنده الشرعي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع أهل العلم، كما سيتطرق الفصل إلى الحديث عن أنواع الوقف المختلفة، وأركانه وشروطه، والحكمة من مشروعيته، والنظارة عليه.

هذا ويتطرق الفصل أيضاً إلى موضوع استثمار أموال الوقف من حيث التعريف، وحكم استثمار أموال الوقف، والضوابط الشرعية لاستثمار أمواله.

المبحث الأول

مفهوم الوقف وأنواعه وأركانه

أولا- تعريف الوقف

١- تعريف الوقف لغة:

الوقف مصدر للفعل وقف بمعنى الحبس والمنع من التصرف أو التحرك، تجمع على وقوف، ومنه قولك: وقفت الدابة إذا حبستها عن مكانها، (ابن منظور،ج٩، ص٣٥٩). ومنه ما جاء في الحديث" إن شئت حبست أصلها أو تصدقت بها" متفق عليه، (أبو داود، جزء٣، ص١١٦). والمنع لان صاحبه منع من التصرف فيه بيعاً وهبةً.

مما تقدم يتضح أن الوقف والحبس كلمتين مترادفتان، وتأتيان بالمعنى نفسه.

٢- تعريف الوقف اصطلاحا شرعياً:

قد اختلف الفقهاء في بيان معنى الوقف في الاصطلاح الشرعي، إذ عرفوه بتعاريف مختلفة تبعاً لاختلاف مذاهبهم في الوقف من حيث لزومه وعدم لزومه، واشتراط القربة به، والجهة المالكة للعين بعد وقفها، وغير ذلك من الأمور، (الكبيسي، ج١، ص٥٨). والفقهاء حينما يعرفون الوقف يعرفونه حسب أئمة المذاهب كأبي حنيفة، مالك، الشافعي وغيرهم من الأئمة. ولا يمكن حصر تعريفات الوقف في كل مذهب على وجه كامل وذلك لكثرتها، لذا سيتعرض البحث إلى أبرز تعريفات الأعلام في كل مذهب.

أ- تعريف الحنفية:

ذكر الإمام السرخسي[١] بأن الوقف هو: " حبس المملوك عن التمليك من الغير"، (السرخسي، ج١٢، ص٢٧). والمملوك هو قيد أريد به التمييز عن غير المملوك، ذلك لأنه لا يصح وقفه ما لم يكن مالكا للعين المراد وقفها، أما عبارة " التمليك من الغير" فهي قيد ثاني حيث أن العين الموقوفة لا يجوز للواقف التصرف بها كالبيع أو الرهن أو الهبة وغيرها. و" من الغير" دلت على بقاء العين في ملك الواقف، (العاني، ٢٠١٠، ص١٨).

---

[١] هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الأئمة، السرخسي من أئمة الحنفية ومن المجتهدين في المسائل، توفي في حدود التسعين وأربعمائة، (السرخسي، ج٣١، ص٨).

ب- تعريف المالكية:

عرفه ابن عرفة[1] حيث قال : " هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيها ولو تقديراً"، (عليش، ج٤، ص٣٤). أي أن المالك يحبس العين عن أي تصرف تمليكي، ويتبرع بريعها لجهة خيرية، تبرعاً لازماً، مع بقاء العين على ملك الواقف مدة معينة من الزمان فلا يشترط فيه التأبيد، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٩).

ج- تعريف الشافعية

عرف الشافعية الوقف بأنه: " حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه تقربا إلى الله تعالى"، (الغزالي، جزء١، ص٤٢٤). إذ إن الوقف يقطع التصرف في المال الموقوف، فلا يجوز بيعه ولا هبته ولا يورث. كما أن شرط صحة الوقف حسب التعريف أن يكون الوقف بنية التقرب إلى الله.

د- تعريف الحنابلة:

عرف ابن قدامة[2] الحنبلي قبل نحو ثمانية قرون بأنه "تحبيس الأصل، وتسبيل الثمرة"، (ابن قدامة، جزء٦، ص١٨٥). وفي هذا إشارة إلى أصل وضعه الشرعي من حيث كونه صدقة جارية أي مستمرة، والمراد منها هو استدامة الثواب والقرب من الله تعالى عن طريق دوام إنفاق ريع تلك الصدقة في وجه أو أكثر من وجوه البر والخيرات على اختلاف أنواعها وتعدد مجالاتها، (غانم، ٢٠٠١، ص١٠). وفي هذا التعريف اعتماد صريح على الحديث الشريف: " عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر أرضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره[3] فيها فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به؟ فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها". فتصدق بها عمر: أنها لا تباع ولا توهب ولا تورث، (أبو داود، جزء٣، ص١١٦).

---

[1] هو محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله، الورغمي، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره. ولد سنة (٧١٦ هـ) وتوفي- رحمه الله- سنة (٨٠٣ هـ).

(موقع المكتبة الشاملة: http://shamela.ws/index.php/author/120)

[2] هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المقدسي، أبو محمد، موفق الدين الحنبلي، أحد أعلام الحنابلة وكبار فقهائهم ولد سنة (٥٤١هـ) وتوفي رحمه الله- سنة (٦٢٠ هـ)، (أبو داود، ج١)

[3] يستشيره ويطلب أمره

هـ- التعريف المختار:

يمكن القول بأن أقرب تعريف إلى الشمول هو تعريف الحنابلة وهو "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة" وذلك لأنه مقتبس من قول الرسول صلى الله عليه وسلم " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، حيث إن الرسول عليه الصلاة والسلام أكمل الناس علماً وفهماً، وأعلمهم بالمقصود وقد أوتي جوامع الكلم من قوله وفعله وتقريره، حيث إنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

٣- تعريف الوقف قانونيا واقتصاديا:

أ- التعريف قانونيا:

نصت المادة الأولى من قانون العدل والإنصاف العثماني لحل مشكلات الأوقاف لمحمد قدري باشا[1] الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن " الوقف هو حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر"، (سيسالم ومهنا والدحدوح، ١٩٧٧، ص٧٢٢).

كما تناول قانون الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٢٤م في المادة(٢) الوقف كما يلي: يعتبر الملك موقوفا على وجوه خيرية إذا وجد التزام مقترن بملكيته ناشئ عن اعتقاد راسخ في صاحبه ومقبول منه أو عن اعتقاد صرح به صاحبه وقبل به لاستعمال الملك وغلته وإيراده لوجوه البر والإحسان خاصة وان كانت ملكيته مستقرة فيه اسمياً، (اللواء، ٢٠١٠). أما القانون السوداني الذي يعد قريبا من القانون الفلسطيني ففي المادة(٣٢٠) في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عرفه بأنه " حبس المال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المآل"، كما أن القانون الجزائري عرفه في المادة(٣) من القانون(٩١-١٠) بأنه " حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو وجه من وجوه البر والخير"، (قحف، ٢٠٠٠، ص٥٨).علما بان القانون المصري والأردني هما المطبقان في فلسطين.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن هناك تطابق بين مفهوم الوقف شرعاً وقانوناً، حيث أن كلاهما يدلل على الغايات الأساسية للوقف وهي حبس المال والتصدق بمنفعته.

---

[1] أحد أعلام القانون له مؤلفات في الفقه الإسلامي خاصة الحنفي، عمل على إصدار قانون خاص بالأحوال الشخصية. (١٢٣٧ هـ - ١٣٠٦ هـ = ١٨٢١ - ١٨٨٨م): عالم مشارك في عدة علوم، ومن رجال القضاء في مصر، (موقع ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org)

ب- التعريف اقتصاديا:

هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً، فهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، فهي تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الاستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع، (قحف، ٢٠٠٦، ص٦٦). كما ويستنبط العاني من هذا التعريف:(العاني، ٢٠١٠، ص٢٥)

١- اقتطاع جزء من الاستهلاك وتحويله إلى الادخار المضمون الإيجابي أي الموجه نحو الاستثمار مباشرة.

٢- تؤدي الأوقاف إلى زيادة الجانب الخدمي والمنفعي لفئات محددة في أفراد المجتمع، وبالتالي يكون مردودها على المجتمع بشكل غير مباشر.

٣- توفر الأوقاف فرصاً استثمارية لزيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع عن طريق ما تقوم به من مؤسسات إنتاجية مختلفة المردود ومتنوعة من حيث التخصص.

٤- تؤدي الأوقاف إلى ضمان ما يسمى بالتنمية المستدامة عن طريق إنتاج منافع وتوفير إيرادات تستهلك في المستقبل.

٥- إمكانية النهوض به فردياً على مستوى أفراد أو من قبل المجتمع بصفة كلية حسب نوع وطبيعة المشروع الوقفي مع ضمان حق كل جهة على حدة.

وفي ضوء ذلك نجد أيضاً أن هذا التعريف لم يبتعد عن التعريف الشرعي للوقف، حيث إن استثمار الأموال في العملية الإنتاجية هو حبس للمال، وإن المنفعة العائدة من هذا الاستثمار يستهلك في المستقبل وبالتالي تسبيل المنفعة.

ثانيا- أنواع الوقف

ينقسم الوقف إلى عدة أنواع لاعتبارات متعددة كما يلي:

١- أنواع الوقف من حيث الغرض منه:

ينقسم الوقف من حيث الغرض منه إلى وقف أهلي ووقف خيري:

أ- **الوقف الخيري**:وهو الذي يقصد به الواقف الصرف على وجوه البر، سواء أكان على أشخاص معينين، كالفقراء والمساكين والعجزة، أو كان على جهة من جهات البر العامة، كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها مما ينعكس نفعه على المجتمع، (منصور، ٢٠٠٦، ص٩).

ب- الوقف الأهلي: ويطلق عليه أيضاً الوقف الذري، وهذا النوع من الوقف يختص بأهل الواقف وذريته الذين خُصوا بالانتفاع بالوقف وبالكيفية أو الصيغة المحددة لذلك في الوثيقة الوقفية، كأن يوقف الرجل عقاراً على أولاده بحيث يمنع التصرف في هذا العقار من قبل الورثة، ويتم إنفاق ريع هذا العقار عليهم، (الاغبري، ٢٠٠٤، ص٥).

غير أن هذا النوع من الوقف، وإن كان ما زال موجودا في الضفة الغربية، إلا انه أُلغي في قطاع غزة بموجب قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات سنة ١٩٥٤، حيث صدر هذا القانون متأثرا بموقف المشرّع المصري الذي ألغى الوقف الذري في مصر بموجب القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢، (عمر، ٢٠٠٢، ص١٥).

٢- أنواع الوقف من حيث محله:

ينقسم الوقف من حيث محله إلى عقار ومنقول: (يوسف، ٢٠٠٩، ص٤٠)

أ- وقف العقار: وهو ما يقصد به الدوام والاستمرار، بحيث يكون صالحا للبقاء مع فرضية وجود غلة ثابتة، ولو بطريق الانتظار حتى يتم استئجاره، وإذا ما تضرر بعد مدة يكون صالحا للتعمير، كالأراضي وما ينشأ عليها من زروع وبساتين وبناء دور وما شابه ذلك.

ب- وقف المنقول: وهو ما يقصد به استطاعة التحكم به من خلال المقدرة على نقل العين من مكان لآخر، مثل الأثاث والثياب وآلات المسجد من فرش ومصابيح وأجهزة صوت وأجهزة تكييف وما في حكمها من مواد نستطيع التحكم بها، من ناحية نقلها من مكان لآخر، خلافا للعقار الذي يتعذر نقله أو التحكم في مكانه.

٣- أنواع الوقف من حيث إدارته: (عبده، ١٩٩٧، ص١٧)

أ- الوقف المضبوط: وهو الذي تتولى فيه الجهات الرسمية إدارة الوقف دون وكيل أو ولي من قبل الواقف، وذلك بسبب عدم اشتراط التوليه لأحد، أو انقطاع شروط التولية.

ب- الوقف الملحق: وهو الذي يتولى فيه الواقف أو من ينوب عنه الإشراف على الوقف، وتكون مهمة الجهات الرسمية متابعة مدى تطبيقه لقانون الوقف وأحكامه من عدمها.

٤- أنواع الوقف من حيث الوقت: (نقاسي، ص١٠)

أ- الوقف المؤبد: هو الوقف الذي لم يحدد وقته بأجل معين ينتهي بانتهائه.

ب- الوقف المؤقت: هو الوقف الذي يحدد الواقف لوقفه مدة معينة وينتهي بانتهائه ويعود الى ملك الواقف.

٥- أنواع الوقف بحسب المضمون الاقتصادي:(قحف، ٢٠٠٠، ص١٥٩)
أ- الوقف المباشر: وهو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، نحو المسجد للصلاة، والمدرسة للتعليم، والمستشفى لعلاج المرضى وإيوائهم.
ب- الوقف الاستثماري: وهو ما يستعمل أصله في انتاج ايراد، وينفق هذا الإيراد على غرض الوقف.

٦- أنواع الوقف من حيث الشيوع:(الطنطاوي، ١٩٨٩، ص١٤٦)
أ- وقف مشاع:وهو الوقف الشائع الذي خالطه ملك الغير ولم يتميز عنه.
ب- وقف غير مشاع: وهو الوقف الذي لم يخالطه ملك الغير.(ابن قدامة، الجزء٦، ص٢٣٨)

ثالثا- مشروعية الوقف
الوقف نوع من أنواع الصدقات وفعل من أفعال الخير التي يقصد بها التقرب إلى الله تعالى، فهو من القرب التي حث الشارع الكريم عليها وندب إليها، وطريق من طرق إدرار الخير.
لقد شرع الله الوقف وجعله من أعظم القرب التي يتقرب بها العبد إليه، وهو من الأمور المستحبة، فلقد جاءت مشروعيته من نصوص عامة في القرآن الكريم، وأخرى مفصلة من السنة ومن الإجماع.

ولقد استدل الفقهاء على مشروعية الوقف من خلال:
١ - القرآن الكريم:
القرآن الكريم بمجمله جاء مشجعا على العمل الصالح والإنفاق والإحسان ومساعدة الآخرين وبناء المجتمعات، وإذا ما نظرنا في آيات القرآن الكريم نجد أن في غالبيتها دعوة إلى البر وإصلاح النفوس، ويعتبر الوقف من الأعمال التي تعمل على التقرب إلى الله بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أنه يعتبر من الأعمال التي تساعد على بناء مجتمع واعد يتحقق فيه التكافل والترابط الذي لطالما دعت إليه الشريعة الإسلامية. وهذه بعض الأدلة العامة من آيات القرآن الكريم التي تدلل على صحة ومشروعية الوقف:

أ- قال تعالى ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:٩٢].

قال أنس بن مالك رضي الله عنه في هذه الآية: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة نخلاً، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء[1]، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، فلما أنزلت ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ ..... ﴾ قام أبو طلحة فقال: يا رسول الله! إن الله يقول﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء وإنها صدقة لله، أرجو برها وذخرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال صلى الله عليه وسلم:" بَخٍ[2]! ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين" فقال طلحة: أفعل يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه، وبني عمه. رواه مسلم ٩٩٨/٤٢، (صحيح مسلم، ١٩٨٣، ص٤٤٥).

ب- قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس:١٢].

ومن آثارهم كعلم علموه، أو كتاب صنفوه، أو مسجد بنوه، (الشربجي، ١٩٩٧، ص١٣٨).

كما أن الوقف وفق تفسير الشربجي يعد من الآثار الحسنة التي يتركها الإنسان بعد مماته.

هذا ولا يخفى عن أحد الآيات الكثيرة الأخرى التي تحث على البر والإنفاق والعمل الصالح وأهميته وقيمته في الآخرة، وإن الإنسان مهما عمل من عمل فإنه سيجده أمامه، ولا شك أن تقديم المال له مكانته وقيمته العظمى لما جبلت عليه النفس من التعلق به.

٢- **السنة النبوية:**(ابن قدامة، الجزء٦، ص١٨٥)

أ- عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا عن ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" رواه مسلم ١٦٣١/١٤، (مسلم، ١٩٨٣، ص٧٧٠). وتحمل الصدقة الجارية على "الوقف".

ب- عن عمرو بن الحارث قال ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا تركها صدقة رواه البخاري ٢٩١٢/٨٦/٥٦، (البخاري،٢٠٠٢، ص٧١٨).

---

[1] بيرحاء: بستان كان بجوار مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، والبيرحاء هي الأرض الظاهرة المنكشفة.

[2] بخٍ: كلمة تعجب يعني ما أعظم هذه الهمة، وما أعلاها

٣- الإجماع:

إن مشروعية الوقف بدليل الإجماع ظاهرة من وقف الرسول صلى الله عليه وسلم ووقف أصحابه من بعده، فلا يزال إلى يومنا هذا قيام الناس بالوقف من أموالهم من غير أن ينكر أحد ذلك. ولقد ذكر أغلب من تكلم عن الوقف أدلة كثيرة من السنة النبوية المطهرة، تبين تفاعل المجتمع النبوي في هذا الموضوع ومدى الاستجابة من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم حتى ذكر ابن قدامة عن جابر ابن عبد الله قوله" لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا مقدرة إلا وقف، وعقب قائلا هذا إجماع منهم، فان الذي قدر منهم على الوقف وقف واشتهر ذلك، فلم ينكره أحد، فكان إجماعا"، (ابن قدامة ، جزء٦، ص١٨٥).

رابعاً: حكم الوقف:

اختلف العلماء في حكم الوقف هل هو لازم أم جائز ؟ على قولين : (العمر، مجهول السنة، ص٦)

القول الأول : الوقف لازم بمجرد صدوره من الواقف ، وليس له الرجوع فيه . وهو مذهب جمهور الفقهاء.

القول الثاني : لا يلزم الوقف بمجرده ، وللواقف الرجوع فيه ، إلا إذا أوصى به بعد موته ، فيلزم، أو يحكم بلزومه حاكم . وهذا قول أبي حنيفة وزفر ابن الهذيل . أما الصاحبان فهما مع الجمهور.

خامساً- حكمة مشروعية الوقف:

إن الحكمة من مشروعية الوقف هي إيجاد موارد مالية ثابتة ودائمة تلبي احتياجات المجتمع الدينية والتربوية والاقتصادية والصحية والأمنية والغذائية، كل ذلك لتقوية وترسيخ قيم التضامن والتكافل بين طبقات المجتمع، من أجل الحصول على الأجر والثواب من الله تعالى، ويمكن تفصيل ذلك في البنود الآتية: (منصور، ٢٠٠٤، ص٢٥)

١- فتح باب التقرب إلى الله في تسبيل المال في سبيل الله وتحصيل مزيد من الأجر.

٢- تحقيق رغبة الإنسان وهو يبرهن على إظهار عبوديته لله تعالى.

٣- تحقيق رغبة المؤمن في بقاء الخير جارياً حتى بع الممات.

٤- تحقيق كثير من المصالح الإسلامية كبناء المساجد والمدارس.

٥ سد حاجات كثير من الفقراء والمساكين والأيتام وأبناء السبيل فإن في أموال الأوقاف ما يقوم بسد حاجاتهم.

سادساً- أغراض الوقف:

تتنوع أغراض الوقف بحسب تعدد أوجه البر، ويمكن ذكر أهمها، والتي تتمثل في: (فداد، ٢٠٠٨، ص٨، دوابة، ٢٠١٠، ص٢٢٥)

١- **نشر الدعوة الإسلامية :** ومن أهم مظاهر هذا الغرض وقف المساجد التي كانت منارات لنشر الدعوة وتعليم الناس وتربيتهم وتهذيبهم.

٢- **توفير الأمن الغذائي** للمجتمع المسلم، ويتضح ذلك في تصدق أبي طلحة بنخيله وجعل ثمارها للفقراء من أهل قرابته، وفي البئر التي وقفها عثمان رضي الله عنه على عامة المسلمين.

٣- **الرعاية الصحية :** حيث يعد هذا الغرض من أوسع المجالات التي وقف المحبسون أملاكهم عليها، وشملت أنواعا كثيرة مثل بناء المستشفيات والعيادات، والبحث العلمي المرتبط بالمجالات الطبية كالصيدلة.

٤- **إعداد القوة:** اللازمة لجعل الأمة قادرة على حماية نفسها والدفاع عن دينها وعقيدتها، ويتضح ذلك من خلال وقف خالد بن الوليد سلاحه في سبيل الله.

٥- **الوقف على البنية الأساسية:** كالوقف على إنشاء الطرق، والجسور، وآبار الشرب وقد سبقت الإشارة إلى بئر رومة في المدينة المنورة التي وقفها عثمان رضي الله عنه.

٦- **إيجاد مصادر مستقرة وثابتة:** لتمويل وإمداد المصالح العامة والمؤسسات الاجتماعية بما يلزمها من الوسائل لتلبية احتياجات المجتمع المسلم.

سابعا- أركان الوقف وشروطه[1]

هناك أربعة أركان للوقف هي: الواقف والموقوف عليه والمال الموقوف والصيغة، ولكل ركن من هذه الأركان شروطه الخاصة به حيث تعرف بشروط الوقف وهي كما يلي: (الجمل، ٢٠٠٧، ص٤٣).

---

[1] الشرط هو: ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده عدم ولا وجود لذاته.

كالطهارة فإنها شرط لصحة الصلاة فإذا عدمت عدمت الصحة، ولا يلزم من وجود الطهارة صحة الصلاة ولا عدم صحتها. بل قد تكون الصلاة باطلة لسبب آخر. وقد تكون صحيحة لتوفر الشروط وانتفاء الموانع.

والركن هو: جزء الماهية وإن شئت جزء الذات كالركوع والسجود بالنسبة للصلاة.

والفرق بينهما أن الشرط خارج عن الماهية والركن جزءٌ منها

الركن الأول الواقف:

الواقف هو الشخص الذي يوقف المال في وجوه البر ويشترط فيه ما يلي:

١- **العقل:** لا يصح الوقف من المجنون والمعتوه[1] والمغمى عليه والنائم، لأن الوقف من التصرفات الضارة[2]، وذلك لأنه يزيل الملك من دون عوض، وفاقد العقل ليس من أهل التصرفات الضارة، (الطنطاوي، ١٩٨٩، ص١٤٢).

٢- **البلوغ:** لا يصح الوقف من الصغير سواء كان مميزا أو غير مميز، (الكاساني، ٢٠٠٣، ص٣٩٥).

٣- **الرشد:** يشترط في الواقف أن لا يكون محجورا عليه لسفه[3] أو دين مستغرق لما يملك، (البهوتي، ٢٠٠٣، ص٢٠٣٥).

٤- **الاختيار:** لا يصح وقف المكره، فلو أُكره الواقف أو تم الوقف بدون رضاه أصبح باطلا، (نقاسي، ص٨).

٥- **الحرية:** لا يصح وقف العبد إلا بإذن سيده، لأن الوقف إزالة الملك والعبد ليس من أهل الملك، (الجمل، ٢٠٠٧، ص٤٣).

ولقد أجاز الكثير من الفقهاء جملة من الشروط التي يحق للواقف اشتراطها في عقد وقفه، وهذه الشروط وضعت عند الفقهاء تحت مسمى الشروط العشرة[4] وهي:

١- **الزيادة والنقصان** : أن يشترط الواقف الزيادة أو النقصان في أحد أنصبة الموقوف عليهم، (الكاساني، ٢٠٠٣، ص٣٩٥).

٢- **الإدخال والإخراج** : والمراد به جعل من ليس مستحقًا في الوقف مستحقًا فيه، بمعنى إدخال غير الموقوف عليه وجعله من أهل الوقف، فيكون بذلك مستحقًا، والعكس صحيح بالنسبة للإخراج، (الجمل، ٢٠٠٧، ص٤٦).

٣- الإعطاء والحرمان : اشتراط الواقف بأن يُؤثر بعض المستحقين بالعطاء دائماً ، أو مدة من الزمن ، أو حرمانهم كذلك، (أبو زهرة، ١٩٧١، ص١٥٨-١٦٣).

---

[1] المعتوه: هو شخص لا يميز بين الخير والشر، إلا انه لا يشكل خطر على المجتمع.

[2] والمقصود بالضارة: أي التي تعود بالضرر المادي على الواقف، حيث يترتب على الوقف نقص في مال الواقف ملزم كونه عاقلاً بتصرفاته.

[3] السفيه: كل من يبذر أمواله ويصرفها فيما فيه خير وفيما ليس فيه خير.

[4] هذه الشروط أجازها المذهب الحنفي، وكثرت في أوقاف المتأخرين، وافرد لها الموثقون هذا العنوان، وقد ذكروا عددها، فكان عشرة، كما تجئ في كتب الأوقاف.

٤- **الإبدال والاستبدال** : وهو اشتراط حق إبدال واستبدال عين الوقف بعين أخرى في مكانها، أو بثمن، (أبو زهرة، ١٩٧١، ص١٥٨-١٦٣).

٥- **التغيير والتبديل** : وهو اشتراط حق التغيير في مصارف الوقف بحيث تصير مبالغ محددة بدل أن تكون حصصًا مثلا، أو على بعض الموقوف عليهم بدل أن تكون عامة. أما التبديل هو حق الواقف في تبديل طريقة الانتفاع بالموقوف بأن يكون داراً للسكنى فيجعلها للإيجار، (زكي، ١٩٩٥، ص٨).

الركن الثاني الموقوف:

وهو الشيئ الموقوف في وجه من أوجه البر، (نقاسي، ص٨). فيجوز وقف العقار والمنقول والشائع والمفرز، ويجوز وقف الأشجار لثمارها، والحيوان لألبانها وأصوافها، والأراضي لمنافعها، ولا يجوز وقف الطعام، فان منفعته في استهلاكه، (الغزالي، ١٩٩٧، ص٤٢٤). ويشترط فيه أيضا:

١- **أن يكون مالاً متقوماً:** لا يصح الوقف إذا كان مالاً غير متقوم، والمال المتقوم هو ما كان محرزا بالفعل وأباح الشرع الانتفاع به في حال السعة والاختيار، (الجمل، ٢٠٠٧، ص٤٤).

٢- **أن يكون معلوماً محدداً:** لا يصح وقف المجهول ويحدد الموقوف إما بتعيين قدره كوقف أرض مساحتها مثلا، أو بتعيين نسبة إلى معين مثل الثلث من أرض فلان في منطقة معينة، (الجمل، ٢٠٠٧، ص٤٥).

٣- **أن يكون الوقف مملوكاً ملكاً تاماً عند وقفه،** (الطنطاوي، ١٩٨٩، ص١٤٥).

٤- **ألا يتعلق بالموقوف حقوق للغير:** لا يصح وقف كل مال تعلق به حقوق الآخرين، فلو وقف الغاصب المغصوب فإنه لايصح.

٥- **إمكانية الانتفاع بالموقوف:** إذا كان الموقوف لا يمكن الاستفادة منه فلا يصح وقفه كأن يتلف بالانتفاع به أو يسرع إليه الفساد، (زكي، ١٩٩٥، ص٦).

الركن الثالث: الموقوف عليه:

هو الجهة المنتفعة من المال الموقوف(العاني، ٢٠١٠، ص٣٤)، ويشترط في الموقوف عليه ما يلي: (البهوتي، ٢٠٠٣، ص٢٠٣٥)

١- أن يكون الموقوف عليه أهلاً للتملك حقيقة كرجل فقير، أو حكماً كالمساجد والمدارس.

٢- أن يكون الموقوف عليه جهة بر وقربة وليس جهة معصية.

الركن الرابع: الصيغة: (الغزالي، ١٩٩٧، ص٤٢٥)
الصيغة هي اللفظ الدال على إرادة الوقف، وينعقد الوقف بالإيجاب فقط دون القبول من الموقوف عليه، ويشترط في الصيغة ما يلي:
١- **الجزم**: ينبغي أن تكون صيغة الوقف جازمة لا تحمل عدم إرادة الوقف، فلا ينعقد بالوعد، ولا يكون الوعد فيه ملزماً.
٢- **التنجيز**: ويقصد به عدم تعليق الوقف على شرط، كتعليق الوقف على قدوم شخص مثلاً.

ثامنا- النظارة على الوقف:

النظارة على الوقف هي تولي الوقف والقيام عليه، ويصح بالاتفاق للواقف جعل الولاية لنفسه أو للموقوف عليه أو لغيرهما، وذلك إما بالتعيين كأن يعين فلان، أو بالوصف كأن يقول: الأرشد، أو الأعلم، أو الأكبر، أو من به صفة كذا، فمن وجد فيه الشرط له النظر عملاً بالشرط، وفي وقف علي رضي الله عنه شرط النظر لابنه الحسن ثم لابنه الحسين رضي الله عنهما.
ووظيفة الناظر هي حفظ الوقف وعمارته، وإيجاره، وزرعه، وتحصيل الغلة من أجرة أو زرع أو ثمر، وقسمتها بين المستحقين، وحفظ الأصول والغلات، وعليه الاجتهاد في تنمية الموقوف وصرفه في جهاته من: عمارة، وإصلاح، وإعطاء مستحق، (منصور، ٢٠٠٤، ص٣٣).
هذا ويجب أن تتوفر في الناظر العناصر التالية: (الطنطاوي، ١٩٨٩، ص١٦٥)
١- العدالة الظاهرة: بحيث يلتزم المأمورات، ويجتنب المحظورات الشرعية.
٢- الكفاية: وهي قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه.
٣- الإسلام: إن كان الموقوف عليه مسلماً أو كانت الجهة كمسجد ونحوه، فإن كان الوقف على كافر، جاز شرط النظر فيه لكافر.
٤- التكليف: والمكلف هو البالغ العاقل ، ومن هنا فلابد أن يكون الناظر بالغا حتى يستطيع النظر في شئون الوقف، وحتى تصح ولايته.
٥- الكفاية: بمعنى قوة الشخص وقدرته فيما هو ناظر عليه.

المبحث الثاني

استثمار أموال الوقف (الأحكام والضوابط)

تعتبر المحافظة على أموال الوقف وتنميته ضرورة شرعية، وذلك بهدف استمرارية تقديم المنافع للمستفيدين منه، ويعتبر القائمون على أمر إدارة هذه الأموال مسئولين أمام الواقف وأمام المستفيدين وأمام المجتمع بصفة عامة عن أي تقصير أو إهمال أو تعدٍ في استثمارها، بالإضافة إلى المساءلة أمام الله عز وجل في الآخرة، وذلك باعتبار تلك الأموال من ذات المنافع العامة التي حرمت الشريعة الإسلامية الاعتداء عليها، (شحاته، ص٥).

أولا- تعريف الاستثمار

١- **الاستثمار لغة:** مصدر استثمر. ومادته ثمر وأصلها مرتبط بما تنتجه الأشجار. واستعملت مجازاً في نماء المال يقال ثمر الرجل ثموراً أي كثر ماله، ومال ثمر ومثمور كثير مبارك فيه، وقوم مثمورون كثيرو المال، وثمر الرجل ماله تثميرا نماه وكثره، (الزبيدي، ج١٠، ص ٣٣٣).

٢- **الاستثمار اصطلاحاً:** لقد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه: "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات"، (المعجم الوسيط، ص١٠٠). كما عرفه المعاصرون بأنه: "التعامل بالأموال للحصول على الربح، أو استخدام الأموال في الإنتاج وزيادة الدخل، أو النشاط الذي يبذله الأفراد لتحصيل عائد مجز"، (عليان، ٢٠١١، ص٨).

٣- **الاستثمار من منظور اقتصادي:** "هو التخلي عن موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولى، وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر هي: الزمن، مردودية وفعالية العملية، والخطر المرتبط بالمستقبل"، (محمد ومصطفى ومصطفى، ص٣).

٤- **الاستثمار عند الفقهاء:** "العمل في المال لتنميته وتحقيق الأرباح منه، مع مراعاة الأحكام الشرعية في تنميته"، (العمار، ٢٠٠٣، ص٢٠٣).

٥- استثمار الوقف: هو تحقيق أكبر عائد للوقف، أو تأمين أعلى ربح أو ريع من الأصل، وذلك بالبحث عن أفضل الطرق المشروعة التي تؤمن ذلك، ليتم صرفه على جهات الخير الموقوف عليها، ولحفظ قسم منها لعمارة الأصل، أو إصلاحه، أو ترميمه، لضمان بقائه، واستمراره للعطاء، (التكينة، ص٦).

ثانيا- حكم استثمار أموال الوقف

إن استثمار أموال الوقف يعتبر مطلباً شرعياً، لما قد يترتب عليه من مصلحة للوقف والموقوف عليهم والمجتمع بأكمله، لذا سيتم بيان حكم استثمار أموال الوقف من خلال ثلاثة أمور، وهي حكم استثمار أصول الوقف، حكم استثمار ريع الوقف، وحكم استثمار جزء من ريع الوقف لتنمية أصله وهي على النحو التالي:

١- استثمار أصول الوقف: الأصول الوقفية القائمة إما أن تكون موقوفة للاستغلال وإما أن تكون موقوفة للانتفاع، فإن كانت للاستغلال أي أن الواقف وقفها بقصد الحصول على ريعها ثم صرفه على جهات حددها فإنه يجب على الناظر أن يستغل هذا الوقف، لأن قصد الوقف لا يتحقق إلا بالاستغلال، (العاني، ٢٠١٠، ص ٢١٩).

وإن كانت موقوفة للانتفاع بها أي أن الواقف وقفها لينتفع بها وليس من أجل الحصول على غلتها كدار لسكنى العجزة أو سيارة إسعاف لنقل المرضى أو كتب للمطالعة فهذه الأصول لا تستغل بل ينتفع بها حسب شرط الواقف، (العمار، ٢٠٠٣، ص٢١٤).

٢- استثمار ريع الوقف: يجب صرف الوقف على الموقوف عليهم فلا يجوز منعهم منه واستثماره، لأن عقد الوقف ليس المقصود منه تثمير المال وإنما المقصود منه التصدق بالريع على الدوام عن طريق تحبيس الأصل، ولأن في استثمار الريع وعدم صرفه للمستحقين مخالفة لشرط الواقف وذلك لا يجوز، (الشعيب، ٢٠٠٣، ص٢٤٤).

وهذا فيما إذا استحق الموقوف عليهم كل الريع ولم يفضل منه شيء، فإذا لم يستحق الموقوف عليهم كل الريع وفضل من الريع شيء بعد العمارة، وأداء حقوق المستحقين فإنه يجوز للناظر أن يستثمر ما فضل من غلة الوقف حينئذ ومن أدلة ذلك ما فعله عمر رضي الله عنه حيث لم يقسم أرض العراق ومصر والشام بين الفاتحين، وإنما وقفها وتركها بأيدي أهلها يزرعونها وضرب عليهم الخراج[١]، بقصد تأمين موارد ثابتة للدولة، (سلام، ١٩٨٩، ص١٣٤).

---

[١] الخراج هو: ما يضرب على الأرض كالأجرة لها، وفي معناه المقاسمة غير أن المقاسمة تكون جزء من حاصل الزرع، والخراج مقدار من النقد يضرب عليها.

٣- استثمار جزء من ريع الوقف لتنمية أصله:

حيث لا يخلو الأمر من الأحوال التالية :

الحالة الأولى: إذا ذكر الواقف في صيغة وقفه تنمية أصله بجزء من غلته، وهنا على ناظر الوقف أن ينظر في هذا الشرط وتأثيره على مستقبل مال الوقف ومصلحة الواقفين، فإذا كان ذلك إيجابا كان على الناظر لزاماً العمل بمقتضى الشرط، (العاني، ٢٠١٠، ص٢٢٤).

الحالة الثانية: أن ينص الواقف في شرط وقفه على عدم تنمية أصله بجزء من غلته، بل يصرف جميع الريع في عمارة ما تهدم من الوقف وتوزيع الباقي على جهة مصرف الوقف وحينئذ يعمل بشرط الواقف، (العمار، ٢٠٠٣، ص٢٢٠).

الحالة الثالثة: أن ينص الواقف في شرط وقفه على أن النظر في تنمية الأصل بجزء من الغلة للناظر، إن رأى المصلحة في ذلك فعله، وإلا فلا، وحينئذ فعلى الناظر اتباع ما تقتضيه مصلحة الوقف، (العاني، ٢٠١٠، ص٢٢٤).

الحالة الرابعة: أن يطلق الواقف صيغة وقفه عن أي قيد يتعلق باستثمار جزء من ريعه في تنمية أصل الوقف، وحينئذ يظهر إتباع المصلحة في ذلك، (العمار، ٢٠٠٣، ص٢٢١).

ثالثا- الضوابط الشرعية العامة في استثمار أموال الوقف:

١- أن يكون الاستثمار في مجالات مباحة شرعاً، (عبد رب النبي، ٢٠٠٧).

٢- أن يصدر قرار الاستثمار ممن له حق النظارة والإشراف على الوقف أو بمقتضى الولاية الخاصة أو العامة.

٣- الحرص على تقليل المخاطر الاستثمارية، وتجنب الأعمال التي تكثر فيها المخاطر، ويقل فيها الأمان، وعدم تعريض الأموال الوقفية لدرجة عالية من المخاطر، مع تأمين الحصول على الضمانات اللازمة المشروعة من تلك المخاطر، وإجراء التوازن بين العوائد والأمان، وتجنب اكتناز أموال الوقف، (الزحيلي، ٢٠٠٠، ص٢٥).

٤- التحري الدقيق لأمانة القائمين على استثمار أموال الوقف ضمانا للتصرف السليم والنزاهة في التصرف.

٥- أن يتوافر الإشراف من أهل الخبرة والأمانة والمعرفة على هذا الاستثمار، حماية لمال الوقف من الاختلاس والخيانة، ومن الممكن أن يكون هذا عن طريق لجنة تضم علماء وخبراء فى مجال الاستثمار.

٦- مراعاة حال الموقوف عليهم، أي مراعاة الحاجات الضرورية التي لا تحتمل التأخير إذ لابد من تقديمها،(عبد رب النبي، ٢٠٠٧).

٧- أن توجه الأموال للمشروعات الإقليمية البيئية المحيطة بالمؤسسة الوقفية ثم الأقرب فالأقرب، ولا يجوز توجيهها إلى الدول الأجنبية والوطن الإسلامي في حاجة إليها، (السلامي، ٢٠٠٣، ص١٥٩).

٨- اتخاذ الوسائل الممكنة لتحقيق عائد مجزٍ مناسب يمكن الإنفاق منه على الجهات الموقوف عليها أو تعمير وصيانة الأصول الوقفية، فالتوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ضرورة شرعية في المؤسسات الوقفية، (السلامي، ٢٠٠٣، ص١٦٠).

٩- توثيق العقود : ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما سوف يحصل عليه من عائد أو كسب، ومقدار ما سوف يتحمل من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك في عقود موثقة حتى لا يحدث جهالة أو غرر أو يؤدى إلى شك وريبة ونزاع، (السلامي، ٢٠٠٣، ص١٦٠).

رابعا- وسائل استثمار أموال الوقف

توجد العديد من وسائل استثمار أموال الوقف منها:(العمار،٢٠٠٣، ص٢٢٥)

الوسيلة الأولى: الإجارة

وهي الوسيلة الأنسب لاستثمار العقارات الموقوفة، والإجارة أهم وسائل استثمار الوقف، وهي الأشهر، لأن غالب الأوقاف في العقارات هي من مبانٍ وأراضٍ، (الهاجري، ٢٠٠٦، ص٤٢).

الوسيلة الثانية: المزارعة

وهذه الوسيلة خاصة بالأرض الزراعية الموقوفة، بأن يتفق ناظر الوقف مع طرف آخر، ليقوم بزراعة الأرض ويكون الناتج بين الوقف والمزارع حسب ما يتفق عليه، (الزحيلي، ٢٠٠٠، ص١٤).

الوسيلة الثالثة: سندات المقارضة، أو سندات الاستثمار[1]

والاستثمار في السندات وجه من وجوه المضاربة المعاصرة، والمقصود هنا السندات الجائزة بضوابطها وشروطها التي تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية وتخرجها عن السندات الربوية المحرمة.

---

[1] وهي صكوك استثمارية مثل كل صك منها جزء من رأس مال المضاربة بنحو المشاع، ومن يملك من هذه الصكوك و السندات صكا أو صكين أو أكثر، فهو يملك بقدره من رأس مال المضاربة وشريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصة المحددة له، وعلى ذلك فيجوز بيع هذه السندات والصكوك في الأسواق المالية وشرائها.

الوسيلة الرابعة: الاستثمار المباشر بالمشروعات المغلة

وذلك بتشغيل النقود الموقوفة بإنشاء مشروعات نافعة للمجتمع ومربحة وذلك بعد دراسة جدواها الاقتصادية.

الوسيلة الخامسة: المضاربة

وهي عقد على الشراكة بين صاحب المال والمضارب، على أن يدفع صاحب المال رأس مال الشركة، ويقوم المضارب بالعمل لاستثماره، والربح على ما يتفقان عليه ويكون حصة شائعة كالربع أو النصف أو الثلث، حيث يصرف هذا الربح المخصص للوقف في مصارف هذا الوقف التي عينها الواقف، (الهاجري، ٢٠٠٦، ص٤٦).

الوسيلة السادسة: المتاجرة بالأسهم المباحة

وذلك بشراء وبيع الأسهم في الشركات المساهمة القائمة على الأنشطة المالية المباحة، لأن السهم صك قابل للتداول يمثل حصة شائعة في الشركة المساهمة المصدرة له.

الوسيلة السابعة: الصناديق الوقفية

عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع والأسهم، لاستثمار هذه الأموال، ثم إنفاقها أو إنفاق ريعها وغلَتها على مصلحة عامة تحقق النفع للأفراد والمجتمع، بهدف إحياء سنة الوقف وتحقيق أهدافه الخيرية التي تعود على الأمة والمجتمع والأفراد بالنفع العام والخاص، (العاني، ٢٠١٠، ص١٧١).

الوسيلة الثامنة: عقد الإستصناع

حيث تقوم مؤسسة الأوقاف بالاتفاق مع جهة ممولة على انجاز مشروع استثماري على أرض لها تتولى الأوقاف تحديد طبيعة المشروع وصفاته، ثم تقوم الجهة الممولة بالانجاز، بعد إنهاء المشروع تتسلمه الأوقاف، وتقوم بدفع ثمنه إلى الجهة الممولة على شكل أقساط منتظمة، (بكر، ٢٠٠٩، ص٤٦).

الوسيلة التاسعة: المرصد

وهو الاتفاق بين إدارة الوقف، وبين المستأجر بأن يقوم بإصلاح الأرض وعمارتها وتكون نفقاتها ديناً مرصداً على الوقف يأخذه المستأجر من الناتج، ثم يعطى للوقف بعد ذلك الأجرة المتفق عليها. وهذا إنما يكون عندما تكون الأرض خربة لا توجد غلة لإصلاحها، ولا يرغب أحد في استئجارها مدة طويلة يؤخذ منه أجرة معجلة لإصلاحها، وحينئذٍ لا تبقى إلاّ هذه الطريقة التي تأتي في آخر المراتب من الطرق الممكنة لإجارة الوقف، (القرة داغي، ص٩).

الفصل الثالث

دور الوقف في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول :التنمية الاقتصادية (المفهوم والأبعاد).

المبحث الثاني :الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة:

إن فكرة الوقف تقوم على إنشاء قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي، وتحميل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة كثير منها ما لا يحتمل الممارسة السلطوية للدولة، بسبب طبيعته المبنية على الرحمة والإحسان أو المودة والصلة العاطفية، كما أنه يبتعد عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص، (قحف، ٢٠٠١، ص٤١٦).

لقد انتشر الوقف ليغطي مختلف جوانب الحياة من النواحي الدينية والعلمية والثقافية والصحية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، حيث إن الوقف اشتمل على كفالة الفقراء والمساكين والأرامل والأيتام والضعفاء والمعوقين، وعلى المساجد وما يتعلق بصيانتها ووظائفها ونشر الدعوة إلى الله، وعلى دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها وعلى المكتبات والمستشفيات ودور الضيافة ودور الرعاية الاجتماعية، وإقامة أسبلة المياه الصالحة للشرب، وتوفير المواد الزراعية وإجراء الأنهار وحفر الآبار، وتوفير الأمن والأمان والدفاع عن المواطنين، وتقديم الأموال للقرض الحسن وغيرها الكثير من الأمور، (دوابه، ٢٠٠٧، ص١٤٨).

وحيث إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل الذي يُعنى بجميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو تعليمة أو سياسية، فإن هذا الفصل يتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية بشقيه اللغوي والاصطلاحي، كما أنه سوف يتطرق إلى دور الوقف في التنمية الاقتصادية في الجوانب السابق ذكرها.

المبحث الأول
مفهوم التنمية الاقتصادية

أولاً- تعريف التنمية لغة:

مشتقة من نمى بمعنى زود أو كثر. يقال نما المال نموا أي زاد، وأنماه ونماه أي زاده، فالتنمية على هذا تكون زيادة المال. مصدر للفعل نمى، (المعجم الوسيط، ص٩٥٦). ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطباً وذكيته به. والنماء: الريْعُ. ونمى الإنسان: سمن. والنامية من الإبل: السمينة، (ابن منظور، ج١٥، ص٣٤٢).

ثانيا- تعريف التنمية الاقتصادية اصطلاحاً:

لقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها، فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معيّن كالمجال الاقتصادي مثلاً، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدد للتنمية، بينما بعضهم الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات، فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدد إذا أطلقت فتنصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية، (الهنداوي، ٢٠٠٤).

أ- التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي:

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت التنمية تقاس بالزيادة السريعة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، حيث ذهب البعض إلى تحديد الزيادة الكمية السنوية المطلوب تحقيقها في الناتج القومي الإجمالي فعرفت التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٥% و٧% أو أكثر، والبعض استخدم معدلات النمو في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي كمؤشر اقتصادي للتنمية وقياس الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، (غنيم وزنط، ٢٠١٠، ص٢٠).

ب- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المتكاملة:

أبرزت خبرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أهمية العوامل غير الاقتصادية كعوامل مؤثرة في طبيعة واتجاهات التنمية، وان عقبات التنمية ليست

عقبات اقتصادية فقط بل عقبات سياسية وثقافية واجتماعية مردها طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية ومجموعات المصالح والقوى وطبيعة أنظمة الحكم ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ومن هنا كانت تعريفات التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

١- التنمية هي: "عملية مجتمعية متراكمة، تتم في إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة"، (العسل، ١٩٩٦، ص٦٠).

٢- أيضا هي: "الطريق الذي تسلكه الدول لتحقيق المستوى الإنساني اللائق لأفرادها وجماعاتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بصورة شاملة متكاملة في إطار قيمها وأهدافها المرسومة"، (الشيباني، ١٩٨٥، ص١٠٨).

٣- كما أنها "عملية التحويل الإرادي الواعي للوضع المجتمعي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من حالة التخلف إلى حالة التقدم"، (حلو وصبيح، ٢٠٠٠، ص٢٦).

٤- كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"، أي أن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، (عبد اللطيف، ٢٠٠٢، ص١٨).

٥- ويرى آخرون أن التنمية الاقتصادية تعني: "إنساناً يعمل، ومصانع تقام، وآلات تدور، وطرقاً تعبد، وعمائر تبنى، ومالاً يستثمر، وأرضاً تستصلح، ونباتاً يزرع ويحصد، وحيواناً يرعى ويراعى ويتوالد ويتكاثر، ودخلاً يزيد، ورفاهية تتحقق"، (المشهراوي، ٢٠٠٣، ص٣٩).

٦- كما تعرف بأنها: "التطوير البنياني أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع". (القريشي، ٢٠٠٧، ص١٢٣)

٧- والتنمية الاقتصادية بحسب رأي بعض الكتاب الذين تناولوها من منطلقات إسلامية تعني: "تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم"، (عماوي، ٢٠١٠، ص٣٣).

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية الاقتصادية كمفهوم وكعملية أرى أن التنمية الاقتصادية لا تنظر إلى الجانب الاقتصادي فقط بل تأخذ هذا الجانب في ارتباط وثيق ومتفاعل مع كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسلوكية للمجتمع، وهذه جميعاً تكون المفهوم الشامل للتنمية، وبناءً عليه يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "مفهوم واسع يشمل بجانب

النمو الاقتصادي عمل تغيرات جوهرية في مختلف جوانب الحياة سواء أكانت جوانب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو صحية أو ثقافية أو علمية تضمن وتوفر للإنسان الحياة المادية والروحية الكريمة".

ثالثاً- أبعاد التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل:

هناك أبعاد أربعة رئيسية للتنمية الشاملة وهي:(مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، بدون سنة، ص٣)

أ- أبعاد اقتصادية: وتنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما.

ب- أبعاد اجتماعية: وتعرف على أنها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين، وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة، وتنمية الثقافة الوطنية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع، (الكفري، ٢٠٠٤).

ج- أبعاد سياسية: وتعرف بأنها مجموعة الأفكار التي يمكن من خلالها المساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع والتي تتطلب مرونة كافية وفعالية من المؤسسات السياسية تتماشى مع متطلبات مراحل التنمية، بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية أو ما يعرف بالتنمية السياسية.

د- أبعاد تنظيمية وإدارية:وتعرف بأنها تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

رابعاً– التنمية البشرية:

برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، وقد جاء بديلاً لمصطلحات تنموية متعددة مثل: تنمية الموارد البشرية، وتنمية العنصر البشري، وتنمية رأس المال البشري، وقد أطلق هذا المصطلح على العملية التنموية الهادفة إلى جعل البشر هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية، (**الدعمة، ٢٠٠٩، ص١٧**).

فقد عرفتها الأمم المتحدة في التقرير الأول للتنمية البشرية والتي اعتبرت أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم على أنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتعوا بمعيشة كريمة، إضافة إلى ممارسة الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الذات، وهذا ما يسميه آدم سميث بالقدرة على عيش الحياة من غير خجل.

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ص١٢).

المبحث الثاني

الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولاً- دور الوقف في المجال الاقتصادي

يعد الوقف مورداً اقتصادياً مهماً، يسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، حيث إن المضمون الاقتصادي للوقف لا يعني تجميد رأس المال والثروة الوطنية وحبسها عن الانتفاع الاقتصادي، بل هو مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر، يوفر حاجات المستهدفين في الحاضر والمستقبل، (لمغربي، ٢٠١٠، ص٢). كما أن الوقف يعتبر أحد الأنشطة الهامة في تفعيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، والتخفيف من العوائق والانحرافات التي تؤثر على الاقتصاد، فالباحث المدقق في الحركة الاقتصادية على مدار السنين يؤكد دور الوقف في تفعيل الدورة الاقتصادية وإنعاشها، فقد ساهم الوقف في معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو الفقر، كما وساهم الوقف في قيام المجتمع باستخدام الموارد التي وضعها الله تحت تصرفه أفضل استخدام، وقد كان الأثر البارز للوقف في المجال الاقتصادي من خلال أنشطته المتنوعة وآثاره المتعددة، (منصور، ٢٠١٠، ص٢٤). التي يمكن إبرازها في العناصر التالية:

١-دور الوقف في تشجيع حركة التجارة

للوقف دور في عملية التجارة الداخلية ، حيث تقطع أجزاء من أراضي الوقف لشق الطرقات بين المدن المختلفة، وتزويدها بما تحتاج من مرافق وخدمات إنسانية مجانية، وخاصة توفير مياه الشرب، وأغلب هذه الطرق استخدمت لمرور القوافل التجارية عليها، مما كان له الأثر الواضح في رواج النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الوقف في رواج الحركة التجارية الداخلية عن طريق الاستثمار العقاري في بناء الأسواق التجارية وتأجيرها، حيث يتم التأجير لمن يرغب ليتم تحويلها إلى محلات تجارية لبيع مختلف السلع، ولا تكاد تخلو وزارة من وزارات الأوقاف في العالم الإسلامي من القيام باستثمار أغلب أموالها ببناء العديد من الأسواق التجارية والمراكز السكنية، بالإضافة إلى دوره في التجارة الداخلية، فقد ساهم الوقف في عملية التجارة الخارجية عن طريق إقامة السبل لشرب المياه، وحفر الآبار، وذلك على الطرق العامة التي تصل بين بلدان العالم الإسلامي، بالإضافة إلى شق الطرق ووقف الأراضي الواسعة لخدمة هذه الطرق، وإقامة الاستراحات على مختلف الطرق، وإقامة الجسور وهذه تعد عاملاً مهماً من العوامل التي تساعد على نشاط حركة التجارة بين بلدان العالم الإسلامي، (عبده، ١٩٩٧، ص١١٤).

٢- دور الوقف في العملية الإنتاجية

يعمل الوقف على استثمار المال الوقوف أو استغلال الأصول الوقفية في مشاريع استثمارية، حيث يعد ذلك من الأمور الأساسية التي يتوجب على الوقف القيام بها حتى يستمر وينمو ويحقق أهدافه، ويعتبر العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني أحد أسس بقائها واستمرارها، وذلك بسبب الأعباء والمصاريف المتوجبة على المؤسسات الوقفية، والتي لا يمكن أن تقوم برعايتها إذا بقيت أعمالها ضمن المشاريع الخدماتية، فالوقف الخيري وإن كان غرضه الخير والإحسان، إلا أن أعماله لا بد وأن تدار على أسس اقتصادية، وكذلك أصوله لا بد وأن تستثمر حسب أصول العمل التجاري، (منصور، ٢٠٠٤، ص١١٣). وحيث أن الوقف يساهم في زيادة الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من خلال: (منصور،٢٠١٠، ص٢٥)

- الإنفاق الاستهلاكي: يتم إنفاق جزء من موارد الوقف على توفير الغذاء والسكن والملابس، وبقية الحاجات الاستهلاكية، بالإضافة إلى تخصيص عوائد الوقف على المحتاجين والطلبة والمرضى وغيرهم، فضلاً على ما يحصل عليه القائمون على الوقف من مرتبات وعطاءات على اختلاف وظائفهم، كل هذا له الأثر الواضح في الإنفاق الاستهلاكي، نظراً لكون المنتفعين منه هم في الغالب من ذوي الحاجة ومن المعتمدين على مخصصاتهم الوقفية في سد حاجاتهم الاستهلاكية، أي من ذوي الميل الحدي المرتفع للاستهلاك.

- الإنفاق الخدماتي والاستثماري: وهو الإنفاق على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، وغير ذلك من المؤسسات والمنشآت، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري في مجال التجارة مثل إقامة الأسواق وإنشاء وتأجير المحلات التجارية، والصناعة في إقامة المصانع، والزراعة في تأجير الأراضي الزراعية وزراعتها، والبناء والتشييد من أجل التأجير والمتاجرة في العقارات وغيرها الكثير من المشاريع الاستثمارية، حيث يؤدي وقف رؤوس الأموال العقارية والنقدية كي تستثمر في مجالات اقتصادية ذات نفع عام إلى إخراج الأموال الزائدة عن كفاية أصحابها من الاكتناز، وتحويلها إلى استثمارات ذات عائد اجتماعي اقتصادي طويل المدى، الأمر الذي يسهم في زيادة حجم التراكمات الرأسمالية، والتوسع في الطاقة الإنتاجية.

٣- دور الوقف في التقليل من مشكلة البطالة والحد من الفقر

تعتبر البطالة من المعوقات الأساسية للتنمية، والدول بمختلف مشاريعها واتجاهاتها تسعى إلى الحد منها، وتتجسد آثار البطالة في كثرة المتسولين، وفي المعاناة الشديدة التي يعيشها العاطلون عن العمل، وفي المشاكل الاجتماعية والأمنية، وفي تحويل السكان من موارد بشرية يجب عليها تأدية

دورها في العملية الإنتاجية إلى مجرد أعداد تشكل عائقاً في مسيرة التطور والتقدم وتضفى على المجتمع المزيد من التخلف والتراجع، ويبرز دور الوقف في معالجة هذه المشكلة من خلال:
- المعالجة المباشرة: وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من الأيدي العاملة في مختلف الميادين، بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع.
- المعالجة غير المباشرة:- حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل في المجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءات المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة، فالوقف يؤمن وظائف للعديد من الأفراد لتعدد الوظائف في الوقفيات وبالتالي يؤمن حاجات العديد من العائلات، (منصور،٢٠١٠، ص ٢٧).

٤- عمل نظام الوقف على تحقيق توزيع الثروات توزيعاً عادلاً

وهي مسألة مهمة في حياة الشعوب من الناحية الاجتماعية، ذلك أن توزيع الثروات توزيعاً عادلاً وعدم حبسها بأيد محدودة يجعلها أكثر تداولاً بين الناس، لأن الواقف عندما يوصي بتوزيع غلة موقوفاته على جهة من الجهات، يعني توزيع المال، وهذا يقلل من عملية التنافس الدنيوي والصراعات البشرية لأجل الاستئثار به، (السدحان، ٢٠٠١، ص٢٣٤).ومن المعلوم أن التوزيع في مراحله الأولى يتفاوت بين الأفراد في الدخول ثم في المدخرات وبالتالي في تراكم الثروات، مما يعمل على ظهور الطبقات في المجتمع، فيؤدي مع مرور الزمن إلى أن يتزايد التفاوت بين طبقات المجتمع، فتأتي عملية إعادة التوزيع من خلال سياسات إما أن تكون إلزامية كالزكاة والمواريث والكفارات، أو اختيارية مثل الوقف والهبات، وبذلك يكون الوقف أحد الجهات التي تعمل على النهوض بعملية إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، (عبده، ١٩٩٧، ص١٤٤).

٥- تخفيض مشكلة الفوارق بين الطبقات

من خلال إسهام الوقف في توزيع الموارد على طبقات اجتماعية معينة، تساعدهم في سد حاجاتهم وتحولهم إلى طاقات إنتاجية، فالفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم من خلال الوقف ترتفع مستويات معيشتهم تدريجياً، وتتقارب الفجوة بين الطبقات، وخاصة عندما يشبع الوقف حاجات العاجزين عن العمل، ويوفر فرص عمل شريفه لهم، (منصور،٢٠٠٤، ص١١٦).

٦- توفير التمويل الذاتي

إن قيام الوقف بتوفير الكثير من الموارد وتغطية الكثير من النفقات، يدفع الكثير من المصاعب من أمام الحكومات، حيث لا تضطر إلى القروض الخارجية أو التخلي عن سيادتها وكرامتها عن

طريق المعونات الخارجية، وذلك أن المساعدات الخارجية يصحبها الكثير من الشروط والضغوط السياسية والاقتصادية التي تسلب إرادة الأمة، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٢٣).

ثانياً– دور الوقف في الجانب الاجتماعي والأخلاقي

إن دور الوقف في الحياة الاجتماعية وآثاره في تركيبة المجتمع المسلم على مر العصور السابقة لا تقل عن دوره في الجوانب الأخرى ولا يكاد يوجد جانب من جوانب الحياة في المجتمع إلا وله صلة بنظام الوقف من قريب أو من بعيد، بل يرى بعض الباحثين أن الأوقاف عمل اجتماعي، دوافعه في أكثر الأحيان اجتماعية وأهدافه دائماً اجتماعية، فالأوقاف الإسلامية في الأصل عمل اجتماعي، (السدلان، ٢٠٠٤، ص٢٠).

ويعتبر الوقف الإسلامي الخيري دعامة للتكافل الاجتماعي والالتزام الأخلاقي، فقد شُرعت الأوقاف ليكون ريعها صدقة جارية لا تنقطع تدر الثواب المتصل على الواقفين، وعملاً صالحاً يدر الخير الوافر على المحتاجين والمستحقين، وهذا له دور في مجال التضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، لأنها وإن تعددت جهاتها وأبعادها، تؤول إلى جهة بر لا ينقطع، وهي في الغالب الفقراء والمساكين والأيتام والأرامل والغرباء والمنقطعون والضعفاء وذوو العاهات، وأصحاب الحاجات والأطفال والمحرومون، حيث وجد هؤلاء جميعاً الرعاية التامة بفضل المؤسسات الخيرية وأعمال البر التي يدرها الوقف، وبذلك يظهر لنا دور الوقف في التأثير على الجانب الاجتماعي، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٥٩).

لقد تنوعت القضايا التي أسهم الوقف في التخفيف من سلبياتها أو معالجتها كلياً بحسب الأماكن والأزمان التي تواجد فيها، وقد شكل على مر العصور عنصراً ثابتاً في معالجة هموم اجتماعية كثيرة، يمكن إبرازها في العناصر التالية:(منصور، ٢٠٠٤، ص٤١)

١– **المشاركة في القضاء على الفقر:** من المعلوم أن للفقر آثاراً اجتماعية ونفسية وسلوكية تحط من إنسانية الإنسان وتدفعه نحو الإحباط واليأس والعصبية والجريمة أحيانا، (الأسمر، ٢٠١١). حيث إننا نجد أن الفقر أدى إلى ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، كما أدى إلى تدهور الوضع الصحي والتعليمي خاصة بالنسبة للأطفال، وظهور الفساد وانتشاره، وتدهور معيشة الأفراد، ولذلك نجد أن الوقف شارك في القضاء على هذه الظاهرة من خلال توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والمشردين عبر تقديم الطيبات ورفع مستواهم الصحي والتعليمي والمعيشي، وتوفير بعض ما فقدوه أو لم ينالوه من رعاية، ومن ذلك على سبيل المثال التخفيف من ظاهرة التسول والاستجداء في المجتمع فالأراضي الزراعية التي كانت توقف أو تؤجر بأجر يسير

على الفلاحين المعدمين يكفيهم بالجملة مؤونة السؤال والحاجة، ويساعدهم على تعليم أولادهم، (أبو سعيد، ٢٠٠٣، ص٣٦٦). كما وجعل نظام الوقف من الأماكن التي يتم فيها تقديم المنافع محط أنظار للفقراء ومناطق جذب للمساكين، وبالتالي يمكن التعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم وإمكانية إيجاد الحلول لها.

٢-**الوقف يشجع التكافل الاجتماعي وينشر روح التراحم:** ويتجسد من خلال نوعيه الخيري والذري اللذين حظيا بتنظيم دقيق على مدى العصور وقاما بمد يد العون والمساعدة لأفراد المجتمع على أنواعهم: المحتاج، العجزة، الأيتام، اللقطاء، فلم يقتصر مجال التكافل الاجتماعي على الجانب المادي فحسب بل تعداه إلى الجانب المعنوي وذلك من ثلاثة جوانب، الأول: من خلال ما يسمى بالوقف الأهلي أو الوقف الذري وهو ما كان على الأولاد والحفدة والأقارب، فمن خلال هذا النوع من الوقف كان يحدث لم الشمل للأسرة، أما الجانب الثاني: فهو مساعدة الشباب والفتيات العوانس على الزواج وبخاصة الفقراء منهم، وقد كان هناك أوقاف مخصصة لذلك، والجانب الثالث الذي يحقق تماسك الأسرة وترابطها فهو من خلال إيجـاد أوقاف خاصة برعاية النساء المتزوجات اللواتي لا أسر لهن، أو تكون لهن أسـر في بلاد بعيدة، فتؤسس لهن دور تقوم على رعايتها نساء، على رأسهن مشرفة تهيئ الصلح للزوجات اللاتي توجد مع أزواجهن مشاكل، فغدت وكأنها مكاتب لإصلاح ذات البـين أو مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري المعروفة حالياً والتي يمارسها المختصون في مجال الخدمة الاجتماعية والإرشاد الزواجي،كما كان للوقف مساهمة في نشر أخلاق المحبة والرحمة في المجتمع، وتخفيف المشاعر والأمراض النفسية المتمثلة في الأنانية والبخل بالنسبة للواقفين، والكراهية والحسد بالنسبة للمستضعفين،والمعاملة بالحسنى بين أفراد المجتمع المسلم وغيرهم، والذي يؤدي إلى مزيد من التماسك المجتمعي وتقوية الروابط العائلية والإنسانية، (السدحان، ٢٠٠٦، السدلان، ٢٠٠٤، ص٢١).

٣- **الوقف مؤسسة اجتماعية ومقدمة لتحقيق الحضارة والتنمية:** ارتبط مفهوم الوقف بالخير والمنفعة للمجتمع، وحيث إن هناك الكثير من الصدقات أو التبرعات التي يقوم بها الأفراد لمساعدة الناس، إلا أنها تنقطع ولا تتكرر وتنتهي بغياب الأفراد، غير أن الوقف يحول الخير والإحسان إلى عمل مؤسسي يتميز بالاستمرارية والتوريث، حيث يترتب على ذلك اطمئنان واستقرار لنفوس الفقراء والمحتاجين الذين أوقفت هذه الأموال عليهم،(منصور، ٢٠٠٤، ص٤٣).
إن انتشار الوقف في كافة المجالات التي تحيط بالإنسان من ناحية مأكله ومشربه ورعايته الصحية، فإذا توافرت للإنسان هذه الحاجات الأساسية فمن الممكن أن يسعى لحاجات أعلى،

والتفرغ للشؤون الأخرى وزيادة ابتكاراتها والتي تحتاج إلى عملية الإبداع والتغيير، (منصور، ٢٠٠٤، ص٤٤).

٤- **أدى نظام الوقف إلى الانفتاح المجتمعي والترابط الاجتماعي:** بين أجزاء العالم الإسلامي بصورته الكبيرة، حيث وصف الوضع الاجتماعي السائد في القاهرة وقت صلاح الدين الأيوبي بكثرة بناء المدارس والزوايا والرُبط والوقف عليها، وكثر طلاب العلم وارتحل إليها الناس من العراق والمغرب، أدى ذلك إلى الترابط بين سكان الحاضرة وسكان البادية وانتقال الأفراد من مكان إلى آخر ومن مدينة أو قرية إلى أخرى، وقد تحقق هذا بوجود المدارس الوقفية والبيوت الموقوفة لرعاية الغرباء،كما استطاع نظام الوقف كسر عزلة القرية وفرض على أهلها التواصل مع المدينة، وتعزيز مبدأ التوازن إلى حد كبير في عملية التحضر وذلك من خلال الاهتمام بالمناطق الأكثر احتياجاً، وكذلك بالفئات الأقل قدرة على سد ضروريات الحياة، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والعمل والسكن، (السدلان، ٢٠٠٤، ص٢١).

٥- **أسهم الوقف وبدرجة فاعلة في توسيع الطبقة المتوسطة في المجتمع:** وهي فئة من يتمتع أفرادها –غالباً– بقسط مناسب من الدخل والتعليم، وتتميز القيم السائدة بين أفراد هذه الطبقة بتقدير المسؤولية واحترام الذات والعمل الجاد، وليس بخافٍ أن الطبقة الوسطى هي لحمة أي مجتمع بشري وأوسعها ثقافة وتعليماً، ومنها يتخرج الأطباء والمهندسون والمعلمون وسائر القيادات خاصة من العلماء التي كان لها دور بارز في مواجهة تسلط بعض الولاة، وكانت قوة هذه القيادات نابعة من اعتمادها على الأوقاف، ومن المعلوم أن الأوقاف وإدارتها تملك الشيء الكبير من الاستقلالية المالية والإدارية عن النظام الحكومي، وإنّ تآكل هذه الطبقة ينتهي حتماً بالمجتمع إلى التخلف والاضمحلال، (السدحان، ٢٠١٠، ص١١٢). لذا تعمل سائر الحكومات في الدولة الحديثة إلى توسيع دائرة الطبقة الوسطى أو على الأقل المحافظة على وجودها وبقائها وقد ساعد الوقف الإسلامي كثيراً في توسيع دائرة هذه الطبقة، وكان أحد أسرار تماسك المسلمين وتمسكهم بعقيدتهم ودفاعهم عن أوطانهم، رغم الهجمات الشرسة المتعاقبة من أعدائهم، (السدحان، ٢٠٠٦).

٦- **الوقف خفف من الأعباء الاجتماعية للدولة:** إن الأنشطة التي تعالجها الدولة أصبحت متعددة، بحيث ترهق كاهلها، وخاصة من الناحية الاجتماعية، فالدولة في هذا العصر أصبحت تحتاج إلى أموال طائلة للرعاية الاجتماعية، وإن دخل هذه الدولة في أكثر الأحيان لا يفي بهذا الغرض، وفي المقابل أصبح من المتعذر فرض ضرائب جديدة لما لها من أضرار، وكذلك تقليص

القروض والمعونات الخارجية، وأصبحت تهدد سيادة الدولة، في ظل هذه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فلا مناص من العودة إلى المجتمع، والى القادرين فيه لتقديم المزيد من العطاءات التطوعية، (منصور، ٢٠٠٤، ص٥٩).

٧- **تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع:** من خلال التضييق على منابع الانحراف، فقد كانت توجد العديد من الأوقاف لرعاية النساء اللاتي طلقن أو هجرهن أزواجهن حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن، كما وجدت أوقاف خاصة لتخليص السجناء ووفاء ديونهم، وفكاك أسرى المسلمين، كما وجدت أوقاف خيرية تنفق على أسر السجناء وأولادهم من مأكل وكساء وما يحتاجونه من أمور أخرى،(السدحان، ٢٠٠١، ص٢٣٦). كما أن توفير الغذاء والتعليم والعلاج وغيرها من الأمور التي تجعل الإنسان يعيش في طمأنينة وسعادة عملت على منع ارتكاب الجرائم واللجوء إلى الرذيلة والفساد، فانتشار الوقف ساعد على جعل المجتمع أكثر وئاماً وانسجاماً واستقراراً، مما أضعف الثورات والحزازات، وقلل الجرائم والاعتداءات.

ثالثاً- دور الوقف في الجانب الديني

البعد الأصلي الذي انبنى عليه الوقف هو التقرب إلى الله وابتغاء مرضاته عن طريق أعمال اجتماعية يؤديها المسلم، يعود نفعها على المحتاجين من عباد الله، عن طريق صدقة جارية يدوم نفعها وفضلها للعباد، ويدوم أجرها وحسناتها للمتصدق، (أبو زيد،٢٠٠٠، ص١٦).

لقد كان للوقف دور هام في نشر الدعوة الإسلامية وتعليم المسلمين أمور دينهم ودنياهم، وذلك من خلال عدة مؤسسات كان في مقدمتها المساجد، ثم الربط والخوانق والزوايا والخلاوى، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٧١). وقد ارتبط وجود تلك المؤسسات في الغالب بوجود الوقف.

وتظهر الأهداف الأساسية للوقف في الجانب الديني من خلال الحفاظ على مكانة الدين الإسلامي، وتوفير السُّبل المناسبة للدعوة الإسلامية عموماً، كما ويظهر في كثير من الجوانب الجزئية والعبادات من إنشاء المساجد وتوفير مستلزماتها، والوقف على الأعياد والمواسم الدينية، والذي يظهر كما يلي:

أ- دور الوقف في المحافظة على الدين الإسلامي عموماً

فقد كان للهجمات المختلفة التي شنت على الإسلام دور في إضعاف الدعوة وتراجع انتشارها، إلا أن الوقف كان له دور في التخفيف من قوة الهجمة وفي بقاء الإسلام في العديد من المناطق، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

١- كان لإنفاق أموال الوقف في المجالات الدينية المختلفة دور في إبقاء جذوة الإسلام متقدة، وفي الحفاظ على قيمه، وفي حماية المجتمع الإسلامي من سياسة التبشير والتنصير، (منصور، ٢٠٠٤،ص١٥٨).

٢- لقد كان للوقف دور في تعليم القرآن وعلومه، حيث اهتم الواقفون بقراءة القرآن ومعلميه، ليقوموا بمهام تدريس أبناء المسلمين آيات القرآن الكريم وطرق الأداء والتلاوة، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٢٥).

٣- ساعد الوقف على غرس القيم الإسلامية في نفوس الأفراد من خلال المشاريع الوقفية، أو المؤسسات ذات العلاقة بالقيم المراد غرسها، ومعظم أهداف المشاريع الوقفية تتناول غرس قيمه بحد ذاتها في النفوس، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٤٢).

٤- التشجيع على الدخول في الإسلام، حيث من غير المستبعد أن تكون المساعدات المادية والروحية التي وفرت عن طريق الأوقاف للمهتدين كانت مشجعة للذين يريدون أن يدخلوا دائرة الإسلام، بالإضافة إلى توزيع الهدايا والأموال من خلالها على المهتدين الجدد، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٥٨).

ب- دور الوقف في بناء المراكز الإسلامية وإقامة الشعائر الدينية والتشجيع على العبادات

١- المساجد

كان الوقف وما يزال المصدر الأول والرئيس في بناء المساجد في كل بقعة من بقاع المسلمين، كما تعد المساجد من أهم الأنماط التي حظيت بعناية الواقفين، حيث سعى على تعميرها وتشييدها وتزويدها باحتياجاتها من الفرش والبسط وخزائن الكتب والصرف على العاملين فيها، ويلحق في وقف المسجد كل ما يعين المصلين على أداء فرائضهم ومن ذلك الفرش والتدفئة في فصل الشتاء، والتبريد في الصيف، ووقف الآبار حول المسجد للشرب والوضوء وغيرها، (الباحوث، ٢٠٠١، ص١٥٣).

ومن المسجد تشع الثقافة الإسلامية الأصيلة، وينبعث الوعي الديني، ويعرف الحلال والحرام، وفيه تعرف فضائل الإسلام وآدابه وأحكامه، ويجد المسلم القدوة الحسنة، كما وفيه يعرف الفرد وظيفته في المجتمع، (أبو غدة، ٢٠٠٥، ص٤٦).

٢- مستلزمات المساجد

لما تحتاجه المساجد من دعائم بشرية تسهم في التنمية الدينية والعلمية، فلقد قام الواقفون بوقف أموال كثيرة المنقول منها وغير المنقول على أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين فيها، كما أوقفوا على القائمين برعايتها وإضاءتها وتنظيفها، كل ذلك أسهم إسهاماً حقيقياً في نشر القيم الدينية والأخلاقية، فكان الناس ولا يزالون يقبلون على المساجد ينهلون من الفضائل والآداب الاجتماعية والثقافية والدينية،(أبو غدة، ٢٠٠٥، ص٥٢). ففيها يحفظون كتاب الله ويجلسون إلى حلقات الدروس الدينية والوعظ والإرشاد ودروس العقيدة، كما أن المساجد هي محور الحياة اليومية للمسلمين، يقصدونها للاجتماع والعبادة خمس مرات في اليوم على الأقل، وبهذه اللقاءات اليومية تتكون الجماعة الإسلامية المتماسكة، التي تقوى الروابط فيها بين أفرادها ويندمجون في العمل الاجتماعي ويتمرنون على روح الإيثار والاهتمام بالآخرين، ويتعاونون على المصالح العامة، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٤٠).

٣- الرِّبط

وهي اسم المكان الذي يأوي إليه الجند ويقيمون فيه لحراسة ثغور البلاد من الأعداء. ولم تقتصر المرابطة على المجاهدين ، بل شملت العلماء والفقهاء والأطباء وغيرهم.

وقد حظيت هذه الربط باهتمام الواقفين، حيث إنها تجمع بين الجهاد في سبيل الله والتعليم والعبادة، وخلال القرنين الثالث والرابع الهجريين ازدهرت الربط بسبب ما وقف عليها أهل الخير من الأموال، وقصدها طلاب العلم من كل مكان لطلب العلم، ومما ساعدهم على ذلك وجود السكن والإعاشة، وحين استقرت أحوال البلاد الإسلامية، تغيرت وظيفة الربط الأساسية، لتكون دور علم وتعليم. وإلى جانب ذلك كان العلماء يقومون بالتأليف ويحبسون تصانيفهم على طلابهم، ونتيجة لذلك نمت المكتبات وتكاثرت المخطوطات الموقوفة بتلك الربط،(الصالح، ٢٠٠١، ص١٧٤).

٤ – الخوانق والزوايا والخلاوى

وهي مؤسسات تشبه الربط في وظائفها الدينية والتعليمية، ولقد لقيت العناية والرعاية من المهتمين بأعمال البر والموسرين، وأهل الخير، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٧٦).

– الخانقاه: جمعها خوانيق، وهي كلمة فارسية بمعنى البيت وتبنى على هيئة مسجد بدون مئذنة، ويحيط بها عدد من الغرف مخصصة لإقامة الفقراء وعابري السبيل، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٨٥).

– الزوايا: وهي الخاناقاه ولكنها أصغر من حيث المساحة، وتقام على الطرق والأماكن الخالية، وقد تقام في أحد أركان المسجد، وكان هناك من يقف عليها، وعلى مرتاديها من الفقراء، ويخصص لها شيخ لتدريس القرآن والعلوم الشرعية، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٧٦).

– الخلاوي: جمع خلوة وهي مدرسة لتدريس القرآن الكريم، والعلوم الشرعية، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها كانت تقام تحت بناء المسجد، وهو المكان المخصص للصلاة في الشتاء، ويقال إنها سميت بذلك لأن المعلم يخلو بطلابه، أي يبتعد عن الأماكن التي يكثر ارتيادها، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٧٦).

وقد كان لهذه المنشآت دورٌ في التركيز على العبادة والتزهد والرياضة الروحية، وقد لعبت هذه المؤسسات بالإضافة إلى الدور الديني أدواراً مهمة اجتماعياً وثقافياً وتربوياً وجهادياً على مر التاريخ، وكان بناؤها ورعايتها ترجمة للإيمان على أرض الواقع، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٥٥).

٥– الوقف والشعائر والمواسم الدينية

تعتبر المواسم والأعياد الإسلامية مثل شهر رمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى، والحج شعائر تعبدية، فضلها الله تعالى على غيرها وأمر بإحيائها وإقامتها إظهاراً لشعائر الإسلام، وحمداً لفضل الله وابتغاء لمرضاته. وحرصاً على إقامة هذه الشعائر، ورغبة في التعرض لنفحاتها وكرامتها، وقف المسلمون أوقافاً خاصة بها وشرطوا أن تخصص لإحيائها، وأن يصرف ريعها على المحتاجين للتفريج عنهم وإدخال السرور على أنفسهم وإشعارهم برعاية الإسلام لجميع فئات المجتمع، وهذا مما يدفع المحتاجين إلى الإقبال على العبادة والالتزام الديني، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٤٠).

– ففريضة الحج والتي تعتبر من الأركان الدينية التي تأثرت إلى حد كبير بنظام الوقف، ذلك أن الحج إنما يجب على المستطيع القادر مالياً وبدنياً على أدائه، ومن هنا يبرز دور المؤسسة الوقفية في معالجة حالات غير المستطيعين الذين يرغبون بأداء هذه الفريضة، فقد اشترط كثير من الواقفين أن يصرف ريع أوقافهم أو جزء منها في مساعدة غير القادرين لأداء فريضة الحج، كي يُحصلوا عبادتهم على أكمل وجه بالرغم من أن الحج لم يفرض إلا على القادرين، إلا أن قوة

الشعور الديني دعت الكثيرين يتُوقُون لتأدية الفريضة، ومن هنا توجه عدد من الميسورين الواقفين لإعانة الفقراء المسلمين على تأدية الحج، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٣٠).

– كما أن هناك وثائق سجلت أوقافاً خاصة لتقديم المساعدة للمستحقين في أيام العيدين شرط فيها الواقفون أن تصرف في شراء كميات من المواد اللازمة الخاصة بالعيد وتوزع على المحتاجين، ويشترى من ريعها في عيد الأضحى مثلاً كميات من اللحوم أو عدداً من الأضاحي تذبح وتوزع لحومها، أضف إلى ذلك أوقافاً كانت تخصص لإفطار الصائمين وسحورهم في رمضان، وأوقافاً مخصصة لنسخ القرآن وقراءته، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٤١).

رابعا– دور الوقف في الجانب التعليمي والثقافي

كان للوقف دور كبير في نشر التعليم في الدول الإسلامية، وذلك بتشييد صروح العلم والثقافة، وتامين الظروف المناسبة للفقهاء والعلماء والأدباء في محراب التأليف والنشر، والتحقيق العلمي والفقهي والأدبي، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٧٩).

إن الأوقاف العلمية كانت من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم فقامت أوقاف المدارس والجامعات، والى جانب ذلك قامت أوقاف مخصصة لسكنى الطلبة، وقامت أوقاف للإنفاق على رواتب المدرسين وقد سبقت الأوقاف الإسلامية أهل الأرض جميعاً بابتكار فكرة المنح الدراسية للطلبة. كما وقامت أوقاف للإنفاق على لوازم التعليم من قرطاس وحبر وأقلام وكتب تعليمية. ولقد أغدق المسلمون في الإنفاق الوقفي على العلماء والدارسين بشكل لم يكن له سابقة قبلهم، ولم يميزوا بين أهل البلد والوافدين إليها بقصد التعليم والتعلم، فكان للطلبة الوافدين أوقاف مخصصة لسكناهم وأخرى للإنفاق عليهم ورعايتهم، أضف إلى ذلك تخصيص كثير من الأوقاف بفروع علمية محددة كالطب والكيمياء، كما أن منها ما تخصص بالبحث العلمي الذي يقصد تطوير التكنولوجيا الموجودة آنذاك فوجدت الأوقاف على علماء الحديث، والأوقاف المخصصة للأطباء، والأوقاف المخصصة لتطوير الأدوية وتركيبها وسائر الأبحاث الصيدلانية، ووجدت الأوقاف المخصصة لمعلمي الأولاد الصغار، إضافة للأوقاف المخصصة لعلوم الفقه والقرآن الكريم، حتى إنه وجدت أوقاف خاصة لشيخ الأزهر وأوقاف خاصة لدابته أو بغلته التي يستعملها في تنقله، (قحف، ٢٠٠١، ص٨).

لقد شهد التاريخ الإسلامي تجربة فريدة لدور الوقف في دعم المنشآت التعليمية وكان الاهتمام بالوقف في مجال التعليم ظاهرة اجتماعية إذ لم تكن هناك موازنات مالية للدولة من أجل منافسة

نظام الوقف في رعاية خدمات التعليم والتي أثبتت فعالية عالية في استقطاب أفراد المجتمع، (اليوسف، ٢٠٠٧، ص٧٥).

ويتمثل الوقف في مجال التعليم والثقافة فيما يلي:

١- الوقف والمساجد

يعتبر المسجد هو المركز الأول للإشعاع الروحي والعلمي، بسبب كونه مكاناً يجمع بين العبادة والتعليم، فلم تكن رسالة المسجد مقصورة على الناحية الدينية وحدها، بل كانت المساجد ولا تزال مفتحة الأبواب لا يرد عنها طالب علم، أو قاصد ثقافة، فكان الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم أول ما استخدم مسجده مكاناً للدعوة، والتعليم، والإرشاد، وترسم صحابته من بعده خطاه، فاستمرت حلقات العلم في مسجده صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة، والمسجد الحرام بمكة المكرمة، ومع الزمن ازدهرت المساجد خاصة الكبرى منها، حيث عكف فيها الطلاب لتلقي العلوم الشرعية، والعلمية، وعلوم اللغة، ومن أجل هذا عني بها الواقفون، ووقفوا الأموال الطائلة على إنشائها وصيانتها، (الخطيب، ٢٠٠١، ص٢٩١).

٢ – الوقف والكتاتيب

الكتاب أو المكتب هو المكان الذي كان يُعنى بتعليم المبتدئين، القراءة والكتابة، والقرآن الكريم، ومبادئ الدين. ولما كان تعليم الأولاد امراً شرعياً، وواجباً دينياً تقع مسؤولية القيام به على عاتق الآباء، تولى أولياء الأمور والمحسنون من المسلمين أمر إنشاء الكتاتيب لتعليم الناشئة والإنفاق عليهم، وشارك في هذا الفضل المعلمون الذين كانوا يقومون بمهمة التدريس احتساباً، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٨١).

٣- الوقف والمدارس والمعاهد العلمية

تحظى المدارس الوقفية باهتمام كبير من جانب الواقفين، والتي تأتي في مرحلة تالية بعد المسجد من سلم أولويات الوقف، لما لها من أثر كبير في التنمية العقلية للإنسان، وهي التنمية التي تعنى بزيادة قدرات الإنسان ومهاراته وملكاته الفكرية. ولقد طورت وسائل التعليم مناهجها في المجتمعات الإسلامية بتطور الأوقاف وتوسعها. فبينما كان التعليم ينحصر في زاوية المسجد وهي ما تعرف بالكتاتيب، انتقل إلى مرحلة التعليم النظامي في نهاية القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس الهجري، فأصبح له فصول ووظائف تعليمية وطرق تدريس، وقد كشفت الوثائق التاريخية أن

المدارس الإسلامية اعتمدت على ريع الأوقاف كمصدر أساسي لها تدعمها وترعى شؤونه، (لمغربي، ٢٠١٠، ص٢٠).

ولقد تفرعت هذه المدارس في التخصصات المختلفة: الطب والصيدلة والهندسة، بالإضافة إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وأوقفت عليها الأوقاف الواسعة للإنفاق على مدرسيها وطلابها وخدمتها وإصلاحها، كان التعليم فيها مجاناً ولمختلف الطبقات مفتوحة لأدنى شرائح المجتمع، بل أكثر من ذلك فقد كان الاهتمام حتى بتنمية ثقافة نزلاء السجون ليندمجوا من جديد في مجتمعهم بعد إطلاق سراحهم، وهكذا فقد خصصت بعض الأوقاف للعلماء لكي يزوروا السجون ويعلموا المساجين من العلوم ما يساعدهم على البدء من جديد بعد خروجهم من السجن، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٥٢).

٤– الوقف والمعلمين والمتعلمين

لم تتوقف عملية الإيقاف على بناء المدارس والجامعات والمعاهد العلمية، بل شملت المعلمين والعلماء، ورعايتهم وكفاية عيشهم، حتى يتفرغوا إلى القيام بالدور المنوط بهم أحسن قيام، ذلك أنهم تحرروا من تسلم المرتبات الرسمية، التي غالباً ما تكرس تبعية وانقياداً، لا يستطيع الواحد منهم أن يقول كلمة الحق بملء فيه،(معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٥٧).

لذا ساعد الوقف وبشكل فعال في تقدم العلوم والمعارف المتنوعة من خلال تكفله في حالات كثيرة بصرف استحقاقات للمعلمين في المدارس والمساجد الموقوفة مما جعل هؤلاء المعلمين يحصلون على عيش كريم بالاعتماد على ما تدره الأموال الموقوفة عليهم، حيث استطاعوا أن يستقلوا ويتفرغوا لهذا العمل الشريف، كما خصصت بعض الأوقاف للصرف على الفقهاء الذين يؤمون المساجين ويعلمونهم ويصلحونهم ليخرج هؤلاء من السجن متقنين لعلم من العلوم،(المعيلي، ١٩٩٩، ص٣٣). كما شجع الوقف المتعلمين على الانخراط في التعليم، والاستفادة من التسهيلات التي وفرت في المساجد والمدارس، والمكتبات من خلال تكفله بتأمين احتياجات المتعلمين من اللوازم الدراسية المختلفة، حيث خصصت بعض الأوقاف لتعليم الطلاب والصرف عليهم مجاناً وإسكانهم في الأقسام الداخلية التي كانت إما بداخل المدارس أو في أقسام داخلية منفصلة.

والوقف على التعليم يستوي في الاستفادة منه الصغير والكبير والغني والفقير، فلا يحرم منه أحد بل يستفيد منه كل من طلب العلم، ويرحل الكثير من طلاب العلم إلى أماكن هذه الأوقاف لطلب العلم، كما حدث في القدس، حيث كانت محط رحال الكثير من العلماء والطلبة من مختلف أنحاء

العالم الإسلامي نتيجة لوجود المسجد الأقصى والذي كان منارة للعلم وغيره من المساجد، كما أن بعض الأوقاف عُني بتعليم الفقراء وذلك بتدريسهم وإسكانهم ومعالجتهم، (المعيلي، ١٩٩٩، ص٣٤).

٥- الوقف والمكتبات

ارتبط توفر الكتب في العصور الإسلامية بالوقف. فيعتبر وقف الكتب من مستحسن الأفعال التي يقوم بها الناس تقرباً إلى الله تعالى، واكتساباً للسمعة الطيبة والذكر الحسن، ومحافظة على كتبهم من أن تتبدد وتتبعثر بعد وفاتهم، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٣٨).

وتعد المكتبات من أقوى وسائل نشر العلم، ولأهمية الكتب لطلاب العلم والعلماء من جهة، ولارتفاع أسعارها من ناحية أخرى، قام المحسنون ومحبو العلم والمقتدرون، بإنشاء المكتبات الوقفية وفتحها أمام طلاب العلم، ووقفوا عليها الأموال الوفيرة تقرباً إلى الله تعالى، وسعياً إلى التقدم العلمي في مجتمعاتهم. وقد عرفت هذه المكتبات بأسماء عديدة مثل: خزانة الكتب، وبيت الحكمة، ودار العلم، ودار الكتب، وبعضها كان يقام في المساجد والمدارس والمشافي، وكلها تماثل ما يعرف اليوم بالمكتبات المركزية أو المكتبات العامة وكلها كانت موقوفة، (الصالح، ٢٠٠١، ص١٨٥).

٦- الوقف والقضاء على الأمية

ويتضح من كل ذلك دور الوقف في القضاء على الأمية وانتشار العلم والثقافة، وخاصة أن للوقف أساليب مميزة في هذا المجال من خلال المساجد والمكتبات والكتاتيب ودروس وحلقات القرآن الكريم، وكذلك من خلال التقديمات والعطاءات التي كانت توفرها المدارس الوقفية، التي كانت مفتوحة لأدنى شرائح المجتمع، ونتيجة لهذه المغريات فقد نجحت هذه المدارس في استقطاب أبناء الفقراء ومساعدتهم على أن يصبحوا علماء وفقهاء في مجتمعاتهم، (منصور، ٢٠٠٦، ص٣٢).

٧-الوقف والبحث العلمي

لقد أسهمت المؤسسات الوقفية في تنشيط حلقات البحث العلمي وتسهيل التبادل الثقافي بين بقاع العالم الإسلامي نتيجة للتيسيرات المعيشية التي وفرتها للعلماء الذين كانوا يتنقلون بين البلاد وهم على ثقة تامة بأنهم سيجدون سبل الحياة الكريمة كلها متوافرة أينما ذهبوا، وحيثما حلوا، فقد حفظت الأوقاف كرامة الإنسان وحمته من ذل الحاجة والسؤال، بل لقد شجعت هذه المؤسسات الدارسين والباحثين عن العلم على السفر والترحال، وكانت الرحلات منهم بين البلدان الإسلامية على أوسع نطاق، حتى غدت شرطاً عندهم في استكمال التحصيل، فقالوا من لم يرحل فلا ثقة بعلمه، فكثر منهم الترحال، وكانت تستقبلهم مؤسسات الوقف بخيرات كثيرة، فتمكنوا من الطواف في الأرض

ولقاء الألوف من الشيوخ والعلماء، فتنوعت معارفهم وتكاملت مواهبهم وازدهرت مؤلفاتهم، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٤٦).

خامساً- دور الوقف في الجانب الصحي

تعد الرعاية الصحية للأفراد أحد الأركان الأساسية للإنسان، ولذا لم تغفل الأوقاف هذا الجانب، بل أولته عناية فائقة، والمتتبع لتاريخ الطب والمستشفيات في الإسلام يجد تلازماً شبه تام بين تطور الأوقاف واتساع نطاقها وانتشارها في العالم الإسلامي من جهة، وبين تقدم الطب والتوسع في مجال الرعاية الصحية للأفراد من جهة أخرى بحيث يكاد الوقف أن يكون هو المصدر الأول الوحيد في كثير من الأحيان للإنفاق على المستشفيات العامة والمتخصصة وعلى المعاهد والمدارس الطبية، وعلى دور الوقاية والنقاهة، كما أنه توجد أحيانا مدن طبية متكاملة تمول من ريع الأوقاف، ويذهب عدد من المفكرين إلى أن التقدم العلمي والازدهار الذي حدث في العلوم الطبية والعلوم المرتبطة بها كالصيدلة والكيمياء كان ثمرة من ثمرات الوقف في الإسلام، (الباحوث، ٢٠٠١، ص١٥٦).

إن معظم الباحثين والمفكرين المحدثين الذين أسهموا في الندوات والحلقات الدراسية التي دارت حول نظام الوقف ودوره الحضاري والاجتماعي، جل هؤلاء تحدثوا بإعجاب عن الفضل الكبير الذي كان للوقف، على مَرِّ تاريخ الحضارة الإسلامية، في مجالات الرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية، حيث أظهرت جهود أولئك الباحثين بعد الاطلاع على الوثائق الوقفية وكتب التاريخ والرحلات، أن كثيراً من مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات التي انتشرت في سائر المدن والأمصار الإسلامية كانت تعتمد اعتمادًا كبيراً على موارد الأوقاف، كما تحدثت عن وفرة الأوقاف التي أنشئت خصيصاً لإنشاء المستشفيات والإنفاق عليها وإمدادها بالأدوية، ووسائل العلاج اللازمة، (أبو زيد،٢٠٠٠، ص٢٠).

ومن أبرز وأشهر وأكثر المجالات التي ساهم الوقف بها في المجال الصحي ما يلي:

١- المستشفيات الكبيرة

لقد كانت هناك مستشفيات ينفق عليها من خلال الأوقاف، ويتم رعاية المريض فيها حتى يشفى وتستقر حالته، وقد كثرت هذه المستشفيات وتعددت تخصصاتها: النفسية، العضوية، العقلية، العصبية، وتنوعت تقديماتها، (منصور، ٢٠٠٤، ص٨٨).

فقد أنشئت مستشفيات خاصة ببعض الأمراض مثل مستشفى الجذام، الذي كان يُجْمَعُ فيه المجذومون ويعزلون عن المجتمع كي لا ينتشر داؤهم إلى الغير، كذلك أنشئت مستشفيات للمجانين وقد خصصت لعلاج هذا الصنف من المرض، علماً بأن الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات من علاج وعمليات وأدوية وطعام كانت تقدم مجاناً بفضل الأوقاف التي كان المسلمون يرصدونها لهذه الأغراض الإنسانية، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٥١).

وقد وقفت على المستشفيات الأراضي والبساتين والدور والحوانيت وغيرها، لضمان استمرارها في تقديم خدماتها، ولم تكن هذه المستشفيات أماكن للعلاج فقط بل كانت أيضاً معاهد للتعليم في مجال الطب والتمريض، وقد كان يطلق على المستشفيات لفظ (مارستان) وهي كلمة فارسية تعني دار المريض، حيث كان القادرون من المسلمين يتسابقون في وقف المستشفيات والوقف عليها من أموالهم وممتلكاتهم مما أدى إلى ازدهار مهنة الطب عندهم، حتى بلغ عدد المستشفيات في بعض المدن أكثر من خمسين مستشفى في وقت واحد، بينما لم يكن يوجد في أوروبا في حينه أي مستشفى يوازي أياً منها، كما كانت توقف الوقوف الكاملة لبناء أحياء طبية متكاملة الخدمات والمرافق، كما تنشأ في العصر الحديث المدن الطبية الآن، (الشثري، ١٩٩٩، ص٤١).

٢- المراكز الصحية

وهي أشبه ما تكون اليوم بالمستوصفات التي تقدم الخدمات لأهل الحي الصغير أو القرية، يقوم عليها مسئول وعمال، وفيها طبيب يقدم المعالجة لمن يحتاج إليها من أهل الحي، حيث كانت تقام بالقرب من المساجد، وهي بمثابة مراكز للإسعاف، (معاشي، ٢٠٠٦، ص٢٩٧).

كما كانت هناك المستوصفات المتنقلة وهي عبارة عن فرق طبية متنقلة ترسل إلى الأماكن النائية في القرى والأرياف لتفقد الأحوال الصحية للسكان وعلاج المرضى خاصة في أوقات الأوبئة، أو فرق طبية تتنقل مع الجيش الإسلامي وقت الحروب، بالإضافة إلى المستوصفات الملحقة بإدارة السجون لتقديم الخدمات الصحية للمساجين والعناية بهم، (الجمل، ٢٠٠٧، ص١٥٠).

٣- التعليم الطبي

كان من مستلزمات الاهتمام بالرعاية الصحية الاهتمام بالتعليم الطبي الذي يعد الركيزة الأساس في التقدم الصحي، ولذا امتد اهتمام الواقفين إلى هذا الجانب أيضا، حيث إن أمر إنشاء المستشفيات التعليمية وكليات الطب والإيقاف عليها وعلى الصيدليات لم يقتصر على الحكام، بل شمل الأثرياء ورجال الطب أنفسهم الذين أسسوا مستشفيات موقوفة ودرسُوا فيها طلبتهم، يذكر أن ابن النفيس أحد

أشهر الأطباء العرب في زمانه، وهو الذي اكتشف الدورة الدموية الصغرى، الذي كان يعمل في أحد المستشفيات فقد بنى داراً مجاوره لوقفها على المستشفى وكان يدرس بها الطلبة ولما لم يكن متزوجا أوقف هذه الدار وما حوته من كتبه الطبية والعلمية وكل ما يملك على داره العلمية والمستشفى، (الباحوث، ٢٠٠١، ص١٥٨).

٤- الخدمات الوقائية

لم يقتصر الاهتمام بالجانب الصحي على إقامة المستشفيات والمراكز التعليمية الطبية بل امتد ليشمل الصحة الوقائية، عن طريق الحجر الصحي ومكافحة الأمراض المعدية ورعاية الأمومة والطفولة، ومراقبة التغذية والعناية بالصحة المهنية، والتوعية البيئية أو التثقيف الصحي.

ومن الأمثلة على ذلك ما فعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث خصص خدمات طبية معنية للمجذومين، ومنعهم من الاختلاط مع الناس، وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال، وقد شمل ذلك المسلمين وغيرهم من رعاية الدولة الإسلامية، (الباحوث، ٢٠٠١، ص١٥٩).

٥- بعض الجوانب المتعلقة بالصحة

ساهم الوقف الإسلامي عبر التاريخ في تقديم الخدمات العامة للإنسان في مختلف جوانب الحياة، فعلاوة على وقف المستشفيات والإنفاق على تعليم الطب وتعلمه وما يتصل بذلك، فقد شمل الوقف أموراً كثيرة ذات علاقة بصحة الإنسان ومنها الوقف على إنشاء وصيانة الحمامات العامة وما يتبعها. حيث احتوت أكثر الوقفيات الخاصة بإنشاء المستشفيات على إنشاء مرافق النظافة والحمامات العامة ومجاري المياه، كما شملت الأوقاف العناية بالأطفال وتغذيتهم، ورعاية العاجزين والعميان والمقعدين وكبار السن وغيرهم من فئات المجتمع الذين هم بحاجة إلى مثل هذه الخدمات، (الشثري، ١٩٩٩، ص٤٩).

سادساً- دور الوقف في مجال البنية التحتية والإنشاءات

مشروعات البنية الأساسية هي تلك الخدمات التي لا يمكن بدونها أن تعمل الأنشطة في المجتمع وفي معناها الواسع تشمل جميع الخدمات العامة من التعليم والصحة العامة إلى النقل والمواصلات، وموارد المياه ونظم الري والصرف الصحي، أو هي المشروعات التي توجه لخدمة مصالح عامة أكثر مما تستهدف الربح، ومن ذلك شبكات الكهرباء والمياه والسدود والموانئ والمطارات وإقامة السكك الحديدة والطرق والجسور، ومرافق المياه والكهرباء، وحفر الآبار وإنشاء

المدارس والمساجد والمستشفيات، وتبرز أهمية هذه المشروعات بأنها ترتبط بالمصالح العامة للناس، وبضرورتها لتيسير الحياة الاقتصادية، (عبده، ١٩٩٧، ص١٠٦).
كان للمؤسسة الوقفية أثر كبير في تيسير الاتصال بين المدن الإسلامية، وبناء شبكة المواصلات البرية في العالم الإسلامي، ومن ضمن الخدمات التي قدمتها المؤسسة الوقفية من خلال عدة أشكال من الوقف تم تخصيصها لطرق المواصلات البرية والخدمة البريدية ومنها: العمل على تهيئة الطرق الآمنة، وتوفير أماكن الاستراحة، تهيئة الطعام والشراب للمسافرين وتقديم الخدمة البريدية من خلال شبكة الاتصالات، (بكر، ٢٠٠٩، ص٢٣).

وقد برز دور الوقف في مجال البنية التحتية والإنشاءات من خلال:

١ - الوقف وإنشاء وتعبيد الطرق:

أسهمت الأوقاف إسهاماً كبيراً في بناء الطرق وتعبيدها، وتوفير الخدمات اللازمة للمسافرين، ولقد كان للخدمات العامة نصيب واسع في نشاطات الوقف وتخصيصاته من قبل المحسنين، فأنشئت ونمت من أموال الوقف شبكة للطرق واسعة ربطت مشرق العالم الإسلامي بمغربه، وأنشئت الخانات لإيواء المسافرين من فقرائهم أو تجارهم في حلهم وترحالهم، في تنقلهم بين منطقة وأخرى، كان ذلك مجاناً اعتماداً على ما أوقف من وقوف على مثل هذه الخدمات، كما أنه عبدت ونظفت الطرق داخل المدن من أموال الوقف، بل إن الأراضي المجاورة للسكة الحديد على بعد مائة متر من كل جانب على طول الخط من اسطنبول إلى بغداد والمدينة المنورة، قد تم وقفها لخدمة هذا المرفق الحيوي المهم، ولا زالت المستندات التي تثبت ذلك الوقف موجودة في المدينة المنورة، كذلك نشأت العديد من الأوقاف كانت مهمتها الأساسية إصلاح الطرق والجسور، (الباحوث، ٢٠٠١، ص١٤٦).

٢ - الوقف وإنشاء السبل وحفر الآبار:

من وجوه البر التي ساهم الوقف بها إقامة السبل وحفر الآبار وتزويد المجتمع بالماء الصالح لشرب الإنسان والدواب، سواء كان ذلك في المدن أو القرى أو الطرقات، ومن أمثلتها ما قامت به السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد بمد مكة والمشاعر المقدسة بالماء إدراكاً منها لما يعانيه أهل مكة من مشاق في الحصول على ماء الشرب، كذلك ساهم الوقف في إقامة السبل والآبار في مختلف الطرقات لتزويد المسافرين والدواب بما يحتاجون إليه من الماء، (عبده، ١٩٩٧، ص١٠٨).

وقد استمر المسلمون على ذلك في كثير من البلاد الإسلامية، وأصبح تسبيل الماء العذب وتسهيل الحصول عليه من أهم الوجوه التي اهتم بها الواقفون، وانتشرت السبل التي كان الغرض من إقامتها توفير مياه الشرب للمحتاجين، (الباحوث، ٢٠٠١،ص١٤٨).

٣- الوقف وإنشاء المراكز الأمنية:

إقامة الأبراج والحصون والمواقع العسكرية من أهم مكونات مشروعات البنية الأساسية، لأن المشروعات الخاصة بالدفاع كفيلة بالحفاظ على أمن وسلامة البلاد، سواء من الاعتداءات الخارجية أو من الفتن الداخلية، ولذا فقد ساهم الوقف في إقامة هذه المراكز الدفاعية التي تساهم في حفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة الإسلامية، وقد انتشرت مثل هذه الأوقاف في الدول الإسلامية ولم يقتصر أثر الوقف على إنشاء هذه المراكز، بل تعداه إلى الإنفاق عليها وعلى صيانتها وتحمل نفقات الجند فيها، (عبده، ١٩٩٧، ص١١٠).

٤- الوقف وإنشاء مدن جديدة:

لقد عمل الوقف على إنعاش المناطق المقفرة والتي لم يكن فيها أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي وساعد على جعلها مناطق ذات أهمية تجارية وعمرانية من خلال إقامة منشآت وقفية متعددة تكون النواة العمرانية للمدن الجديدة والتي تكون في الغالب مثل الجوامع، والعمارات، والتكايا، والحمامات، والدكاكين، ومع هذه النواة الدينية والاجتماعية والتجارية تبرز مدن ومراكز جذب للناس والقوافل وأن تستمر كمركز عمراني للاستقرار السكاني في هذه المنطقة وما يحيط بها، وهو ما حصل في مناطق عديدة حيث نجد تنوعاً وتكاملاً في مهمات هذه المنشآت والتي أتاحت لهذه النواة العمرانية أن تصبح قرية مستقرة قابلة للنمو إلى بلدة وربما مدينة بحسب موقعها والطرق المؤدية إليها، (منصور، ٢٠٠٤، ص١٢٩).

٥- الوقف وتطور مدن قائمة:

لقد كان للوقف دور من خلال منشآته في ازدهار مدن موجودة وتنميتها وأن تسترد بعض المدن أهميتها، فقد شهدت الكثير من المدن تطوراً عمرانياً كبيراً بفضل الوقف، وقد أدى الوقف دوراً ايجابياً على مستوى المجتمع والدولة، فقد ساعد الوقف على ازدهار العديد من المناطق اقتصادياً فكثير من هذه المناطق لم تكن لها أية قيمة تجارية أو ملائمة للسكن، وإن إقامة المنشآت الوقفية شجع السكان على الإقامة بالجوار، وكذلك كان هناك العديد من الناس الذين يقصدونها لأيام خلال

ترحالهم بين المناطق، بل لقد اعتنى البعض بإقامة نشاط تجاري بالقرب من هذه التجمعات لما تحتويه من عناصر استقطاب بسبب وجودها على تقاطع طرق ونقاط تواصل بين القرى والمدن مما عزز الحياة الاقتصادية وأنعش الاستقرار. إن إقامة منشآت وقفية في مناطق نائية مهجورة عزز الدورة الاقتصادية وزاد في عملية الاستثمار وقام بتشغيل بعض عناصر الإنتاج التي كانت معطلة وهي الأرض والأيدي العاملة، وبذلك قام بتوفير عناصر جديدة في الاقتصاد ساعدت في تامين الاستقرار السياسي للدولة بشكل عام، وعلى السلام الاجتماعي في كنفها، (اليوسف، ٢٠٠٧، ص٩٧).

٦- الوقف ومساهمته في توفير المقابر:

حرصاً من الواقفين على أهمية صيانة كرامة الموتى، ووقايتهم من شر الهوام، فقد ساهم الوقف في توفير أماكن خاصة لهذا الغرض، لأن المقابر تعد من مكونات مشروعات البنية الأساسية لمساهمتها في خدمة المجتمع وبخاصة غير القادرين على توفير قبور لموتاهم. وقد كانت المقابر التي تم حجزها وجعلها للموتى كثيرة جداً، وفي الوقت الحاضر خصصت الأراضي الشاسعة لجعلها مقابر لموتى المسلمين وخاصة الفقراء منهم في مختلف الدول الإسلامية، (عبده، ١٩٩٧، ص١٠٨).

يظهر من خلال ما سبق أن الوقف قد لعب دوراً مهماً في اقتصاد الكثير من المناطق وازدهارها، وشارك في التنمية الاقتصادية، وهو ينفي ما تحدث به البعض بأن الأوقاف لم تساهم إسهاماً ظاهراً في التنمية، وأن دورها كان تابعاً للأوضاع الاقتصادية وليس فاعلاً أو مبادراً.

وفي ختام هذا الفصل نلاحظ أن مجالات الوقف في التنمية الاقتصادية لم تقف عند تشجيع حركة التجارة والعملية الإنتاجية ومساعدة الفقراء والمحتاجين فحسب بل تعدتها لتشمل كل المجالات، فوجدنا كيف يساهم الوقف في التنمية الاجتماعية، والأخلاقية، والدينية، والتعليمية، والثقافية بل والصحية، والبنية التحتية.

وهذا كله يؤكد الدور العظيم الذي يقوم به الوقف في تنمية المجتمع عموماً وأنه لا بد من الاهتمام بالوقف تنظيماً وإدارة حتى تتم الاستفادة منه استفادة جيدة تعود على المجتمع بالنفع والرخاء والتقدم، كما يشجع الواقفين على وقف أموالهم في المجال الذي يرغبون فيه أو يحتاج مجتمعهم إليه.

الفصل الرابع

الواقع العملي للوقف في قطاع غزة

المبحث الأول : قانون الوقف وإدارته في قطاع غزة.

المبحث الثاني : عمليات الوقف في قطاع غزة وأنواعه.

المبحث الأول

قانون وإدارة الوقف في قطاع غزة

فلسطين والأوقاف أمران متلازمان، ففيها بيت المقدس الذي يكفيه أنه كان قبلة المسلمين الأولى في صلاتهم وأنه مسرى النبي صلى الله عليه وسلم ومنطلق عروجه إلى السموات العلى، لذلك ما فتئ المسلمون يوقفون الأوقاف العديدة والغنية في سائر مناطق فلسطين ومدنها وبلداتها على مر التاريخ، (قباني، ٢٠٠١، ص٧١٣).

وتشكل الأوقاف في فلسطين نحو مليون و٦٨٠ ألف دونم أي ما نسبته ٦,٢٥% من مساحة فلسطين، وهي تمثل ١٠% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، وتبلغ مساحة الأراضي الوقفية في قطاع غزة حوالي ٧٤٥١،٥ دونم وهي تمثل ٢% من مساحة أراضي قطاع غزة البالغ مساحتها٣٦٥٠٠٠ دونم، كما أن هناك في فلسطين ٣٤٠ قرية تعد وقفاً كلياً أو جزئياً، مثل قرى شطا وسعسع، (صالح، ٢٠٠٢، ص٤٤).

أولا- إدارة الوقف في قطاع غزة:

إن إدارة الوقف في فلسطين خضعت للعديد من أنماط السلطة، وذلك بسبب التغيرات السياسية وتداعيات أزمة الصراع بين العرب وإسرائيل، (الحوراني، ٢٠٠١، ص٥٦٨). وكما هو الحال في شتى البلاد الخاضعة للحكم العثماني شهدت الفترة الأخيرة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تحولا في نظام الوقف من كونه تحت سيطرة النخب الدينية والسياسية ليكون خاضعاً لنفوذ الدولة، حيث تسلمت وزارة الأوقاف العثمانية عام ١٨٨٣م العديد من الأوقاف بسبب ما كان من سوء إدارة المتولين ووضع اليد على الأوقاف الدينية. وبدخول القوات البريطانية إلى فلسطين أقامت السلطات العسكرية "إدارة أراضي العدو المحتلة" بانتظار انهيار الدولة العثمانية، الذي عمل على فصل نظام الأوقاف عن البلدان المجاورة كما فصلت المحاكم الشرعية قانونياً عن التبعية لاسطنبول، وتم تأليف "لجنة الشؤون الدينية الإسلامية" من علماء فلسطين وأعيانها مع مسؤولين بريطانيين لتنظيم الوضع الديني من جميع جوانبه، (قباني، ٢٠٠١، ص٧١٤).

ومن أهم أحداث تلك الفترة إنشاء " المجلس الإسلامي الأعلى" بتاريخ ١٩٢١/١٢م المشكل من الأعيان، حيث كانت أمور الأوقاف في فلسطين تدار من قبله، وقد نص دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ على اعتبار جميع التشريعات العثمانية التي كانت منشورة في ١٩١٤ أو قبل ذلك، نافدة المفعول إلى أن تلغى أو تعدل بتشريع يسن بمقتضى هذا القانون، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٠).

مع قيام- ما يسمى- إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤م توقف نظام الوقف في فلسطين ودمرت بعض المساجد وأغلق الكثير منها وزالت لجان الأوقاف المحلية، وتعطلت جميع الخدمات التي كان يباشرها نظام الوقف، وقام الحاكم العسكري بتعطيل كامل للحياة الاجتماعية من خلال إجراءات شديدة جعلت نظام الوقف تحت رحمة إسرائيل التي صادرت موارده المالية، (قباني، ٢٠٠١، ص٧١٤).

وقد انقسمت فلسطين إلى عدة أجزاء، قسم تحت الاحتلال الإسرائيلي والمتمثل بالخط الأخضر[١]، وقسم تحت الإدارة المصرية المتمثل بقطاع غزة، وقسم تحت الإدارة الأردنية والمتمثل بالضفة الغربية، (دمبر، ١٩٩٢، ص١٢٣). ففي الضفة الغربية طبق القانون الأردني المعمول به بالمملكة الأردنية الهاشمية واستمر العمل به حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، وأهم قانون في هذا المجال هو قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ والتعديلات التي طرأت عليه. وحسب المادة الثالثة من هذا القانون، فإن من أهداف وزارة الأوقاف المحافظة على المساجد وأموال الأوقاف وصيانتها وتنميتها وإدارة شؤونها، (عمر، ٢٠٠٢، ص١٨). وللوزارة حسب المادة الرابعة من القانون "شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويجوز لها أن تقاضي بهذه الصفة وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأية غاية أخرى"، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٠).

أما في قطاع غزة فقد أصدر الحاكم الإداري المصري العام لقطاع غزة الأمر رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٧م بحل المجلس الإسلامي الأعلى وتكوين إدارة للأوقاف الإسلامية، حيث نصت المادة رقم (٢) فيه على "تكون لإدارة الأوقاف الإسلامية شخصية معنوية وميزانية مستقلة يتولى إدارتها مدير يصدر قرار بتعيينه منا، ويكون تعيين موظفي هذه الإدارة بقرارات تصدر منا عن طريق الإدارة المدنية"، (سيسالم وآخرون، ١٩٧٧، ص٧١٦).ثم جاء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م الذي أوجد ما يسمى بالإدارة المدنية والتي كانت تشرف على جميع الإدارات من خلال ضباط الأركان ومن هذه الإدارات "إدارة الأوقاف الإسلامية" والتي تخضع لإشراف ضابط ركن الأديان والتي كانت عبارة عن مكتب واحد لإدارة الأوقاف في قطاع غزة، واستمر الحال على هذا الحال حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة١٩٩٤م، حيث اصدر الرئيس عرفات مرسوماً رئاسياً بإنشاء وزارة الأوقاف والشئون الدينية في كافة محافظات فلسطين باسم "وزارة الأوقاف والشئون الدينية" وذلك بتاريخ

---

[١]هو لفظ يطلق على الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد حددته الأمم المتحدة بعد هدنة عام ١٩٤٩ التي أعقبت الحرب التي خاضها العرب مع إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد استخدم اللفظ في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، (موقع ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org)

١٩٩٤/١٠/١م، واستناداً إلى هذا المرسوم قامت الوزارة بإنشاء مديريات للأوقاف في جميع محافظات الوطن، منها خمس مديريات في قطاع غزة مقسمة على عدد محافظات القطاع، (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٠).

ثانيا– مجالات عمل وزارة الأوقاف والشئون الدينية:

إن أهم ما تتحمله وزارة الأوقاف والشئون الدينية من أعمال يتمثل في تنمية وحماية أملاك الوقف واستثماره خاصة بعد أن تعرضت هذه الأملاك للتعديات أو الجمود وعدم الاستثمار مما تسبب في تهديد مشروع الوقف بكليته في قطاع غزة، وقد قامت الوزارة بالفعل بتحمل هذه المسئولية من خلال حمايتها ورفع التعديات عن هذه الأملاك، واستثمارها بما يعود بالنفع للوزارة والمجتمع الفلسطيني ككل، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠١٢، ص١٨). كما أن مجالات عمل وزارة الأوقاف في قطاع غزة تتوافق مع التنمية الاقتصادية، حيث أننا نجد أنها قد اهتمت بالجانب التعليمي، والجانب الديني، والجانب الثقافي، والجانب الاجتماعي وان أبرز نشاطات وزارة الأوقاف والشئون الدينية ما يتمثل في المجالات التالية :– (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الموقع الالكتروني)

المجال الأول: حفظ القرآن الكريم ونشر علومه:

ويعنى هذا المجال بكتاب الله تعالى (حفظاً وتلاوةً وتطبيقاً)، ونشر علوم القرآن الكريم، لكافة فئات المجتمع من ذكور وإناث، من خلال برامج ودورات متنوعة ومتكاملة، يتم تنفيذها من قبل كفاءات متخصصة، وذات قدرة على العمل في كافة المجالات المتعلقة بتعليم القرآن الكريم.

المجال الثاني: الدعوة والإرشاد:

يهتم بتنمية الوعي الديني والثقافة الدينية لدى أبناء المجتمع، وزيادة المعرفة بالقضايا والموضوعات الدينية الفقهية والعقائدية والشرعية والقيم والآداب الدينية، من خلال وسائل الدعوة المتنوعة والفعاليات والأنشطة الوعظية المختلفة كالندوات والخطب، والدورات والدروس، والتعليم الشرعي.

المجال الثالث: التعليم الشرعي:

يهتم بنشر العلوم الشرعية المتخصصة من خلال المدارس الشرعية والمعاهد والكليات الدعوية وإذاعة القرآن الكريم التابعة للوزارة.

المجال الرابع: العلاقات العامة والإعلام:

يُعنى بتفعيل علاقة الوزارة بكافة المؤسسات والهيئات الحكومية والمجتمعية والأفراد، بهدف ترسيخ دور الوزارة في التنمية المجتمعية، والتأكيد على مبدأ التكامل في التوجيه والتطوير من جهة أخرى، والاتصال بالوزارات المماثلة في العالم الإسلامي.

المجال الخامس: رعاية المساجد:

يُعنى هذا المجال برعاية المساجد من ناحيتي الشكل والأداء، من خلال البرامج التي تجعل من المساجد منارات للعلم والإبداع، مع الاهتمام بالبنية الأساسية للمساجد من توفير الأئمة والوعاظ والمؤذنين للمساجد، والاهتمام بنظافة وترميم وإعمار وصيانة محتوياتها، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠٠٠، ص١٩٣).

المجال السادس: دعم الأسر الفقيرة وكفالة الأيتام:

يُعنى هذا المجال بجمع التبرعات وأموال الزكاة والصدقات وصرفها لمستحقيها وفقاً للضوابط الشرعية المنظمة لذلك، مع العمل على كفالة الأيتام والأسر المحتاجة الفقيرة، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠١٢، ص١٢).

المجال السابع: رعاية شئون المرأة المسلمة:

يُعنى بتفعيل دور المرأة المسلمة في المجتمع من خلال الأنشطة الخاصة بالنساء في مجال الوعظ والإرشاد، وتحفيظ القرآن الكريم وتعلم أحكامه، وتدريبهن على بعض الأعمال المهنية التي من شانها استغلال قدراتهن بما يعود بالنفع عليهن وعلى المجتمع، مع العمل على نشر الوعي الديني والثقافة الإسلامية بين جمهور النساء، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠٠٩، ص١٥).

المجال الثامن: رعاية موسم الحج والعمرة:

يُعنى بتيسير قوافل الحج والعمرة إلى بيت الله الحرام والإشراف عليها، وتأمين ما يلزم للحجيج والمعتمرين من خدمات في السكن والمواصلات وسلامة الحجاج والمعتمرين، (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠٠٠، ص٢٠٥).

- مديرية الأملاك الوقفية في وزارة الأوقاف والشئون الدينية:

تعتبر مديرية الأملاك بوزارة الأوقاف والشئون الدينية العمود الفقري بين دوائر الوزارة، وتأتي هذه الأهمية من طبيعة اختصاص هذه المديرية والمهام الموكلة إليها، حيث تتولى إدارة أملاك الوقف بداية من وقفها ومن ثم استغلالها واستثمارها كما يعتبر ريعها المصدر الرئيس لميزانية الوزارة، وللأوقاف الإسلامية فعاليات إيجابية تدعم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما تقدمه الأموال الوقفية الإسلامية في مجالات الاستثمار والخدمة الاجتماعية[١].

- مهام مديرية الأملاك:

تقوم دائرة الأملاك بعدد من المهام المتعلقة بأملاك الوقف أهمها: (وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ٢٠٠٠، ص ١٦٦)

١- إرشاد الراغبين في الوقف إلى الإجراءات الشرعية والقانونية لوقف ما يرغبون في وقفه من أملاكهم أو عقاراتهم .

٢-استلام الأراضي والعقارات الموقوفة من أصحابها الواقفين على أرض الوقف، بعد إتمام إجراءات الوقف الشرعية والقانونية أمام الجهات المختصة وذلك كله بالتنسيق مع مدير أوقاف المنطقة التي تقع فيها الأراضي أو العقارات الموقوفة .

٣- متابعة تنفيذ الحجج الوقفية .

٤-العمل على تسجيل كافة الممتلكات الوقفية في دوائر الطابو[٢] وتسجيل الأراضي واستخراج سندات الملكية الخاصة بها .

٥- إعداد سجلات لتدوين الأملاك الوقفية وترقيمها وبيان شاغليها وقيمة إيجارها.

٦-التنسيق مع الدوائر المختصة بالوزارة وخاصة المديرية القانونية للمحافظة على أملاك الوقف.

٧-متابعة تنفيذ شروط الواقف.

٨-متابعة معاملات تفويض وتخصيص قطع الأراضي اللازمة للمقابر والمساجد سواء من الأملاك الخاصة المتبرع بها أو من الحكومة وتسجيلها باسم الأوقاف.

٩- الاحتفاظ بالنسخ الأصلية لسندات التسجيل لكل ممتلكات الأوقاف وتزويد مدير الأوقاف المختص بصورة عنها .

---

[١]موقع وزارة الأوقاف والشئون الدينية "مديرية دائرة الأملاك"

[٢]كلمة تطلق على قانون الأراضي.

١٠- فتح ملف خاص لكل عقار أو أرض يحتوى على كافة الأوراق الثبوتية (سند تسجيل – مخطط الأرض – مخطط موقع – صورة عن أي تغيير يطرأ على الأرض أو العقار) .
١١- الاحتفاظ بنسخة من كل عقد إجارة وتصنيفها حسب مديريات الأوقاف .

ثالثا- قانون الوقف في قطاع غزة[١]:

بدأت عملية إصدار القوانين لتنظيم عملية الوقف منذ العهد العثماني، وذلك بهدف تعزيز سيطرة الدولة على هذه المؤسسات التي تتغلغل في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية للمجتمعات الإسلامية، وحالياً هناك عدد من القوانين التي تنظم إدارة الوقف والإشراف عليه، وهي تختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، (عليان، ٢٠٠١، ص٢٧).

لذلك نجد أن القوانين التي عالجت الوقف في فلسطين متعددة وتعود إلى حقب تاريخية مختلفة، فكان من الصعب حصرها خصوصا وأن هناك قوانين عديدة صدرت كانت مكملة لقوانين سابقة أو تعدل على بعض أحكامها.

فلقد عرف الوقف في قانون العدل والإنصاف في المادة ١ على أنه "حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر"، كما أن المادة ٢٤ من نفس القانون نصت على أنه " يشترط لصحة الوقف أن يكون الواقف أهلاً للتبرع أعني حراً عاقلاً بالغاً أن يكون مالكا للعين الموقوفة وألا يكون محجوراً عليه قضاء عن التصرف في ماله لسفه رأيه أو لدين عليه فلا يجوز الوقف من صبي، أو مجنون لا يعقل ولا من عبد مملوك إلا إذا أذن له مولاه وكان غير مستغرق بالدين، فإن كان مستغرقاً به فلا يصح وقفه ولو أذن له مولاه"

ولقد نصت المادة ١ في قانون الأوقاف الخيرية الصادرة عن المندوب السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري على إطلاق اسم قانون الأوقاف الخيرية عليه، حيث نصت مادة ٢ رقم(١) على "اعتبار الملك موقوفا على وجوه خيرية إذا وجد التزام مقترن بملكيته ناشئ عن اعتقاد راسخ في صاحبه ومقبول منه أو عن اعتقاد صرح به صاحبه وقبل به لاستعمال الملك وغلته وإيراده لوجوه البر والإحسان خاصة وإن كانت ملكيته مستقرة فيه إسميا"، كما نصت المادة ٢ رقم(٢) على أن عبارة "الوجوه الخيرية" تشمل جميع الوجوه التي تعود بالمنفعة على الناس عموما أو على طبقة خاصة منهم سواء في فلسطين أو في الخارج والتي تقع تحت الأبواب التالية:

---

[١] اعتمد في هذه الفقرة على مجموعة القوانين الفلسطينية الجزء العاشر "قوانين الوقف"، سيسالم وآخرون، ص٦٧٩-٧٢٦

أ- إسعاف الفقراء.

ب- نشر العلوم أو المعارف.

ج- نشر الدين أو إقامة الشعائر أو العبادات الدينية.

د- أية وجوه أخرى تعود بالنفع أو الخير على المجتمع الإنساني مما لا يقع تحت الأبواب السابقة.

أما فيما يتعلق باستثمار أموال الوقف فقد نصت المادة ٨ على أنه إذا كان المال الموقوف نقدا ولم يكن في الوسع استعماله في الحال أو بعد وقت قريب في سبيل وجوه الوقف فيلزم المتولي باستثمار النقد في السندات المالية المبينة أدناه دون سواها مع مراعاة أية تعليمات مدرجة في صك الوقفية:-

أ- سندات دين أو سندات مالية أو سندات دين موحدة أو أية سندات مالية أخرى لحكومة فلسطين.

ب- دين مؤمن برهن[1] أول على مال غير منقول موجود في فلسطين، ويشترط في ذلك أن تزيد قيمة المال المرهون بمقدار الثلث عن الدين المؤمن بالرهن أو بمقدار النصف إذا كان المال المرهون أو اغلبه أبنية.

---

[1] الرهن: هو توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه منها، أو من ثمنها إن تعذر الاستيفاء من ذمة المدين.

المبحث الثاني

عمليات الوقف في قطاع غزة وأنواعه

المقدمة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ولتحقيق ذلك تم القيام بزيارات ميدانية لجميع مديريات الأوقاف في قطاع غزة والبالغ عددها خمسة مديريات وهي مديرية أوقاف الشمال، مديرية أوقاف غزة، ومديرية أوقاف الوسطى، ومديرية أوقاف خانيونس، ومديرية أوقاف رفح، بالإضافة إلى وزارة الأوقاف والشئون الدينية، حيث تم من خلال هذه الزيارات حصر ممتلكات الوقف في قطاع غزة، والتعرف على أنواعها، وعلى طبيعتها، ومن ثم عمل وصف لتلك البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية البسيطة المكونة من النسب والتكرارات والمتوسطات من أجل تعميم نتائجها.

أ- الوقف العيني (أراضٍ وعقارات)

أولا- أنواع الوقف في قطاع غزة:

١- أنواع الوقف من حيث الغرض منه :

ينقسم الوقف من حيث الغرض منه إلى وقف أهلي ووقف خيري كما تم ذكره في الفصل الثاني، غير أنه لا يطبق في قطاع غزة سوى الوقف الخيري، وذلك لأن الوقف الأهلي تم إلغاؤه بموجب قرار من الحاكم الإداري المصري لقطاع غزة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤، حيث نصت المادة٢ من قانون إلغاء الوقف على "لا يجوز الوقف على غير الخيرات".

٢- أنواع الوقف حسب سريانه[١]:

يعتبر هذا النوع من أنواع الوقف هو النمط المتبع في وزارة الأوقاف والشئون الدينية، حيث يقصد بالسريان مدى بقاء أو اندثار الجهة التي أوقف من أجلها الوقف، وتنقسم حسب هذا النوع الأوقاف إلى ثلاث فئات وهي:

أ- **المضبوطة:** وهي الأوقاف التي أوقفت من أجل غرض محدد، حيث تم تخصيصها أو تخصيص ريعها إلى هذا الغرض، مع العلم بأن هذا الغرض الذي أوقفت من أجله مازال قائماً وموجوداً في الوقت الحالي.

---

[١]مقابلة مع المهندس زهير السلول مدير دائرة المساحة في وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.

ب- المندرسة: هي الأوقاف المضبوطة التي قد انتهى أو اندثر الغرض الذي أوقفت من أجله.

ج- الأمانات: هي عبارة عن أوقاف مضبوطة، غير أنها خصصت بهذا الاسم، لأن الجهات التي يعود عليها الوقف غير موجودة في قطاع غزة وهي أوقاف أبو مَدْين، وأوقاف الحرمين الشريفين، وأوقاف الهنود، أو أن الوقف المخصصة له لم ينشأ بعد مثل وقف المستشفى الإسلامي المعروف في يومنا هذا بمجمع أبو خضرة.

ويبين الجدول رقم (١/٤) أن أعلى نسبة للوقف حسب هذا التصنيف تقع في كل من محافظة غزة، حيث بلغت نسبة أوقاف الأمانات نسبة ١٠٠% فيها، كما كانت أيضاً أعلى نسبة للوقف المضبوط والمندرس بنسبة ٦٧,٦%، ٦٢% على التوالي.

جدول رقم (١/٤)

توزيع أملاك الأوقاف حسب سريانها[1]

المحافظة	المضبوط		المندرس		الأمانات	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة	العدد	النسبة%
الشمال	٦٩	٦,٣%	٦١	١٩,٣٦%	–	–
غزة	٧٣٨	٦٧,٦%	١٩٥	٦٢%	٥٩	١٠٠%
الوسطى	٢٤٠	٢٢%	–	–	–	–
خان يونس	٤٤	٤%	٥٩	١٨,٧%	–	–
رفح	–	–	–	–	–	–

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف الخمسة الموجودة في قطاع غزة

كما يبين الجدول رقم (٢/٤) أن أعلى نسبة لوقف الأمانات من حيث العدد كانت لصالح الهنود وذلك لتركز وجودهم في مدينة غزة[2]، ثم الحرمين الشريفين، وأن أقل نسبة في الأوقاف هي مخصصة للمستشفى الإسلامي.

---

[1] تم الحصر بناء على عدد الجهات الحائزة على احد أملاك الوقف سواء كان ذلك بعقد إيجار رسمي أو اعتداء، بالإضافة إلى كونه قطعة أرض أو عقار أو أي شيء أخر.

[2] مقابلة مع أ.محمد مسمح – قسم أملاك الوقف بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠.

جدول رقم (٢/٤)

توزيع أملاك الأوقاف حسب تصنيف الأمانات في محافظة غزة

نوع الأمانات	العدد	النسبة%
أبو مدين	١٠	%١٧
الحرمين	٢١	%٣٥,٥
المستشفى الإسلامي	٥	%٨,٤
الهنود	٢٣	%٣٩

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف في قطاع غزة

ثانيا- توزيع أملاك الأوقاف حسب حالة التأجير:

تنقسم أملاك الوقف في قطاع غزة إلى قسمين: قسم مؤجر بموجب عقد رسمي تم إبرامه مع وزارة الأوقاف والشئون الدينية بصفتها القائمة على رعاية شئون الوقف في القطاع، والجزء الآخر غير مؤجر أو تم الاعتداء عليه من قبل المواطنين، ومن خلال جدول (٣/٤) يتضح لنا هناك نسبة عالية من أملاك الوقف مؤجرة ومستغلة في نشاطات إنتاجية وخدماتية مختلفة، حيث أن أعلى نسبة لتأجير الوقف تقع في محافظتي الشمال وغزة حوالي ٩٣% في كليهما، غير أن محافظة الوسطى وصلت فيها نسبة التأجير إلى أدنى مستوى ٥%، ويرجع ذلك إلى أن هناك أكثر من ٢٠٠دونم[١] تقريباً تم وضع اليد عليها من قبل الأهالي من خلال البناء والسكن فيها خاصة منطقة ما يعرف بالحكر الجنوبي دون الرجوع إلى وزارة الأوقاف، ولم يتم إخراجهم منها بسبب عدم توفر بديل يحل مشاكل آلاف الأسر التي تسكن في تلك المنطقة[٢].

---

[١]الدونم يعادل ١٠٠٠متر مربع.

[٢]مقابلة مع مدير مديرية المحافظة الوسطى أ.عادل الهور بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥.

جدول رقم (٣/٤)

توزيع أملاك الأوقاف حسب حالة الاستغلال

المحافظة	مؤجر[1]		غير مؤجر[2]	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الشمال	١٢٤	%٩٣,٢	٩	%٦,٨
غزة	٩٢٢	%٩٢,٧	٧٢	%٧,٣
الوسطى	١٢	%٥	٢٢٨	%٩٥
خان يونس	٦٤	%٧٨	١٨	%٢٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف الخمسة الموجودة في قطاع غزة

ثالثا– توزيع أراضي الأوقاف حسب المساحة[3]

تبلغ مساحة الأراضي الوقفية في قطاع غزة حوالي ٧٤٥١،٥ دونم[4] سبعة آلاف وأربعمائة وواحد وخمسون دونماً ونصف وهي تمثل ٢% من مساحة أراضي قطاع غزة البالغ مساحتها٣٦٥٠٠٠ دونم[5]، حيث إن أكبر مساحة تقع في محافظة غزة وتبلغ مساحتها ما يقارب ٥٧٨٠ دونم أي ما يعادل ٧٧،٥% من أراضي الوقف في قطاع غزة، تأتي بعدها محافظة الشمال حيث تبلغ المساحة حوالي ٩٩٧،٤ دونماً أي ما يعادل ١٣,٣% من مساحة أراضي الوقف في القطاع، ومن ثم محافظة الوسطى ٣٥٨،٢ دونم بنسبة ٤,٨%، ثم محافظة خانيونس ٣١٦ دونم بنسبة ٤،٢%، أما فيما يخص تقسيم الأراضي حسب مجال الاستخدام نجد أن أكبر مساحة من إجمالي أراضي الوقف كانت مخصصة للإنتاج الزراعي والحيواني ٤٥٦٩ دونم بنسبة ٦١،٣% من إجمالي أراضي الوقف، يأتي في المرتبة الثانية مجال الإسكان حيث بلغت المساحة ١٢٥٨،٦ دونماً بنسبة ١٦،٩%، وفي المرتبة الثالثة المؤسسات بمساحة ١١١٣،٦ دونم وبنسبة ١٥%، غير أن المجال التجاري والصناعي فقد حصل على أقل مساحة وهي ٥٠٩،٣ دونم بنسبة ٦,٨% ويتضح كل ذلك من خلال الجدول التالي جدول (٤/٤).

---

[1] المؤجر هو كل وقف تم إبرام عقد إيجار فيه، أو تم استغلاله من قبل وزارة الأوقاف، أو انه مستثمر من قبل الأوقاف.

[2] غير المؤجر هو كل وقف لم يتم تأجيره، أو انه معتدى عليه.

[3] استناداً على تقارير غير منشورة في دائرة المساحة في وزارة الأوقاف.

[4] باستثناء المقابر والمساجد

[5] سلطة الأراضي الفلسطينية www.pla.gov.ps

جدول رقم (٤/٤)

توزيع أراضي الأوقاف حسب المساحة (دونم)[١]

المحافظة	زراعي +حيواني		سكن		تجاري +صناعي		مؤسسات		المجموع	
	متر ٢	دونم	متر ٢	دونم	متر ٢	دونم	متر ٢	دونم	متر ٢	دونم
الشمال	٨١٨	٨٨٣	–	–	٩٨٧	٦٢	٦٧	٥٠	٤٧٥	٩٩٧
غزة	٥٨٧	٣٦٨٤	٤٦٢	٩٥١	٣٦٢	٣٧٦	٥٣٤	٧٦٧	٩٤٥	٥٧٧٩
الوسطى	٥٠٠	–	١٦٠	٣٠٧	–	–	٥٣٦	٥٠	١٩٦	٣٥٨
خانيونس	–	–	٣٠	–	–	٧٠	٥٢٣	٢٤٥	٨٢٣	٣١٥
المجموع الكلي	٩٠٥	٤٥٦٨	٦٥٢	١٢٥٨	٣٤٩	٥٠٩	٦٦٠	١١١٣	٤٣٩	٧٤٥١

المصدر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية– دائرة المساحة – مساحات أراضي الوقف في قطاع غزة: تقارير غير منشورة عام ٢٠١٠م

[١] دائرة المساحة في وزارة الأوقاف والشئون الدينية (مقابلة مع المهندس زهير السلول مدير دائرة المساحة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨) .

هذا ويتضح من خلال جدول (٥/٤) أن أعلى نسبة من الأراضي الوقفية المخصصة للإنتاج الزراعية والحيواني كانت في محافظة غزة والشمال وذلك بواقع ٨٠،٦% في محافظة غزة، و١٩،٣% في محافظة الشمال، أما فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للإسكان فكانت النسبة ٧٥،٥% في محافظة غزة، و ٢٤،٤% في محافظة الوسطى، أما الجانب التجاري والصناعي كانت أعلى نسبة في محافظة غزة بواقع ٧٣،٩% ثم محافظة خانيونس بواقع ١٣،٧% ثم محافظة الشمال ١٢،٣%، أما جانب المؤسسات فكانت أيضاً أكبر مساحة مخصصة في محافظة غزة بواقع ٦٨،٩% ثم خانيونس ٢٢%، ثم الوسطى والشمال ٤،٥%.

جدول رقم (٥/٤)

نسب توزيع أراضي الأوقاف حسب المحافظة والغرض

المحافظة	زراعي +حيواني	سكن	تجاري +صناعي	مؤسسات	المجموع
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الشمال	%١٩,٣	–	%١٢,٣	%٤,٥	%١٣,٣
غزة	%٨٠,٦	%٧٥,٥	%٧٣,٩	%٦٨,٩	%٧٧,٥
الوسطى	%٠,٠١	%٢٤,٤	–	%٤,٥	%٤,٨
خانيونس	–	%٠,٠٢	%١٣,٧	%٢٢	%٤,٢
المجموع	%٦١,٣	%١٦,٩	%٦,٨	%١٥	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى جدول (٤/٤)

رابعا- أنواع العقارات الوقفية في محافظات قطاع غزة

يوجد في قطاع غزة العديد من العقارات الوقفية موزعة ما بين مبانٍ، وشقق، ومحلات تجارية، ومكاتب، وغيرها العديد من العقارات التي يتم تأجيرها من قبل الوقف والاستفادة من الريع الذي يجنيه في الإنفاق على المجالات الخيرية المختلفة التي خصص الوقف لها، والجدول (٦/٤) يبين عدد من هذه العقارات والجزء الباقي يرد حسب موقعه من خلال الأجزاء الباقية من الفصل.

جدول رقم (٦/٤)

العقارات الوقفية في محافظات قطاع غزة[1]

نوع العقار	عدد العقارات
بيت درج	٢٦
دكان	٥٦٠
سطح دكان	٥
عريشة زينكو	٢٩
لوحة إعلانات	٦
مكتب	٢٢
شقق سكنية	٥٧

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها

خامسا- مجالات الوقف:

١- الوقف والمجال الديني:

لقد كان للوقف دور أساسي في إنشاء المؤسسات الدينية، والقيام على تعميرها وتشييدها وتزويدها باحتياجاتها، حيث ارتبط وجود تلك المؤسسات بوجود الوقف، وبالتالي نجد أن للوقف في قطاع غزة دوراً في خدمة المجال الديني من خلال:

أ- المساجد[2]:

نظراً لوجود ارتباط وثيق بين المساجد والوقف من حيث أن جميع المساجد هي وقف، وهي تتصدر الأهمية الكبرى في المؤسسات الوقفية الدينية، حيث تعد المساجد من أهم الأنماط التي حظيت بعناية الواقفين، لذلك نجد أن في قطاع غزة عدداً ليس بقليل من المساجد، فقد بلغ عدد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية حوالي ٨٤٠ مسجداً، قدرت مساحتها حوالي ٣٨٣ دونماً[3]، وقد كان أكبر عدد من المساجد في محافظة خانيونس حوالي ٢٢٦مسجداً، واقل عدد في محافظة

---

[1] باستثناء العقارات المستغلة من الوزارات.

[2] استناداً على ملفات المساجد في مديريات أوقاف قطاع غزة

[3] جهد الباحث من خلال الاستناد إلى ملفات المساجد في مديريات قطاع غزة

رفح حوالي ١٠٤مساجد، أما من ناحية المساحة فكانت محافظة غزة أعلى مساحة في القطاع حوالي ١٢٣ دونماً، وأقل مساحة هي في المحافظة الوسطى ٣٨،٥ دونماً، والجدول التالي جدول (٧/٤) يبين بوضوح توزيع المساجد التابعة لوزارة الأوقاف في قطاع غزة ومساحتها.

جدول رقم (٧/٤)

مساجد قطاع غزة التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية

المنطقة	العدد	المساحة	
		متر	دونم
الشمال	١٨٥	٣٣٠	٥٩
غزة	٢١٨	٨٤٨	١٢٢
الوسطى	١٠٧	٥٩٠	٣٨
خانيونس	٢٢٦	٦٥٣	١٠٥
رفح	١٠٤	٥٥١	٥٦
المجموع	٨٤٠	٩٧٢	٣٨٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى دائرة المساجد في مديريات وزارة الأوقاف في قطاع غزة

ب- مستلزمات المساجد:

لم يقتصر دور الوقف على إنشاء المساجد فقط بل كان له دور في توفير مستلزمات استمرار عملها من توفير كهرباء للإنارة، ومياه، وصيانة، وتنظيف، لذلك تقوم وزارة الأوقاف بصفتها القائمة على إدارة شئون المساجد في قطاع غزة بالإنفاق على المساجد وتوفير المستلزمات الضرورية لها، حيث أنها تقوم بالعمل على توفير المياه والكهرباء اللازمة لتلك المساجد البالغ عددها بحوالي ٨٤٠ مسجداً، كما أنها تعمل على تنظيف وصيانة هذه المساجد، بالإضافة إلى أنها تقوم بتوفير الخطباء الذين يقومون بإعطاء الدروس والخطب خاصة في صلاة الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية، كما تقوم بتوفير الأئمة والمؤذنين، أضف إلى ذلك توفير الأذنة الذين يقومون على رعاية وتنظيف المساجد، والقيام على عمل الصيانة اللازمة لها من فترة إلى أخرى أو عند الحاجة.

ج- أملاك الوقف المستغلة من قبل وزارة الأوقاف:

لقد كان للوقف دور في توفير المقرات والمكاتب اللازمة كي تقوم وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها بأعمالها الموكلة إليها، حيث إن الوقف يوفر على وزارة الأوقاف ومن ثم ميزانية الدولة تكاليف الإيجارات ويساعدها على الاستقرار في أماكنها دون تنقل من مكان لآخر والجدول التالي جدول (٨/٤) يوضح العقارات الوقفية المستغلة من قبل وزارة الأوقاف والشئون الدينية.

جدول رقم (٨/٤)

أملاك الوقف المستغلة من قبل وزارة الأوقاف والشئون الدينية

نوع العقار	العدد
شقة	٦
مكتب	٢٥
مخزن	١٩
مبنى	٢

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها

٢- الوقف في مجال التعليم[١]

إن الأوقاف العلمية كانت من أهم ما اعتنى به المسلمون في تاريخهم فقامت أوقاف المدارس والجامعات، حيث حظيت باهتمام كبير من جانب الواقفين، والتي تأتي في مرحلة تالية بعد المسجد من سلم أولويات الوقف، لما لها من أثر كبير في التنمية العقلية للإنسان، وهي التنمية التي تعنى بزيادة قدرات الإنسان ومهاراته وملكاته الفكرية، ففي قطاع غزة يقوم الوقف بدعم التعليم من خلال توفير الأراضي اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية، حيث قدرت مساحة أراضي الوقف المخصصة للعملية التعليمية حوالي ٥٠٢،٩٤٥ دونم، ويوضح جدول (٩/٤) مقدار هذا الدعم في مختلف المؤسسات التعليمية.

فقد حصلت المدارس على الجزء الأكبر منها حوالي ٢٧٧،٨٤١ دونماً، وذلك لـ ٤٨ مدرسة من أصل ٦٨٨ مدرسة في القطاع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢) أي أن ما نسبته ٧% من مدارس قطاع غزة قد استفادت من أملاك الوقف، منهم مدرستان شرعيتان الأولى في محافظة غزة للبنين، والثانية في محافظة خانيونس للبنات وتقوم على إدارتها وزارة الأوقاف، وقد قدرت تكلفة

[١] الأرقام الواردة في هذه الفقرة من إعداد الباحث من خلال الاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في قطاع غزة

إنشائهما حوالي ١٣٥ ألف دولار وبمساحة قدرها ٩ دونمات[١]، كما أن هناك مساحة وقدرها ٦٩،٦١٥ دونماً مخصصة لمدارس تقوم عليها وكالة الغوث في قطاع غزة وعددها ٩ مدارس.

كما حصلت الجامعات على ١٨٧،٥٣١ دونم الجزء الأكبر منها كان لصالح كلية الزراعة التابعة لجامعة الأزهر في محافظة الشمال بمساحة ١٥٦دونم[٢]، والباقي كان لصالح كلية العلوم والتكنولوجيا في خانيونس بمساحة ٢١،٧٦٦ دونم[٣] وجامعة غزة بمساحة٩،٤٠٠ دونمات[٤].

أما الكليات قدرت مساحاتها ٣١ دونماً، ١١ دونم لصالح كلية التمريض في خانيونس، و ١٥ دونماً لصالح كلية الدعوة الإسلامية في المحافظة الوسطى "دير البلح"، و٥ دونمات لصالح فرع الكلية في محافظة الشمال، حيث أن التعليم في الكلية مجاني، وأن من يقوم على الإنفاق على الكلية هي وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وقد قدرت تكلفة إنشاء هذه الكلية حوالي مليون دولار، وقد قدر عدد الخريجين من الكلية ٣٥٥ خريجاً من الكلية في دير البلح، مع العلم أنها قد أسست في عام ١٩٩٩م[٥]،أما في فرع الشمال فقد قدر عدد الخريجين من حملة البكالوريوس حوالي ١٥٠خريج، علما بأن الإنشاء قد تم في عام٢٠٠٧. [٦]

ومن خلال ما سبق فإننا نجد إن أراضي الوقف موزعة على عدة مجالات، جزء منها في المجال الزراعي، وجزء في المجال الصناعي، والمجال التجاري والمؤسساتي، كل هذا لها الأثر في تطوير اقتصاد البلد، كما أن الوقف في القطاع نجده موزع على عدة قطاعات وله مساهمته في ذلك، حيث إننا نجد انه مساهم في المجال الديني والتعليمي عن طريق توفير مساحات كبيرة من الأراضي التي تحتاجها المساجد والمدارس والمعاهد، والتي لولا الوقف لكان أمر إنشاءها صعب ويمكن أن يكون في بعض الأحيان مستحيل للتكلفة المرتفعة لتلك الأراضي، وبالتالي فان الوقف يعد داعم ومساند لعملية التنمية الاقتصادية.

---

[١]مقابلة مع م. رمزي أبو مطر رئيس قسم الإشراف في دائرة الهندسة في وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.

[٢]مقابلة مع م.عبد الحميد عباس رئيس قسم الأملاك في مديرية الشمال بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨.

[٣]ملف أملاك الوقف في مديرية خانيونس.

[٤]ملف أملاك الوقف في مديرية غزة.

[٥]مقابلة مع عميد الكلية د. شكري الطويل بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥.

[٦]مقابلة مدير كلية فرع الشمال د. جميل عدوان بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨.

جدول رقم(٤/٩)

دور الوقف في العملية التعليمية في قطاع غزة

المؤسسة	المحافظة				المساحة		الإشراف			
	الشمال	غزة	الوسطى	خانيونس	متر	دونم	وزارة الأوقاف	وزارة التربية والتعليم	وكالة الغوث	أخرى
رياض أطفال	–	١	–	٦	٥٧٣	١	–	–	–	٧
مدارس	٣	٣٠	٣	١٢	٨٤١	٢٧٧	٢	٣٧	٩	–
معاهد	–	–	–	١	–	٥	–	–	–	١
كليات	١	–	١	١	–	٣١	٢	–	–	١
جامعات	١	١	–	١	٥٣١	١٨٧	–	–	–	٣
المجموع الكلي	٥	٣٢	٤	٢١	٩٤٥	٥٠٢	٤	٣٧	٩	١٢

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها

٣- الوقف في المجال الصحي

أ- المؤسسات الصحية[١]:

إن كثيراً من مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات التي انتشرت في سائر المدن والبلدان الإسلامية كانت تعتمد اعتمادًا كبيراً على موارد الأوقاف. (أبو زيد،٢٠٠٠، ص٢٠) وحيث إن الرعاية الصحية تعد من الحاجات الأساسية التي تساعد على التنمية، لأنه من دون إنسان سليم معافى لن تجد تنمية، وذلك لأن الإنسان هو أساس عملية التنمية.

لقد كانت مساهمة الوقف في دعم المؤسسات الصحية عن طريق توفير الأراضي لها من أجل إقامة المؤسسات الصحية عليها في قطاع غزة بسيطة، حيث بلغت مساحة الأراضي الوقفية المستغلة في المجال الصحي ١٠١،٣٨٢ دونم أي ما نسبته ١،٣% فقط من إجمالي مساحة الوقف في القطاع، وقد كانت عدد المستشفيات التي استفادت من أراضي الوقف حوالي ٣ مستشفيات بمساحة ٧٨،٢٤٣ دونم، أحد هذه المستشفيات هو المستشفى الحكومي الوحيد في المحافظة الوسطى "مستشفى شهداء الأقصى"[٢] بمساحة قدرها ١٠دونمات، أما العيادات الصحية فكانت حوالي ٩ عيادات بمساحة قدرها ١٥،٩٧٢ دونم، حيث إن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات الصحية يتم الإشراف عليه من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، كما أن هناك أوقاف مخصصة لإقامة مستشفى أطلق عليه اسم "المستشفى الإسلامي" أبو خضرة حاليا[٣]، حيث قدرت مساحة الأراضي الموقوفة لهذا المستشفى حوالي ٤٩،٦ دونم[٤]والجدول التالي جدول (١٠/٤) يبين توزيع المؤسسات الصحية على محافظات قطاع غزة، كما يبن المساحة الإجمالية لكل نوع من هذه المؤسسات، والجهة التي تقوم بالإشراف عليها.

---

[١]الأرقام الواردة في هذه الفقرة هي من إعداد الباحث من خلال الاستناد إلى بيانات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها.

[٢]الموقع الالكتروني للإدارة العامة للمستشفيات في وزارة الصحة الفلسطينية
http://www.moh.gov.ps/hospitals_new/?action=mdata&id=143

[٣]مقابلة مع أ.محمد مسمح – قسم أملاك الوقف بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠.

[٤]إعداد الباحث بالاستناد إلى ملف أملاك مديرية غزة.

ب- التعليم الطبي

يعد الاهتمام بالتعليم الطبي من الأمور الأساسية اللازمة للتقدم في العملية الطبية، فقد كان للوقف دور في هذا الجانب في قطاع غزة من خلال توفير أرض مساحتها ١١ دونم[١] في محافظة خانيونس تم عليها إنشاء مقر كلية فلسطين للتمريض التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية في عام ١٩٩٩م بجوار المستشفى الأوروبي، وتسعي الكلية للنهوض بالمستوى العلمي والثقافي والحضاري لطلبة التمريض والقبالة من خلال العمل على مواكبة التطور التقني والتكنولوجي والاتجاهات الحديثة في التعليم والبحث العلمي والعمل على خدمة المجتمع في إطار القيم والتعاليم الإسلامية[٢].

جدول رقم (٤/١٠)

دور الوقف في المجال الصحي في قطاع غزة

المؤسسة الصحية	المحافظة				المساحة		الإشراف		
	الشمال	غزة	الوسطى	خانيونس	متر	دونم	وزارة الصحة	وكالة الغوث	خاص
عيادة	١	٦	-	٢	٩٧٢	١٥	٧	٢	-
مستشفى	-	١	١	١	٢٤٣	٧٨	٢	-	١
أخرى	-	٢	-	-	٥٨٢	٦	٢	-	-
المجموع الكلي	١	٩	١	٣	٧٩٧	١٠٠	١٠	٢	١

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى ملفات أملاك الوقف في وزارة الأوقاف والشئون الدينية ومديرياتها

ج- الصرف الصحي[٣]

تعد خدمات الصرف الصحي في المراتب الأولى من خدمات البنية الأساسية، كما ويعتبر قطاع الصرف الصحي من أهم القطاعات الخدمية الحيوية التي تمس حياة الأفراد حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتلبية حاجات الفرد الأساسية والتي تعتبر من أساسيات الحياة، هذا بالإضافة إلى أنه يعتبر

---

[١] ملف أملاك الوقف في مديرية خانيونس.

[٢] الموقع الالكتروني لكلية فلسطين للتمريض
http://www.pcn.gov.ps

[٣] إعداد الباحث استنادا إلى بيانات ملفات أملاك الوقف في مديريات وزارة الأوقاف

مقياساً للمستوى الاجتماعي والصحي للمجتمعات، وقد ساهم الوقف في قطاع غزة في توفير أراضي لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وكان ذلك على النحو التالي[1]:

أ- محافظة غزة

- محطة صرف صحي مساحة ٢٦١٠٠٠م تتبع لبلدية غزة.

ب- محافظة الشمال

- برك لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي مساحة ٢٩٠٠٠٠م في القرية البدوية.
- مجمع للنفايات الصلبة مساحة ٥٠٠٠م يتبع لبلدية بيت لاهيا.

٤- الوقف في مجال البنية التحتية والإنشاءات:

مما لا شك فيه أن البنية التحتية والإنشاءات الخدمية العامة، تعد من المتطلبات الضرورية لأي عملية تنمية، وكما كان للوقف دوره الفاعل في خدمة الجوانب الأخرى اللازمة لعملية التنمية مثل التعليم والصحة، وكان للوقف دوره الفاعل في دعم البنية التحتية والإنشاءات الخدمية العامة ويبرز ذلك في قطاع غزة من خلال:

أ- الوقف والبلديات

تعد البلديات من المؤسسات الضرورية في أي مجتمع، وذلك لما تقوم به من خدمات للسكان، فهي التي تعمل على ترميم وتعديل الطرقات، وتوفير المياه، ومتابعة أمور الصرف الصحي، والمحافظة على نظافة المجتمع، وبالتالي فإن البلديات تعد الجهة الأساسية المشرفة على تطوير البنية التحتية والمرافق الخدمية بشكل عام، لذلك نجد أن الوقف لم يبخل عليها بإمكاناته التي ساعدتها على القيام بالدور المطلوب منها، فقد استفادت بلديات قطاع غزة من أراضي الوقف بمساحة قدرها ٩٣١،١٨٧ دونماً بشكل مباشر، كان النصيب الأكبر منها في محافظة غزة بمساحة قدرها ٥٩٠،٨٦٩ دونم، وكان النصيب الأصغر في المحافظة الوسطى بمساحة قدرها ٣،٦٤٤دونمات.

علماً بأن البلديات تقوم باستغلال هذه الأراضي في إقامة محطات للمعالجة الصرف الصحي، أو إنشاء كراجات للسيارات، أو إنشاء آبار وخزانات للمياه، أو شق طرق، أو إقامة أسواق وغيرها من الأمور التي تعمل على خدمة المجتمع، هذا ويبين جدول رقم (١٢/٤) مساحة الأراضي الوقفية المستغلة من قبل البلديات في كل محافظة من محافظات قطاع غزة.

[1] المساحات الواردة والتابعة للبلديات جزء من أراضي البلديات في جدول (١٢/٤)

جدول رقم (١٢/٤)

أراضي الوقف المخصصة للبلديات

المحافظة	المساحة	
	متر	دونم
الشمال	٨٣٧	٣٠٠
غزة	٨٦٩	٥٩٠
الوسطى	٦٤٤	٣
خانيونس	٨٣٧	٣٥
المجموع الكلي	١٨٧	٩٣١

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف في القطاع

ب- الوقف والمياه[١]:

من أوجه الخير التي ساهم الوقف بها إقامة السبل وحفر الآبار وتزويد المجتمع بالماء الصالح لشرب الإنسان والدواب، وأصبح وقف المياه وتزويد المواطنين به من الوجوه التي اهتم بها الواقفون، ولقد ساهم الوقف في قطاع غزة في إنشاء آبار للمياه، وإنشاء برك لتجميع مياه الأمطار، وإنشاء مضخاتها من خلال توفير الأرض اللازمة لذلك، موزعة على النحو التالي[٢]:

- **محافظة الشمال:** بئر مياه مساحة ١٠٠م يتبع لبلدية بيت حانون.
- **محافظة غزة:** بئر مياه مساحة ١٠٠٠م يتبع لمجلس قروي وادي غزة.
- **المحافظة الوسطى:** بئر مياه مساحة ١٤٤م يتبع لبلدية دير البلح.
- **محافظة خانيونس:-**
- بركة لتجميع مياه الأمطار مساحة ١٥٠٠م تتبع لسلطة الأراضي.
- مضخة مياه مساحة ١٠٥٥م تتبع بلدية خانيونس.
- خزان مياه مساحة ٤٠٠٠م يتبع بلدية خانيونس.

---

[١]تم الاستناد في هذه الفقرة إلى بيانات ملفات أملاك الوقف في مديريات وزارة الأوقاف

[٢]المساحات الواردة والتابعة للبلديات جزء من أراضي البلديات في جدول (١٢/٤)

ج- الوقف وإنشاء المراكز الأمنية

إن إقامة المواقع الأمنية والعسكرية من أهم مكونات مشروعات البنية الأساسية، لأن المشروعات الخاصة بالدفاع كفيلة بالحفاظ على أمن وسلامة البلاد، سواء من الاعتداءات الخارجية أو من الفتن الداخلية، ومن خلال الجدول (١٣/٤) نلاحظ أن الوقف ساهم في إنشاء المراكز الأمنية بمساحة قدرها حوالي ٢٦،٣ دونماً كان الجزء الأكبر منها في المحافظة الوسطى ٧ مراكز، بواقع ١٦ دونماً[١].

جدول رقم (١٣/٤)

أراضي الوقف المخصصة للمراكز الأمنية في قطاع غزة

المحافظة	العدد	المساحة	
		متر	دونم
الشمال[٢]	١	٦١٦	٤
غزة	٣	٥٥٦	٣
الوسطى	٧	١٦٩	١٦
خانيونس	١	٠	٢
المجموع الكلي	١٢	٣٤١	٢٦

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف في القطاع

د- الوقف والمرافق الرياضية[٣]

تعد المرافق الرياضية من المرافق العامة التي عن طريقها يتم تأهيل جيل قادر على التفكير والإبداع والمساهمة في التنمية الاقتصادية، كما أنها تعد من ضمن القطاعات التي تعمل على خلق فرص عمل وتكوين الثروات، حيث إن هناك كثير من الدول تعمل في مجال الاستثمار الرياضي والذي ساعدها في عملية التنمية الاقتصادية، ولقد كان للوقف في قطاع غزة مساهمة

---

[١] جهد الباحث استناداً على ملفات أملاك الوقف في المحافظة الوسطى

[٢] عبارة عن أرض للارتباط العسكري حدودية وغير مؤجرة.

[٣] تم الاستناد في هذه الفقرة على ملفات أملاك الوقف في مديريات أوقاف قطاع غزة

بسيطة في المجال الرياضي، حيث قدرت مساحة أراضي الوقف المستغلة في المرافق الرياضية في قطاع غزة حوالي ٥٣ دونم موزعة كالأتي[1]:

- **محافظة الشمال**
- ملعب بلدية بيت حانون مساحة ١٠٠٠٠م
- نادي بيت حانون مساحة ٥٠٠٠م
- **محافظة غزة**
- نادي الاتحاد الرياضي مساحة ٥٥٠٠م
- **المحافظة الوسطى**
- نادي دير البلح يتبع بلدية دير البلح مساحة ٣٥٠٠م
- **محافظة خانيونس**
- نادي معن الرياضي مساحة ٥٠٠٠م.
- مدينة رياضية تتبع بلدية خانيونس مساحة ٢٤٠٠٠م

هـ- الوقف والمؤسسات الحكومية

لقد ساهم الوقف في التنمية الاقتصادية من خلال التخفيف من عجز الموازنة للحكومة، حيث تستفيد معظم الوزارات في الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة من عدد من العقارات والأراضي الوقفية، ويوضح جدول (١٤/٤) العقارات والأراضي المستغلة من قبل الوزارات الحكومية في قطاع غزة.

[1] المساحات الواردة والتابعة للبلديات جزء من أراضي البلديات في جدول (١٢/٤)

جدول رقم (٤/١٤)

أملاك الوقف المخصصة للمؤسسات الحكومية[١]

المؤسسة	عدد الشقق	ساحة أرض	
		عدد	مساحة دونم
وزارة المالية		١	٣٢
وزارة العدل	٢	٢	٢،٦٤٤
وزارة الإعلام	٤	–	–
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٢	–	–
وزارة الاتصالات	–	١	١
وزارة الاقتصاد	–	١	٩،٦٧٣
وزارة الشئون الاجتماعية	–	١	٠،٨٤٣
المجموع الكلي	**٨**	**٥**	**٤٦،١٦**

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى ملفات أملاك الوقف في مديريات الأوقاف في القطاع

و- المقابر[٢]

تعمل المقابر على صيانة كرامة الموتى، فقد ساهم الوقف في توفير أماكن خاصة لهذا الغرض لان المقابر تعد من مكونات مشروعات البنية الأساسية لمساهمتها في خدمة المجتمع وبخاصة غير القادرين على توفير القبور لموتاهم، وقد كان الوقف في قطاع غزة المساهم الرئيسي في توفير المقابر، حيث قدر عدد المقابر في قطاع غزة حوالي ٥٣ مقبرة، ما مساحته حوالي ١٣٦٦،٣٠٢ دونم، والتي تبلغ ما نسبته ١٥,٥% من مساحة أراضي الوقف في قطاع غزة، وقد كان أكبر حجم للمقابر من حيث العدد والمساحة في محافظة خانيونس حوالي ٢١ مقبرة بمساحته ٤٩٤،١٧٠ دونم، جاء بعدها محافظة غزة من حيث المساحة ٤١٨ دونماً، ثم محافظة رفح ١٩١ دونم، ثم الشمال ١٤٨،٩٠دونم، وأخيرا الوسطى ١١٥،٤٢ دونم.

---

[١]باستثناء وزارة الأوقاف، والتربية والتعليم، والصحة، والداخلية.

[٢]الأرقام الواردة في الفقرة جهد الباحث استنادا على ملفات المقابر في مديريات وزارة الأوقاف

جدول رقم (٤/١١)

مقابر قطاع غزة

المنطقة	العدد	المساحة	
		متر	دونم
الشمال	١١	٩٠	١٤٨
غزة	٧	٠	٤١٨
الوسطى	٧	٤٢	١١٥
خانيونس[١]	٢١	١٧٠	٤٩٤
رفح[٢]	٧	٠	١٩١
المجموع	٥٣	٣٠٢	١٣٦٦

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى ملفات المقابر في مديريات الأوقاف في القطاع

٥- الوقف في المجال الاجتماعي:

أ- دور الوقف في دعم المواطنين:

يعتبر الوقف أحد عناصر التنمية الاجتماعية، فهو يقوم على إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم، ففي قطاع غزة يقوم الوقف بالمساهمة في دعم الجانب الاجتماعي في المجتمع من خلال العناصر التالية:

- تأجير المزارعين أراضي الوقف بأجر بسيط جداً لا يتجاوز ١٥٠دينار في السنة للدونم الواحد[٣] مما يعينهم في أرزاقهم وسد حاجياتهم ويكفيهم بالجملة مؤونة السؤال والحاجة.

- تقوم الوزارة بتأجير الشقق السكنية للمواطنين بأجور رمزية تخفيفا من معاناتهم خاصة المحتاجين منهم[٤].

[١] هناك عدد ٦ مقابر لم تتوفر لها مساحات من ضمن ٢١ مقبرة، حيث أنها تخص عائلات أو لا يوجد لها ملفات في الوزارة.

[٢] هناك عدد ٢ مقبرة لم تتوفر لها مساحات من ضمن ٧ مقابر، حيث أنها تخص عائلات أو لا يوجد لها ملفات في الوزارة.

[٣] مقابلة مع المهندس عبد الحميد عباس رئيس قسم الأملاك في مديرية محافظة الشمال بتاريخ ١٨-٣-٢٠١٣

[٤] مقابلة مع محمد مسمح- قسم الأملاك في وزارة الأوقاف بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.

- هناك جزء كبير من أراضي الوقف تم السيطرة عليه من قبل المواطنين بطريقة غير قانونية وبناء مساكن عليها، ولم تقم الوزارة بالعمل على إخراجهم وذلك لعدم توفر بديل لهم ونظراً لظروفهم الاجتماعية الصعبة، ويظهر ذلك جليا في المحافظة الوسطى، حيث أن حوالي ٣٠٨ دونم من أصل ٥٢٥ دونماً تم البناء عليه من قبل الأهالي، وقد قدرت بحوالي ٢٣٠منزل، أيضاً منطقة المغراقة التابعة لمحافظة غزة، حيث حوالي ٢٨٨٧ دونم تم السيطرة عليها من قبل الأهالي[١].

ب- الوقف والمؤسسات والجمعيات الخيرية:

تعتبر المؤسسات والجمعيات الخيرية ذات أهمية كبيرة في المجتمع، وذلك لما تقدمه من خدمات وأنشطة لفئات عديدة من المجتمع تشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والمهنية والخيرية والإنسانية والعلمية، فهي تلعب دوراً حيوياً في المجتمع من خلال قيامها بالأنشطة والبرامج التي تساهم في تحقيقها للأغراض التي أنشئت من أجلها، وبالتالي فهي تقدم خدمات للمجتمع ككل، ولقد كان للوقف مساهمة في قطاع غزة في دعم المؤسسات والجمعيات الخيرية، حيث بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية التي استفادت من الوقف حوالي ٢٦ مؤسسة وجمعية، عن طريق توفير الوقف لمساحات من الأراضي من اجل إقامة المقرات عليها، حيث بلغت مساحة الأراضي الوقفية التي أقيمت عليها المقرات حوالي٤١،٤٥٢ دونم[٢]، كما أن هناك عدد ٣ جمعيات قد قامت باستئجار عدد ٣ شقق من شقق الوقف.

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك مساحة ليست بالقليلة من أراضي الوقف في قطاع غزة موزعة على جوانب عده منها ما هو زراعي، وصناعي، وتجاري، ومنها ما هو مخصص للمؤسسات والسكن، ويظهر من خلال ما سبق أن الوقف في قطاع غزة له مساهمته في جميع مجالات التنمية الاقتصادية، وهذا يؤكد على أن الوقف له دوره المهم في التنمية الاقتصادية وفي مجالاتها المختلفة الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والدينية، والاقتصادي وغيرها الكثير من المجالات، ففي الجانب الديني على سبيل المثال نجد أن الوقف قد ساهم بـ ٨٤٠ مسجداً وبمساحة ٣٨٢ دونماً تقريباً، كما أننا نجد أنه ساهم في العملية التعليمة من خلال توفير مساحة من الأراضي لإقامة

---

[١] لا يعترف الأهالي بأنهم يسيطرون على أراضي الأوقاف بل يرون أنها ملك لهم.

[٢] تم الاستناد في هذه الفقرة على ملفات أملاك الوقف في مديريات أوقاف قطاع غزة

المدارس والمعاهد والجامعات عليها ورعايته للبعض منها، بالإضافة إلى الجانب الصحي متمثل في توفير الأراضي لإقامة العيادات والمستشفيات عليها والعمل على توفير الأراضي لعمليات الصرف الصحي، أضف إلى ذلك مساهمته في توفير الأراضي لإقامة مشاريع البنية التحتية ومشاريع المياه، والعمل على توفير مساحة كبيرة لإقامة المقابر.

ب- الوقف النقدي (إيرادات ونفقات)

أولا- إيرادات الأوقاف

من خلال الاطلاع على إيرادات وزارة الأوقاف والشئون الدينية وجد أن إيرادات الأوقاف ذات مصدرين الأول وهو العائد من تأجير أملاك الوقف، وبيع القبور، وأجرة سيارات نقل الموتى، والمناقصات، أما المصدر الثاني فهو عبارة عن إعانات من وزارة المالية أو تبرعات داخلية وخارجية والجدول التالي جدول (١٥/٤) يوضح حجم إيرادات وزارة الأوقاف والشئون الدينية من سنة ٢٠٠٢م وحتى سنة ٢٠١١م.

جدول رقم (١٥/٤)

إيرادات وزارة الأوقاف من سنة ٢٠٠٢م إلى ٢٠١١م (القيمة بالشيكل)

السنة	إيرادات الوقف		
	إيرادات أملاك الوقف	إعانات	المجموع
٢٠٠٢	١،٨٧٠،٦٦٧	١،٠١٧،٤٧٥	٢،٨٨٨،١٤٢
٢٠٠٣	٥،٥٩٢،٥٢٩	٢٣٩،٢٤٣	٥،٨٣٤،٧٧٢
٢٠٠٤	٥،٣٨٨،١١٩	١،٣٧٨،٦٩٠	٦،٧٦٦،٨١٠
٢٠٠٥	٦،٨٨٠،٣٧٦	٤٢٦،١٣٠	٧،٣٠٦،٥٠٦
٢٠٠٦	٣،٤٤٢،٨٩٤	١،٢٢٣،٨٨٩	٤،٦٦٦،٧٨٣
٢٠٠٧	٣،٦٨٣،٥٧٠	٢٨٢،٧٢١	٣،٩٦٦،٢٩١
٢٠٠٨	٤،٦٤٦،٦٩٩	١،٣٧٣،٨٢٨	٦،٠٢٠،٥٢٧
٢٠٠٩	٥،١٤٧،٠٤٠	٥٧٦،٠٧٠	٥،٧٢٣،١١٠
٢٠١٠	-	-	١٣،٢٢٢،٧٨٥
٢٠١١	٧،١٩٦،٤٢٩	٣٠٩،٤٣٥	٧،٥٠٥،٨٦٤
المتوسط	**٤،٨٧٢،٠٣٥**	**٧٥٨،٦٠٩**	**٦،٣٩٠،١٥٩**

المصدر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية – ملف الإيرادات – تقارير غير منشورة لعام ٢٠٠٢-٢٠١١

ومن خلال الجدول (١٥/٤) تبين لنا أن أقل حجم لإيرادات الوقف كان في سنة ٢٠٠٢م وذلك بسبب تأثير انتفاضة الأقصى والوضع الأمني، كما أننا نجد أيضا انه في سنة ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م كان حجم الإيراد منخفض وذلك يرجع إلى ما كان يعانيه قطاع غزة من عدم استقرار امني، غير أننا نجد أنه في عام ٢٠١١ قد وصل حجم إيرادات الوقف إلى أعلى قيمة وذلك يعود لما أصبح يتمتع به القطاع من استقرار أمني.

يبين الجدول (١٦/٤) حجم إيرادات أملاك الوقف العائدة من إيجارات الوقف والمقابر، وذلك في مديرية أوقاف محافظة غزة والتي تعد اكبر محافظة من حيث حجم الأملاك الوقفية، بالإضافة إلى مديرية أوقاف الشمال.

جدول رقم (١٦/٤)

إيرادات مديرية أوقاف غزة والشمال(القيمة بالشيكل)[١]

محافظة غزة		محافظة الشمال	
السنة	**الإيراد**	**السنة**	**الإيراد**
٢٠٠٣	–	٢٠٠٣	٣٦٢،٤٩٢,٥
٢٠٠٤	–	٢٠٠٤	٥٣٠،٢٤٩,٣
٢٠٠٥	–	٢٠٠٥	٣٦٢،٩٨٨,٤
٢٠٠٦	–	٢٠٠٦	٢٧٠،١٣٥,٤
٢٠٠٧	٣،٣٦١،٣٧٣	٢٠٠٧	١٦٩،٨٩٠
٢٠٠٨	٤،١٦٥،٦٤٣	٢٠٠٨	٦٠٥،٦٢٢,٥
٢٠٠٩	٣،٧٢٧،٧٥٨	٢٠٠٩	٧٣٤،٩٠٧,٥
٢٠١٠	٣،٥٩٣،٣٦٣	٢٠١٠	٦١١،٤٧٦,١
٢٠١١	٥،٠٦٢،٠٨٩	٢٠١١	٤٠١،٩١٩,٤
٢٠١٢	٤،٥٥٣،٤٢٠	٢٠١٢	٨٥٣،٢٨١,١
المتوسط	**٣،٦٣٠،٤٣٧**	**المتوسط**	**٤٩٠،٢٩٦,٢**

المصدر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية – مديرية أوقاف غزة ، مديرية أوقاف الشمال –ملف الإيرادات_ تقارير غير منشورة لعام ٢٠٠٣-٢٠١٢

[١] محافظة الوسطى وخانيونس ورفح لم تتوفر لهم بيانات.

ثانيا – نفقات الأوقاف

تنقسم نفقات الأوقاف إلى عدة أقسام قسم للمصاريف التشغيلية، قسم للإعانات، قسم للأجهزة والمعدات والآلات، وقسم للأبنية والإنشاءات، وقسم للأثاث هي موزعة حسب جدول (١٧/٤) من سنة ٢٠٠م وحتى سنة ٢٠١١م

جدول رقم(١٧/٤)

نفقات الأوقاف من سنة ٢٠٠٢ حتى سنة ٢٠١١ (القيمة بالشيكل)

اسم الحساب	السنة									
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
كهرباء ومياه	٦٢٦،٢٨٦	٩٦٤،٠٦٣	١،٠١٦،٠٨٥	١،٤٠٢،٠٦٦	١،٠٩٦،٧٥٠	١،٠٤٦،٦٦٦	١،٨٧٦،٢٠٧	١،١٦٧،٧٧٢	١،٨٥٥،٢٥٣	١٧،٦١٧
نفقات تشغيلية أخرى	٨،١٨٧،٣٩٨	٩،٠٦٨،٥٠٧	٩،٤٦١،٨٠٠	١١،٢٦٥،٠٥٧	٢،٠٤٨،٤٤٤	١،٤٦٦،٩١٠	٢،٧٧٩،٤١٧	٦،٦١٩،٧٥٢	٣،٦٠٥،٧٢٣	٢،٥٦٦،١٦٠
إعانات	١٦٥،٦٤٨	١٨٤،٠٦٠	٧٣٣،٨٨٩	٢٦٧،٦٢١	١١٨،٨٩٧	٣٧،٣٢٠	٥٠،٢٠٩	٦٤،٣٨٧	١٢٧،٨٩١	١،٨٩٩،٤٧٤
أجهزة ومعدات وآلات	١٢١،٦٢٣	٤٨٢،٨٩٠	١٥١،٧٥٤	٢٨٩،١١٣	١٥٨،٧٦٠	٥٩،٤٥٦	٣٢١،٢٢٢	٦٥٧،٨٢٥	٢٧٢،٣٥١	٤٨١،٣٦٥
الأبنية والإنشاءات	١،٨٤٨،٤٨١	٢٥،٣١٧،٩٠٩	١،٦٩٤،٩١١	٦٣٨،٤١٧	١،٩٤٨،٧٢٤	١٩٥،٧٣٤	٥٢٢،٦٤٠	١،١٢٠،٧٨٤	١،١١٢،٣٢١	٩٦٠،٦٧٤
الأثاث	٤٦،٥٦٤	١٥٧،٤٩٤	٣٠،٥١٢	١٣١،٣٥١	٩٩،٨٥٩	٤٣،٢٠٨	٥٥،٤٧٠	٦١،٦٩٩	٧٢،١٣٢	١٣٧،٩٠٤
المجموع	١٠،٩٩٦،٠٠٠	٣٦،١٧٤،٩٢٣	١٣،٠٨٨،٩٥١	١٣،٩٩٣،٦٢٥	٥،٤٧١،٤٣٤	٢،٨٤٩،٢٩٤	٥،٦٠٥،١٦٥	٩،٦٩٢،٢١٩	٧،٠٤٥،٦٧١	٦٠٦٣،١٩٤

المصدر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية – ملف النفقات – تقارير غير منشورة لعام ٢٠٠٢-٢٠١١

ومن خلال جدول (١٨/٤) نجد أن أعلى نسبة من نفقات الأوقاف هي النفقات التشغيلية (الأخرى)، وأن هناك نسبة من النفقات ليست بالبسيطة تذهب إلى الكهرباء والمياه والتي تستهلك غالبيتها من قبل المساجد، أما الإنفاق في المجال الاجتماعي فكانت النسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز ٢% في اغلب السنوات على شكل إعانات باستثناء سنة ٢٠١١م كانت النسبة ٣١،١% بسبب حملة قامت بها وزارة الأوقاف من أجل دعم وإعانة منكوبي الصومال حيث قدر المبلغ حوالي ٨١٥،٩٦٠،١شيكل[١]، أما في مجال البناء والإنشاءات نجد أن هناك نسباً لا بأس بها بمتوسط سنوي ٢٠% .

جدول رقم(١٨/٤)

نسب توزيع نفقات الأوقاف من سنة ٢٠٠٢ حتى سنة ٢٠١١

اسم الحساب	السنة									
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
كهرباء ومياه	٥,٧%	٢,٦%	٧,٧%	١٠%	٢٠%	٣٦,٧%	٣٣,٤%	١٢%	٢٦,٣%	٠,٢%
نفقات تشغيلية أخرى	٧٤,٤%	٢٥%	٧٢,٢%	٨٠,٥%	٣٧,٤%	٥١,٤%	٤٩,٥%	٦٨,٢%	٥١,١%	٤٢,٣%
إعانات	١,٥%	٠,٥%	٥,٦%	١,٩%	٢,١%	١,٣%	٠,٨%	٠,٦%	١,٨%	٣١,٣%
أجهزة ومعدات وآلات	١,١%	١,٣%	١,١%	٢%	٣%	٢%	٥,٧%	٦,٧%	٣,٨%	٨%
الأبنية والإنشاءات	١٦,٨%	٧٠%	١٣%	٤,٥%	٣٥,٦	٦,٨%	٩,٣%	١١,٥٥	١٥,٧%	١٥,٨٥
الأثاث	٠,٤%	٠,٤٣%	٠,٢٣٥	٠,٩٣%	١,٨٢%	١,٥%	٠,٩٨%	٠,٦٣%	١,٠٢%	٢,٢٧%

المصدر : إعداد الباحث استنادا إلى ملفات نفقات وزارة الأوقاف – تقارير غير منشورة لعام ٢٠٠٢-٢٠١١

[١]وزارة الأوقاف والشئون الدينية– ملف نفقات ٢٠١١ – تقارير غير منشورة

ومن خلال ما سبق نجد أن الوقف في قطاع غزة يحصل على مبالغ مالية على هيئة إيرادات، غير أن هذه الإيرادات لا تساهم في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة، حيث أن النسبة الكبرى منها تنفق على شكل مصروفات تشغيلية لوزارة الأوقاف والشئون الدينية في قطاع غزة.

ج- المشاريع الوقفية في قطاع غزة

تعتبر المحافظة على أموال الوقف وتنميتها ضرورة شرعية وذلك بهدف استمرارية تقديم المنافع للمستفيدين منه، ويعتبر القائمون على إدارته مسئولين أمام الواقف وأمام المستفيدين وأمام المجتمع بصفة عامة عن أي تقصير أو إهمال أو تعدٍ في استثمارها، بالإضافة إلى المساءلة أمام الله عز وجل في الآخرة وذلك باعتبار تلك الأموال من ذات المنافع العامة التي حرمت الشريعة الإسلامية الاعتداء عليها لذلك قامت وزارة الأوقاف والشئون الدينية بتنفيذ عدد من المشاريع الوقفية خلال الأعوام الماضية جزء منها كان عبارة عن مشاريع استثمارية جميعها عبارة عن مبانٍ تحتوي على محلات تجارية، وجزء منها كان عبارة عن مشاريع خاصة بمباني ومرافق الوزارة، والجزء الأخر عبارة عن مشاريع خاصة بالمقابر.

أ- المشاريع الاستثمارية:

قامت وزارة الأوقاف والشئون الدينية بإنشاء عدد من المشاريع الوقفية الاستثمارية التجارية التي تهدف إلى تنمية أموال الوقف وتطويرها، حيث نجد أن غالبية المشاريع الاستثمارية للوقف في قطاع غزة هي عبارة عن الاستثمار في العقارات من أجل التأجير وقد كانت المشاريع خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ هي على النحو التالي في جدول (١٩/٤):-

جدول رقم(١٩/٤)

المشاريع الاستثمارية التي قامت بها وزارة الأوقاف خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

م	السنة	المشروع	التكلفة$
١	٢٠١١	إعادة تأهيل المركز التجاري في عسقولة – غزة	٥٠٠٠٠
٢	٢٠١١	مشروع ميراث النبوة[٦٥]	٩٠٠٠٠
٣	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري – جباليا – الشمال	٨٠٠٠٠
٤	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري إداري – عبسان –خانيونس	١٥٠٠٠٠
٥	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري – الزيتون – غزة	٨٤٠٠٠
٦	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري – جورت اللوت – خانيونس	١٠٩٠٠٠

[٦٥] مبنى يحتوي على عدد من المحلات التجارية

٧	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري سكني– الزيتون – غزة	١٠٠٠٠٠
٨	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري سكني – الزيتون – غزة	١٠٤٠٠٠
٩	٢٠١٢	إنشاء مبنى تجاري – الفخاري – خانيونس	١١٢٠٠٠
المجموع			٨٧٩،٠٠٠

المصدر : وزارة الأوقاف والشئون الدينية– دائرة الهندسة والمشاريع– تقارير غير منشورة ٢٠١١-٢٠١٢

ب- المشاريع الخاصة بمباني ومرافق وزارة الأوقاف

لم تقتصر مشاريع وزارة الأوقاف في قطاع غزة على المشاريع التجارية فقط بل قامت بعدد من المشاريع التطويرية في مرافق الوزارة والمدارس والكليات الشرعية التابعة لها وقد كانت هذه المشاريع خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على النحو التالي في جدول (٤/٢٠):-

جدول رقم(٤/٢٠)

المشاريع الخاصة بمباني ومرافق وزارة الأوقاف التي قامت بها وزارة الأوقاف خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

م	السنة	المشروع	التكلفة$
١	٢٠١١	إنشاء طابق إضافي في المدرسة الشرعية – غزة	٤٥٠٨٢
٢	٢٠١١	إنشاء طابق إضافي في المدرسة الشرعية – خانيونس	٤٦٠٦٠
٣	٢٠١٢	إنشاء مختبرات علمية في المدارس الشرعية – غزة وخانيونس	٣٢٦٠٠
٤	٢٠١٢	إنشاء مبنى كراج مديرية أوقاف الشمال	٢٠٠٠٠
٥	٢٠١٢	إنشاء طابق إضافي في مديرية أوقاف الوسطى	٦٠٠٠٠
٦	٢٠١٢	إنشاء مبنى وزارة الأوقاف – غزة	٦٠٠٠٠٠
٧	٢٠١٢	إنشاء مسجد القسام – خانيونس[٦٦]	١٨٥٠٠٠
٨	٢٠١٢	إنشاء مصلى بكلية الدعوة – الوسطى[٦٧]	٥٠٠٠٠
المجموع			١،٠٣٨،٧٤٢

المصدر : وزارة الأوقاف والشئون الدينية– دائرة الهندسة والمشاريع– تقارير غير منشورة ٢٠١١-٢٠١٢

---

[٦٦] تبرع

[٦٧] تبرع

ب- المشاريع الخاصة بالمقابر

تهتم وزارة الأوقاف بالمشاريع الخاصة بالمقابر وذلك لما يواجهه قطاع غزة من كثافة سكانية عالية وندرة في الأراضي، لذلك قامت الأوقاف في القطاع خلال عام ٢٠١١ و٢٠١٢ بعدد من المشاريع التي تخص المقابر وزيادة عددها والتي كانت على النحو التالي في جدول (٤/٢١):-

جدول رقم(٤/٢١)

المشاريع الخاصة بالمقابر التي قامت بها وزارة الأوقاف خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

م	السنة	المشروع	التكلفة$
١	٢٠١١	بناء ١٠٥٠ قبر في المقبرة الشرقية - غزة	١٠٤٠٠٠
٢	٢٠١١	إنشاء سور لمقبرة الطوارئ	٢٠٠٠٠
٣	٢٠١١	بناء ١٢٠قبر في مقبرة دير البلح والبريج - الوسطى	١٤٠٠٠
٤	٢٠١٢	بناء ١٤٨٠ قبر في المقبرة الشرقية - غزة	١٢١٠٠٠
٥	٢٠١٢	بناء ٤٢٣ قبر في مقبرة دير البلح والبريج - الوسطى	٣٦٠٠٠
٦	٢٠١٢	بناء ٣٧٣ قبر في مقبرة رفح الغربية - رفح	٣٠٠٠٠
		المجموع	٣٢٥٠٠٠

المصدر: وزارة الأوقاف والشئون الدينية- دائرة الهندسة والمشاريع- تقارير غير منشورة ٢٠١١-٢٠١٢

يظهر من خلال ما سبق أن غالبية مشاريع وزارة الأوقاف في قطاع غزة خلال عامي ٢٠١١- ٢٠١٢ هي عبارة عن مشاريع في مجال إنشاء العقارات للتأجير، بالإضافة إلى مشاريع تطويرية على مرافق الوزارة، ومشاريع إنشاء المقابر، وبالتالي فهي محصورة في جانب محدد، وعدم قيام الوزارة بإنشاء مشاريع تخدم مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة من إنشاء مدارس ومستشفيات ومرافق عامة وغيرها الكثير من المشاريع.

الفصل الخامس

الإطار العملي للدراسة

- أسلوب الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- منهجية الدراسة
- أداة الدراسة.
- صدق الإستبانة.
- ثبات الاستبيان.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وتناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداتها المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بياناتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات.

أسلوب الدارسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

١. **المصادر الثانوية:** تم الاستناد في معالجة الإطار النظري للبحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

٢. **المصادر الأولية:** تم الاستناد في معالجة الجوانب التحليلية للبحث إلى البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للبحث صممت خصيصاً لهذا الغرض، بالإضافة إلى القيام بزيارات ومقابلات مع الجهات ذات الاختصاص في وزارة الأوقاف والشئون الدينية في قطاع غزة ومديرياتها، وذلك من أجل التعرف على الجوانب المتعلقة بأملاك الوقف في قطاع غزة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة المستهدف يتكون من العاملين في وزارة الأوقاف والشئون الدينية في قطاع غزة ويشمل العاملين في كل من : الإدارة العليا في وزارة الأوقاف، ومدراء مديريات المحافظات، ودائرة الأملاك، ودائرة الهندسة والإنشاءات، والدائرة المالية، ودائرة الشئون القانونية، والإدارة العامة للتخطيط والاستثمار والبالغ عددهم (٥٠) فرداً،

أما عينة الدراسة فتشمل جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (٤٤) إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد (٤٣) إستبانة بنسبة ٧٧,٢% من حجم المجتمع، ونسبة ٩٨% من حجم العينية، ملحق رقم (١).

خطوات بناء الإستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لغرض الوقوف على **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة**، من خلال الخطوات التالية:-

١- الإطلاع على الأدب الاقتصادي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الإستبانة وصياغة فقراتها.

٢- استشارة المشرفين في تحديد أبعاد الإستبانة وفقراتها.

٣- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الإستبانة.

٤- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

٥- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من (٤) مجالات و (٥٦) فقرة، ملحق رقم (٢).

٦- تم عرض الإستبانة على (٨)من المحكمين الإداريين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر والملحق رقم (٣) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

٧- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الإستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الإستبانة في صورتها النهائية على (٧٩) فقرة، ملحق (٤).

وبالتالي أصبحت أداة الدراسة بصورتها النهائية مكونه من قسمين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب (العمر، عدد سنوات الدراسة، عدد سنوات الخبرة، التخصص، مجال العمل، مكان العمل).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من ٧٩ فقرة، موزع على ٧ مجالات :

المجال الأول:الجانب الاجتماعي، ويتكون من (١٠) فقرات.

المجال الثاني: الجانب الديني، ويتكون من (١٠) فقرات.

المجال الثالث: الجانب الصحي، ويتكون من(١٠) فقرات.

المجال الرابع: الجانب التعليمي، ويتكون من(١٠) فقرات.

المجال الخامس: جانب البنية التحتية والإنشاءات، ويتكون من(١٠) فقرات.

المجال السادس: المشكلات التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ويتكون من (١٧) فقرة.

المجال السابع: الوسائل والسبل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة، ويتكون من (١١) فقرة.

وقد تم استخدام المقياس ١-١٠ بحيث كلما اقتربت الدرجة من ١٠ دل على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة والعكس صحيح.

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس فقرات الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

١-صدق المحتوى:

عرض الباحث الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من ٨ محكمين متخصصين في الجانب الاقتصادي، والإحصائي، والشرعي، والمحاسبي، والإداري وأسماء المحكمين بالملحق رقم (٣)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية كما في الملحق رقم (٤).

٢- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقراتها والدرجة الكلية للمجال نفسه.

تم حساب الاتساق الداخلي للإستبانة من خلال حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون، وقد كانت قيمة معامل الارتباط لفقرات الاستبانة عالية، وقيمة مستوى المعنوية لكل فقراتها أقل من (٠,٠٥)، مما يؤكد صدق أداة الدراسة (الاستبانة) وإمكانية الاعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة، ملحق رقم (٥).

ثانيا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (٥،١) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (٥،١)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الجانب الاجتماعي.	.703	*0.000
الجانب الديني.	.783	*0.000
الجانب الصحي.	.845	*0.000
الجانب التعليمي.	.852	*0.000
جانب البنية التحتية.	.829	*0.000
قطاعات التنمية الاقتصادية.	.804	*0.000
المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.	.471	*0.001
الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة.	.366	*0.008

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥=α.

ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٥،٢).

جدول (٥،٢)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
الجانب الاجتماعي.	10	0.785	0.886
الجانب الديني.	10	0.746	0.864
الجانب الصحي.	10	0.817	0.904
الجانب التعليمي.	10	0.809	0.899
جانب البنية التحتية.	10	0.848	0.921
قطاعات التنمية الاقتصادية.	50	0.935	0.967
المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.	17	0.906	0.952
الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة.	11	0.919	0.959
جميع المجالات السابقة معا	79	0.915	0.957

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (٥،٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.746، 0.935) لكل مجال من مجالات الاستبانة، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.915). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.864، 0.967) لكل مجال من مجالات الاستبانة، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.957) وهذا يعنى أن قيمة الثبات مرتفعة.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Testلاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٥،٣).

جدول (٥،٣)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	قطاعات التنمية الاقتصادية.	0.427
٢.	المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.	0.421
٣.	الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة.	0.060
	جميع مجالات الاستبانة	0.471

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (٥،٣) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه المجالات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم فريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

٢- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

٣- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للإستبانة.

٤- اختبار T في حالة عينة واحدة (T–Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي ٦ أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات.

٥- معامل الانحدار الخطي البسيط.

الفصل السادس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المبحث الأول: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

المبحث الأول

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلتها واستعراض أبرز النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر، عدد سنوات الدراسة، عدد سنوات الخبرة، التخصص، مجال العمل، مكان العمل)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من خلال استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

أولا: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

جدول (٦،١)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من ٣٠ سنة	9	20.9
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	15	34.9
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	9	20.9
٥٠ سنة فأكثر	10	23.3
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،١) أن ما نسبته ٢٠،٩% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من ٣٠ سنة ومن ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ٣٤،٩% تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، بينما ٢٣،٣% أعمارهم ٥٠ سنة فأكثر.ويشير ذلك إلى أن نسبته عالية ٥٥،٨% تتمثل في فئة الشباب والتي تتراوح أعمارهم أقل من ٤٠ سنة والتي تتمتع بقدر كافي من الخبرات والمهارات العلمية، وبذلك فهي تجمع بين الطاقات والقدرات الإبداعية وبين روح التطوير والتحديث.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الدراسة**

جدول (٦،٢)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العملي	**العدد**	**النسبة المئوية %**
دبلوم	3	6.9
بكالوريوس	29	67.4
ماجستير	10	23.2
دكتوراه	1	2.3
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،٢) أن ما نسبته ٦,٩% من عينة الدراسة سنوات هم من حملة الدبلوم، ٦٧,٤% من حملة البكالوريوس، ٢٣،٢% من حملة الماجستير، بينما حملة الدكتوراه ٢،٣%.يظهر من الجدول أن جميع القائمين على أملاك الوقف هم من حملة الشهادات الجامعية، حيث احتلت النسبة الأكبر ٦٧,٤% حملة البكالوريوس، الأمر الذي يشير أنهم مؤهلون للقيام بالأعمال التي تمكن الوقف من القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**

جدول (٦،٣)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة المئوية %**
أقل من ٥ سنوات	9	20.9
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	9	20.9
من١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	12	27.9
١٥ سنة فأكثر	13	30.2
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،٣) أن ما نسبته ٢٠،٩% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات و من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، ٢٧،٩% تتراوح سنوات خبرتهم من١٠ إلى أقل من ١٥ سنة، بينما ٣٠،٢% سنوات خبرتهم ١٥ سنة فأكثر.

ومن خلال الجدول يتبين أن نسبة منخفضة من القائمين على الوقف يتمتعون بخبرة أقل من ٥ سنوات مقارنة بمن تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات، مما يدلل على أن نسبة كبيرة حوالي ٦٠% من العاملين في وزارة الأوقاف لم يتأثروا بالانقسام الحاصل في فلسطين واستمروا في عملهم مقارنة مع باقي الوزارات.

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص**

جدول (٦،٤)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	**العدد**	**النسبة المئوية %**
تجارة	15	34.9
هندسة	12	27.9
علوم إسلامية	8	18.6
حقوق	4	9.3
أخرى	4	9.3
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،٤) أن ما نسبته ٣٤،٩% من عينة الدراسة تخصصهم تجارة، ٩،٣% تخصصهم حقوق، ١٨،٦% تخصصهم علوم إسلامية، ٢٧،٩% تخصصهم هندسة، بينما ٩،٣% تخصصهم غير ذلك" تربية، لغة عربية، علوم رياضيات، علم اجتماع ".

كما يتضح من الجدول أن هناك نسبة عالية ٦٢,٨% في مجموع تخصص التجارة والهندسة مقارنة مع مجموع التخصصات الأخرى، وذلك لما يتطلبه العمل في الوقف من أمور هندسية في مجال البناء والإنشاءات والمساحة والاستثمار، بالإضافة إلى ما يتطلبه الأمر من تخصص التجارة للقيام بالأمور المالية والإدارية المتعلقة بالوقف.

- **توزيع عينة الدراسة حسب مجال العمل**

جدول (٦،٥)

توزيع عينة الدراسة حسب مجال العمل

مجال العمل	العدد	النسبة المئوية %
الإدارة العليا	10	23.3
دائرة الشئون القانونية	3	7.0
دائرة الأملاك	12	27.9
دائرة الشئون المالية	8	18.6
دائرة الهندسة والإنشاءات	7	16.3
أخرى " الإدارة العامة للتخطيط والاستثمار "	3	7.0
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،٥) أن ما نسبته ٢٣,٢% من عينة الدراسة أجابوا أن مجال عملهم في الإدارة العليا، ٧،٠% مجال عملهم في دائرة الشئون القانونية والإدارة العامة للتخطيط والاستثمار، ٢٧،٩% مجال عملهم في دائرة الأملاك، ١٨،٦% مجال عملهم في دائرة الشئون المالية، بينما ١٦،٣% مجال عملهم في دائرة الهندسة والإنشاءات.

كما يظهر من خلال الجدول بأن نسبة العاملين في مجال دائرة التخطيط والاستثمار منخفضة مقارنة بالإدارات الأخرى.

- **توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل**

جدول (٦،٦)

توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل

مكان العمل	العدد	النسبة المئوية %
وزارة الأوقاف	29	67.4
مديرية أوقاف خانيونس	3	7.0
مديرية أوقاف غزة	5	11.6
مديرية أوقاف الوسطى	3	7.0

مديرية أوقاف الشمال	2	4.7
مديرية أوقاف رفح	1	2.3
المجموع	43	100.0

يتضح من جدول (٦،٦) أن ما نسبته ٦٧،٤% من عينة الدراسة يعملون في وزارة الأوقاف، ٧،٠% يعملون في مديرية أوقاف خانيونس ومديرية أوقاف الوسطى، ١١،٦% يعملون في مديرية أوقاف غزة، ٤،٧% يعملون في مديرية أوقاف الشمال، بينما ٢،٣% يعملون في مديرية أوقاف رفح.

كما ويظهر من خلال الجدول أن ثلثي أفراد العينة هم من العاملين في وزارة الأوقاف، وذلك لأنه يعتبر المركز الرئيسي لمديريات الأوقاف في قطاع غزة، ثم يليها مديرية أوقاف غزة نتيجة حجم أملاك الوقف التي تمتلكها، أما بالنسبة لمديرية أوقاف رفح فكانت نسبتها منخفضة جداً مقارنة مع بقية المديريات، وذلك بسبب عدم وجود إلا عدد قليل جدا من أملاك الوقف فيها.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام (اختبار T لعينة واحدة) :

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي ٦ وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة .

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي ٦ .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى ٦ ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة . وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

- **تحليل مجالات الفرضية الأولى واختبارها:-**

أ- مجال " الجانب الاجتماعي النقدي "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا، والنتائج موضحة في جدول (٦،٧).

جدول (٦،٧)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig)لمجال المدفوعات النقدية علىالجانب الاجتماعي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف لتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين.	6.33	63.33	0.94	0.177	1
٢.	يساهم الوقف في إطعام وإيواء الفقراء.	5.33	53.26	-1.73	*0.045	2
٣.	يتم الإنفاق من أموال الوقف على رعاية وتزويج المعاقين.	2.37	23.66	-11.58	*0.000	4
٤.	يساهم الوقف في الإنفاق على النساء الأرامل والمطلقات.	4.15	41.50	-5.37	*0.000	3
٥.	يعمل الوقف على تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشاريع صغيرة تسد احتياجاتهم.	1.73	17.32	-19.32	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	4.10	40.98	-7.12	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،٧) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم تخصيص جزء من أموال الوقف لتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين " يساوي 6.33 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي63.33%، قيمة الاختبار 0.94 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي0.177 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يعمل الوقف على تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشاريع صغيرة تسد احتياجاتهم " يساوي 1.73أي أن المتوسط الحسابي النسبي 17.32%، قيمة الاختبار 19.32-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه

الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.10، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 40.98%، قيمة الاختبار 7.12-،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال"**الجانب الاجتماعي النقدي**" دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود أملاك وقفية في قطاع غزة تم إيقافها لإغراض اجتماعية مثل الإنفاق على الفئات المحتاجة في المجتمع في قطاع غزة، حيث أن غالبية الأوقاف هي أوقاف خيرية لم تخصص للفئات ذات الحاجة الاجتماعية ويؤكد ذلك من خلال ما تم التعرض إليه من التحليلات النظرية في هذه الدراسة والتي أشارت إلى أن غالبية نفقات الوقف تذهب إلى المصروفات التشغيلية على وزارة الأوقاف والشئون الدينية، وجزءاً يسيراً منها عبارة عن إعانات.

ب- مجال " الجانب الديني النقدي "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،٨).

جدول (٦،٨)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المدفوعات النقدية الجانب الديني"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	يتم الإنفاق على المجالات الدينية المختلفة من خلال أموال الوقف.	7.86	78.60	7.24	0.000*	1
٢.	يتم بناء مراكز إسلامية مثل المساجد من خلال أموال الوقف.	4.95	49.53	-2.39	0.011*	4

.٣	يتم وقف أموال نقدية لصالح أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين.	5.15	51.46	-1.79	*0.041	3
.٤	يتم وقف أموال نقدية لغرض رعاية وصيانة المساجد.	7.29	72.86	3.40	*0.001	2
.٥	يتم تخصيص أوقاف من أجل صرف ريعها على إحياء المواسم الدينية.	4.83	48.29	-2.37	*0.011	5
	جميع فقرات المجال معاً	6.10	61.01	0.33	0.372	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،٨) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم الإنفاق على المجالات الدينية المختلفة من خلال أموال الوقف " يساوي 7.86 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي78.60%، قيمة الاختبار 7.24وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يتم تخصيص أوقاف من أجل صرف ريعها على إحياء المواسم الدينية " يساوي 4.83أي أن المتوسط الحسابي النسبي 48.29%، قيمة الاختبار -2.37،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.10، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 61.01%، قيمة الاختبار0.33،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.372 لذلك يعتبر مجال"**الجانب الديني النقدي**"غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى كثرة إنفاق الأوقاف على الجانب الديني، حيث أن عملية رعاية المساجد وصيانتها والإنفاق عليها يتم من إيرادات الوقف مثل الإنفاق على الكهرباء والمياه، والإنفاق على تنظيفها وصيانتها، بالإضافة توفير الخطباء الذين لإعطاء الدروس والخطب خاصة في صلاة الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية، كما يتم توفير الأئمة والمؤذنين، أضف إلى ذلك توفير الأذنة الذين يقومون على رعاية وتنظيف المساجد، والقيام على عمل الصيانة اللازمة لها من فترة إلى أخرى أو عند الحاجة.

ج- مجال " الجانب الصحي النقدي "

تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،٩).

جدول (٦،٩)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المدفوعات النقدية الجانب الصحي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المراكز الصحية.	2.25	22.50	-12.28	0.000*	2
٢.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات الطبية.	2.38	23.75	-9.99	0.000*	1
٣.	يساهم الوقف في الإنفاق على تعليم الطب وتعلمه.	1.78	17.75	-14.16	0.000*	4
٤.	يتم تخصيص جزء من رواتب الأطباء والممرضين في المراكز الصحية الوقفية من ريع الوقف.	1.33	13.25	-33.28	0.000*	5
٥.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على رعاية المرضى.	1.88	18.75	-20.97	0.000*	3
	جميع فقرات المجال معاً	1.92	19.20	-22.78	0.000*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،٩) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات الطبية " يساوي 2.38 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 23.75%، قيمة الاختبار 9.99- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك

تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة هي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يتم تخصيص جزء من رواتب الأطباء والممرضين في المراكز الصحية الوقفية من ريع الوقف" يساوي 1.33 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 13.25%، قيمة الاختبار 33.28-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقةعلى هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 1.92، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 19.20%، قيمة الاختبار 22.78-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **الجانب الصحي النقدي**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود أي أملاك وقفية في قطاع غزة يخصص ريعها للإنفاق على الجانب الصحي في قطاع غزة، ويؤكد ذلك من خلال ما تم مناقشته وتحليله في الجانب النظري والذي تم الإشارة إليه بان غالبية المنشئات الصحية المقامة على أراضي الوقف تقوم وزارة الصحة بإدارتها والإشراف عليها.

د- مجال "الجانب التعليمي النقدي"

تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٠).

جدول (٦،١٠)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المدفوعات النقدية التعليمي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات.	5.33	53.33	-1.54	0.066	1
٢.	يوجد أوقاف استثمارية يخصص ريعها لتمويل المدارس.	4.26	42.62	-4.54	*0.000	3
٣.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على طلاب العلم وتأمين احتياجاتهم.	4.14	41.43	-4.73	*0.000	4
٤.	يتم صرف جزء من أموال الوقف على إنشاء المكتبات ورعايتها.	4.38	43.81	-4.17	*0.000	2
٥.	يتم تخصيص جزء من رواتب المدرسين في المؤسسات التعليمية الوقفية من ريع الوقف.	2.49	24.88	-10.59	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	4.15	41.46	-6.36	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٠) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات" يساوي 5.33 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 53.33%، قيمة الاختبار 1.54-وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.066لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يتم تخصيص جزء من رواتب المدرسين في المؤسسات التعليمية الوقفية من ريع الوقف " يساوي 2.49أي أن المتوسط الحسابي النسبي 24.88%، قيمة

الاختبار 10.59-،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.15، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 41.46%، قيمة الاختبار 6.36-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **الجانب التعليمي النقدي**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى قلة عدد المؤسسات التعليمة التي تشرف عليها وزارة الأوقاف، حيث بلغ عدد المدارس التابعة للأوقاف في قطاع غزة مدرستين، أي ما نسبته ٠,٢% من عدد مدارس قطاع غزة البالغ عددها ٦٩٣ مدرسة، (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٢).

هـ- مجال " جانب البنية التحتية والإنشاءات النقدي "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١١).

جدول (٦،١١)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المدفوعات النقدية في البنية التحتية والإنشاءات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.١	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في شق وتعبيد الطرق.	1.39	13.90	-26.47	*0.000	5
.٢	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف في إنشاء السبل وحفر الآبار.	2.36	23.57	-13.59	*0.000	2
.٣	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في إنشاء الحدائق	1.49	14.88	-19.91	*0.000	4

	والمتنزهات العامة.					
٤.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إقامة المقابر ورعايتها.	7.33	73.33	3.40	*0.001	1
٥.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية.	1.95	19.51	-15.93	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	2.97	29.73	-14.72	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١١) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة" يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إقامة المقابر ورعايتها " يساوي 7.33 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي73.33%، قيمة الاختبار 3.40وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم استثمار جزء من أموال الوقف في شق وتعبيد الطرق " يساوي 1.39أي أن المتوسط الحسابي النسبي 13.90%، قيمة الاختبار 26.47-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.97، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 29.73%، قيمة الاختبار14.72-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **جانب البنية التحتية والإنشاءات النقدي**" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود أي دور للأوقاف في قطاع غزة في الإنفاق تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإنشاءات، باستثناء ما يتم إنفاقه على إقامة المقابر لما لها من أهمية دينية من

اجل صيانة كرامة الموتى، حيث بلغ حجم ما تم إنفاقه على إقامة المقابر خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢م ما قيمته ٣٢٥٠٠٠$ فقط.

- **تحليل جميع فقرات " قطاعات التنمية الاقتصادية النقدية"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٢).

جدول (٦،١٢)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات " قطاعات التنمية الاقتصادية النقدية "

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
قطاعات التنمية الاقتصادية النقدية	3.95	39.46	-10.44	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.95، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 39.46%، قيمة الاختبار 10.44-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر فقرات قطاعات التنمية الاقتصادية النقدية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات قطاعات التنمية الاقتصادية النقدية بشكل عام.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن غالبية أملاك الوقف النقدية لا تقوم بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية باستثناء الجانب الديني، وذلك لما له من أهمية روحانية وتعبدية لدى المواطنين من وجهة نظرهم.

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على:

تؤثر أموال الوقف (النقدية) تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥% على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدماتي والبنية التحتية في قطاع غزة.

تم إجراء الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في ملحق رقم (٦)، والارتباط بين كل جانب من جوانب التنمية الاقتصادية والوقف النقدي، وكانت النتائج كما يلي في جدول (٦،١٣):

جدول (٦،١٣)

نتائج الانحدار والارتباط لقياس تأثير أموال الوقف (النقدية) على قطاعات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة

المتغير	الانحدار		الارتباط	
	المعامل	المعنوية	المعامل	المعنوية
الجانب الاجتماعي.	-0.024	0.612	-0.079	.306
الجانب الديني.	-0.014	0.981	-0.004	.490
الجانب الصحي.	-0.009	0.509	0.105	.255
الجانب التعليمي.	-0.019	0.423	0.127	.212
جانب البنية التحتية.	-0.021	0.623	0.078	.311
قطاعات التنمية الاقتصادية.	-0.018	0.719	0.056	.360

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة المعنوية اكبر من ٠,٠٥ مما يدلل على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأموال الوقف (النقدية) على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدماتي والبنية التحتية في قطاع غزة.

وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأموال الوقف النقدي على قطاعات التنمية الاقتصادية.

وهذا يتفق مع واقع التحليلات النظرية التي تم الوصول إليها حول الوقف في قطاع غزة، حيث أن الوقف النقدي المتمثل في إيرادات أملاك الوقف يتم توجيه نسبة كبيرة جدا منها نحو المصروفات التشغيلية لوزارة الأوقاف والشئون الدينية، وانه لا يخصص منها إلا الجزء اليسير جدا نحو الإعانات الاجتماعية، ولا يتم توجيه أي منها نحو المجالات التنموية الأخرى.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (قطيش، ٢٠٠٢) في الأردن والتي أظهرت عدم وجود برامج اجتماعية واضحة للوقف، في حين اختلفت مع دراسة (عبد الباقي، ٢٠٠٦) في الكويت التي توصلت إلى أن الأمانة العامة للأوقاف في الكويت كان لها إسهامات بارزة في تنمية المجتمع المدني في مجالات عدة خاصة المجال الدعوي. وكذلك دراسة (السبهاني، ٢٠١٠) في الأردن والتي أظهرت بأن الوقف أسهم في تحمل أعباء المساجد والمرافق الدينية.

- **تحليل مجالات الفرضية الثانية واختبارها:-**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول التالي رقم (٦،١٤).

جدول (٦،١٤)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجانب الاجتماعي العيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.١	يتم تأجير أراضي وقفية للفلاحين بأجر يسير يكفيهم مؤونة السؤال والحاجة.	5.44	54.39	-1.21	0.117	1
.٢	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية للفقراء والمحتاجين.	2.61	26.10	-11.70	*0.000	5
.٣	يوجد عقارات وقفية مخصصة للتأجير للفقراء والمحتاجين مثل المساكن والمحلات التجارية والأسواق.	3.85	38.54	-5.40	*0.000	3
.٤	يعمل الوقف على إقامة المعارض التجارية الخيرية.	2.83	28.29	-9.37	*0.000	4
.٥	يساهم الوقف في توفير الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية.	5.07	50.71	-2.05	*0.023	2
	جميع فقرات المجال معاً	3.96	39.60	-9.06	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٤) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم تأجير أراضي وقفية للفلاحين بأجر يسير يكفيهم مؤونة السؤال والحاجة" يساوي 5.44 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي54.39%، قيمة الاختبار 1.21-وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي0.177 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية للفقراء والمحتاجين " يساوي 2.61أي أن المتوسط الحسابي النسبي 26.10%، قيمة الاختبار 11.70-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.96، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 39.60%، قيمة الاختبار9.06-،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **الجانب الاجتماعي العيني**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن غالبية أملاك الوقف يتم تأجيرها بهدف الاستثمار وليست لأغراض اجتماعية، ولا تستفيد منها الفئات المحتاجة دون مقابل، بل يتم تأجيرها لهم مقابل مبلغ من المال.

ب- مجال " الجانب الديني العيني"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٥).

جدول (٦،١٥)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجانب الديني العيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.١	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المساجد والمراكز الإسلامية.	6.24	62.38	0.53	0.298	4
.٢	يوجد في قطاع غزة عدد كافٍ من المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية التي تشجع على أداء العبادات وتعلم الدين الإسلامي.	8.10	80.95	6.38	*0.000	2
.٣	يساهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عبر المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية.	8.14	81.43	7.14	*0.000	1
.٤	توجد عقارات وقفية مخصصة لإحياء المواسم الدينية.	3.00	30.00	-7.71	*0.000	5
.٥	يوجد في قطاع غزة معاهد لتأهيل الدعاة والخطباء.	6.27	62.68	0.65	0.258	3
	جميع فقرات المجال معاً	6.38	63.79	1.47	0.075	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٥) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يساهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عبر المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية" يساوي 8.14 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.43%، قيمة الاختبار 7.14 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " توجد عقارات وقفية مخصصة لإحياء المواسم الدينية " يساوي 3.00أي أن المتوسط الحسابي النسبي 30.00%، قيمة الاختبار 7.71-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

$\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.38، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 63.79%، قيمة الاختبار 1.47، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.075 لذلك يعتبر مجال" **الجانب الديني العيني**"غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى انتشار ظاهرة وقف الأراضي لصالح المساجد في قطاع غزة وحصر الوقف في المجال الديني من قبل المواطنين، فقد بلغ عدد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف في قطاع غزة ٨٤٠ مسجداً.

ج- مجال " الجانب الصحي العيني"

تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٦).

جدول (٦،١٦)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجانب الصحي العيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المستشفيات.	5.24	52.44	-1.56	0.063	1
٢.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية.	5.00	50.00	-2.24	*0.015	2
٣.	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للصحة النفسية.	1.68	16.83	-	*0.000	4

				16.60		
٤.	يساهم الوقف في قطاع غزة في تدعيم وتطوير أداء المراكز الصحية اللازمة للمواطنين.	2.46	24.63	– 10.73	*0.000	3
٥.	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للتجارب والبحوث الطبية.	1.41	14.15	– 27.39	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.23	32.25	–9.75	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٦) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المستشفيات " يساوي 5.24 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي52.44%، قيمة الاختبار 1.56- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.063 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة هي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للتجارب والبحوث الطبية " يساوي 1.41أي أن المتوسط الحسابي النسبي 14.15%، قيمة الاختبار 27.39–،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.23، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 32.25%، قيمة الاختبار9.75–، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **الجانب الصحي العيني**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى انحصار دور الوقف في المجال الصحي في قطاع غزة فقط في تأجير الأراضي لوزارة الصحة من اجل إقامة المنشئات الصحية عليها مقابل مبالغ من المال، ويؤكد ذلك من خلال ما تم مناقشته وتحليله في الجانب النظري والذي تم الإشارة إليه بان غالبية المنشئات الصحية المقامة على أراضي الوقف تقوم وزارة الصحة بإدارتها والإشراف عليها.

د- مجال " الجانب التعليمي العيني"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٧).

جدول (٦،١٧)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الجانب التعليمي العيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
١.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والعاهد والجامعات.	6.31	63.10	0.73	0.235	1
٢.	يوجد في قطاع غزة عدد كافي من المدارس والمعاهد والجامعات الوقفية التي تنشر العلم والثقافة.	5.71	57.14	-0.81	0.210	3
٣.	يوجد في قطاع غزة مؤسسات إعلامية تعليمية وقفية.	3.32	33.17	-6.65	*0.000	4
٤.	يوجد في قطاع غزة مراكز ثقافية للأوقاف.	3.17	31.71	-7.40	*0.000	5
٥.	يوجد في قطاع غزة عدد من المكتبات الوقفية.	5.88	58.81	-0.28	0.389	2
	جميع فقرات المجال معاً	4.91	49.11	-4.23	0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٧) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والعاهد والجامعات " يساوي 6.31 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي63.10%، قيمة الاختبار 0.73وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.235 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يوجد في قطاع غزة مراكز ثقافية للأوقاف " يساوي 3.17 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 31.71%، قيمة الاختبار 7.40-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig)

تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.91، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 49.11%، قيمة الاختبار 4.23-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" **الجانب التعليمي العيني** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى قلة عدد المؤسسات التعليمة التي تشرف عليها وزارة الأوقاف، حيث بلغ عدد المدارس التابعة للأوقاف في قطاع غزة مدرستين، أي ما نسبته ٠,٢% من عدد مدارس قطاع غزة البالغ عددها ٦٩٣ مدرسة، (وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١٢). بالإضافة إلى انحصار دوره في تأجير الأراضي لإقامة المؤسسات التعليمية عليها مقابل مبلغ من المال.

هـ- مجال " جانب البنية التحتية والإنشاءات العيني"

تم استخدام اختبار Tلمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٨).

جدول (٦،١٨)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " جانب البنية التحتية والإنشاءات العيني "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.١	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لمشاريع البنية التحتية مثل إقامة شبكات الكهرباء والمياه وحفر الآبار.	3.29	32.93	-6.01	*0.000	2
.٢	يساهم الوقف في قطاع غزة في توفير الأراضي اللازمة لشق وتعبيد الطرقات.	3.15	31.46	-6.77	*0.000	3

٣.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المقابر.	7.62	76.19	4.34	*0.000	1
٤.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء الحدائق العامة والمنتزهات.	2.88	28.81	-9.75	*0.000	4
٥.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة النوادي والملاعب الرياضية.	2.71	27.14	– 10.63	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	3.95	39.48	-7.31	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،١٨) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة"يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المقابر" يساوي 7.62 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي76.19%، قيمة الاختبار 4.34وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة النوادي والملاعب الرياضية " يساوي 2.71أي أن المتوسط الحسابي النسبي 27.14%، قيمة الاختبار -10.63، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.95، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 39.48%، قيمة الاختبار 7.31-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال"**جانب البنية التحتية والإنشاءات العيني**" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقةعلى فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود أي دور للأوقاف في قطاع غزة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإنشاءات، باستثناء ما يتم تنفيذه في مجال توفير الأراضي الوقفية من اجل إقامة المقابر لما لها من أهمية دينية من اجل صيانة كرامة الموتى، حيث بلغت مساحة المقابر في قطاع غزة ٤٩٥ دونم، بالإضافة إلى قيام الأوقاف بتأجير عدد من قطع الأراضي للبلديات من اجل إقامة مشاريع للبنية التحتية عليها.

- **تحليل جميع فقرات " قطاعات التنمية الاقتصادية العينية"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،١٩).

جدول (٦،١٩)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات " قطاعات التنمية الاقتصادية العينية "

البند	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
قطاعات التنمية الاقتصادية العينية	4.48	44.84	−7.34	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.48، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 44.84%، قيمة الاختبار 7.34-،وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر فقرات قطاعات التنمية الاقتصادية العينية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك عدم موافقةعلى فقرات قطاعات التنمية الاقتصادية العينية بشكل عام.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن غالبية أملاك الوقف العينية من خلال ما ذكر سابقا لا تقوم بدور فعال في عملية التنمية الاقتصادية باستثناء الجانب الديني.

اختبار الفرضية الثانية:

تؤثر أموال الوقف (العينية) تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥% على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدماتي والبنية التحتية في قطاع غزة.

تم إجراء الانحدار الخطي البسيط، والارتباط بين كل جانب من جوانب التنمية الاقتصادية والوقف النقدي، وكانت النتائج ، وقد تم تلخيص النتائج كما يلي

جدول (٦،٢٠)

نتائج الانحدار والارتباط لقياس تأثير أموال الوقف (العينية) على قطاعات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة

المتغير	الانحدار		الارتباط	
	المعامل	المعنوية	المعامل	المعنوية
الجانب الاجتماعي.	−0.007	0.761	0.048	.380
الجانب الديني.	0.003	0.409	0.131	.204
الجانب الصحي.	−0.004	0.297	0.167	.149
الجانب التعليمي.	0.054	0.364	0.145	.182
جانب البنية التحتية.	0.02	0.038	0.279	*.039
قطاعات التنمية الاقتصادية.	−0.023	0.185	0.209	.092

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥= α.

يوضح جدول أعلاه أن القيمة المعنوية اكبر من ٠,٠٥ مما يدلل على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأموال الوقف(العينية)على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي والجانب التعليمي وجانب البنية التحتية في قطاع غزة.

وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥% لأموال الوقف (العينية) على قطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي والجانب الخدماتي في قطاع غزة.

وهذا يتفق مع التحليلات النظرية المتعلقة بالوقف في قطاع غزة، حيث أن جميع أملاك الوقف هي أملاك يتم استثمارها من اجل الحصول على عائد مالي منها عن طريق التأجير للجهات القائمة على المجالات المذكورة، حيث أظهرت البيانات أن المجال الديني محصور فقط في

المساجد، كما وأظهرت أن الوقف لا يقوم بأي دور في المجال التعليمي والصحي والاجتماعي والبنية التحتية إلا فقط عن طريق تأجير أراضي وعقارات للجهات القائمة على تلك المجالات.
واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (منصور، ٢٠٠٦) في السعودية التي أظهرت عدم فاعلية اموال الوقف في مجالات التنمية الاجتماعية.

- **اختبار الفرضية الثالثة:-**
- تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية مشكلات عديدة في قطاع غزة؟

للإجابة على هذا التساؤل تم تحليل فقرات مجال " المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،٢١).

جدول (٦،٢١)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	غياب العناصر المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم.	6.81	68.10	2.04	*0.024	6
٢.	ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية.	7.24	72.38	3.28	*0.001	4
٣.	ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف.	6.57	65.71	1.44	0.079	7
٤.	قلة الموارد الوقفية في قطاع غزة.	5.64	56.43	-0.89	0.189	11
٥.	قلة وغلاء العقارات في قطاع غزة	7.17	71.67	3.10	*0.002	5
٦.	حصر مفهوم الوقف بالمسألة الدينية التعبدية المحضة.	7.67	76.67	6.23	*0.000	2
٧.	قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي.	7.90	79.05	6.84	*0.000	1

٨.	التعديات على أملاك الوقف.	7.52	75.24	4.38	0.000*	3
٩.	استغلال أملاك الوقف لأهداف حزبية وسياسية.	4.37	43.66	-3.24	0.001*	16
١٠.	ضعف ميزانية الأوقاف من قبل الحكومة.	5.40	54.00	-1.41	0.083	12
١١.	عدم تعاون والتنسيق الكافي بين الجهات الحكومية والرسمية مع وزارة الأوقاف.	5.93	59.27	-0.16	0.435	9
١٢.	قلة خبرة الموظفين بأحكام الوقف الشرعية.	5.12	51.19	-2.28	0.014*	13
١٣.	قلة معرفة الموظفين بأهمية الوقف وكيفية استغلال أمواله.	5.67	56.67	-0.87	0.196	10
١٤.	قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار الأوقاف.	6.38	63.81	0.90	0.186	8
١٥.	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة.	4.72	47.18	-2.37	0.012*	15
١٦.	عدم توخي موظفي وزارة الأوقاف الحيادية في صرف أموال الوقف وتوزيع وتأجير عقاره.	3.81	38.10	-4.84	0.000*	17
١٧.	ضعف قدرة الجهاز الإداري للوقف.	5.12	51.19	-1.88	0.034*	13
	جميع فقرات المجال معاً	6.06	60.61	0.24	0.405	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،٢١) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي " يساوي 7.90 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.05%، قيمة الاختبار 6.84، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر " عدم توخي موظفي وزارة الأوقاف الحيادية في صرف أموال الوقف وتوزيع وتأجير عقاره " يساوي 3.81 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 38.10%، قيمة الاختبار -4.84، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.06، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 60.61%، قيمة الاختبار 0.24، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي

0.405 وبالتالي فإن مجالات هذا المحور غير داله إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وعليه فإن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ مما يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة على فقرات هذا المجال.
ويعزو الباحث ذلك إلى عدم قيام الوقف بدوره الكامل اتجاه مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يشير الو وجود دلالات واضحة على أن الوقف في قطاع غزة يواجه مشاكل تمنعه من القيام بالدور الذي وجد من اجله.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات في السعودية كدراسة (حريري، ٢٠٠١)التي أظهرت قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي، ودراسة كل من (ملاوي، ٢٠٠٩) و(المحمادي، ٢٠٠٩) ودراسة (الباحوث، ٢٠٠١) التي أظهرت ضعف الوعي الوقفي ووجود بعض المشكلات التي تواجهه.

- **اختبار الفرضية الرابعة:-**
- توجد عدة وسائل وسبل يمكن من خلالها تنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة؟

للإجابة على هذا التساؤل تم تحليل فقرات مجال "الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ أم لا. النتائج موضحة في جدول (٦،٢٢).

جدول (٦،٢٢)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
١.	العمل على إعداد برامج توعية حول أهمية الوقف.	8.12	81.19	7.22	*0.000	4

٢.	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف.	7.74	77.38	6.27	*0.000	10
٣.	زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للوقف.	7.52	75.24	4.47	*0.000	11
٤.	إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الوقف.	7.76	77.62	4.49	*0.000	8
٥.	العمل على نشر الوعي الوقفي في الإعلام.	8.02	80.24	5.98	*0.000	6
٦.	العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات.	8.64	86.43	10.38	*0.000	1
٧.	الحث على وقف الأموال النقدية.	8.14	81.43	7.14	*0.000	3
٨.	العمل على تنوع صيغ استثمار وتمويل الوقف.	8.50	85.00	10.25	*0.000	2
٩.	العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار والتنمية.	7.83	78.33	7.07	*0.000	7
١٠.	العمل على استبدال الأراضي الوقفية التي يصعب استثمارها.	7.76	77.62	5.43	*0.000	8
١١.	العمل على تنمية القدرات الإدارية لموظفي وزارة الأوقاف للقيام على استثمار أموال الوقف.	8.10	80.95	8.30	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	8.01	80.13	8.98	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (٦،٢٢) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات" يساوي 8.64 (الدرجة الكلية من ١٠) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.43%، قيمة الاختبار 10.38، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للوقف " يساوي 7.52 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.24%، قيمة الاختبار 4.47، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig)

تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 8.01، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 80.13%، قيمة الاختبار 8.98، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة** " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٦ وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن فقرات هذا المحور تعمل على وضع حلول ذات جدوى وذات أهمية لكي يقوم الوقف بدوره المطلوب منه، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فلقد حصل العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات على أعلى درجة كون أن غالبية أملاك الوقف خاصة الأراضي منها غير مستغلة استغلال سليم، كما أن المستثمرين لا يرغبون في الاستثمار على تلك الأراضي لارتفاع سعر التأجير، أو خوفا من مصادرة مشاريعهم من قبل الأوقاف في المستقبل.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة يمكن عرض النتائج والتوصيات كما يلي:

أولا: النتائج:

١- ضعف دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في المجال الاجتماعي سواء كان وقفا نقديا أو عينا، باستثناء جزء يسير مقدم على هيئة إعانات.

٢- يساهم الوقف في تنمية المجال الديني في قطاع غزة، وذلك بسبب حصر الوقف في المجال الديني من قبل المواطنين، غير أن هذه المساهمة تأثيرها ضعيف على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

٣- ضعف دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في المجال الصحي والتعليمي سواء كان وقفا نقديا أو عينا.

٤- يعاني قطاع غزة من قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي، وبيان مدى أهميته في التنمية الاقتصادية.

٥- يواجه قطاع غزة مشكلة حصر مفهوم الوقف بالمسألة التعبدية المحضة، والابتعاد عن الوقف في المجالات الأخرى.

٦- يواجه قطاع غزة مشكلة التعديات على أملاك الوقف من قبل المواطنين، حيث أن هنالك مئات الدونمات تم الاعتداء عليها من قبل المواطنين.

٧- يواجه قطاع غزة قلة وغلاء العقارات والتي جعلت المواطنين يعرضون عن عملية الوقف للأملاك.

٨- ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف، بالإضافة إلى قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار أملاك الوقف في قطاع غزة.

٩- غياب التنسيق الكافي بين الجهات الحكومية ووزارة الأوقاف في قطاع غزة.

١٠- يعاني قطاع غزة من ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: التوصيات:

من خلال ما تم عرضه من نتائج نورد كما يلي مجموعة من التوصيات:

١- العمل على حث وتوعية المواطنين في مجالات وأهمية وبيان دور الوقف في تدعيم أركان التنمية، وعدم حصرها في الجانب الديني المحض.

٢- العمل على تشجيع المستثمرين نحو الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات.

٣- العمل على تنويع وتطوير صيغ استثمار وتمويل الوقف المتبعة في وزارة الأوقاف في قطاع غزة.

٤- التشجيع على وقف الأموال النقدية، حيث أن ذلك يساعد أصحاب الدخول المنخفضة وقف أموالهم، من خلال إنشاء الصناديق الوقفية، والصكوك الوقفية، والأسهم الوقفية ذات القيمة المنخفضة.

٥- ضرورة إعداد برامج توعية للمجتمع الفلسطيني خاصة في قطاع غزة حول أهمية الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية وتنوع مجالاته، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٦- ضرورة العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار والتنمية.

٧- العمل على استبدال أملاك الوقف التي يصعب استثمارها والاستفادة منها.

٨- ضرورة العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف.

٩- العمل على إزالة التعديات على أملاك الوقف في قطاع غزة.

١٠- إجراء المزيد من الأبحاث الميدانية حول مؤسسة الوقف، بحيث تتضمن التعرف بعمق إلى المتبرعين بالوقف، والفئات المستفيدة من الوقف في قطاع غزة.

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المراجع العربية

- الكتب:

- البخاري، محمد، "**صحيح البخاري**"، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- البهوتي، منصور،"**كشاف القناع عن متن الإقناع**"، دار علام الكتب، الرياض، السعودية، الجزء السادس، ٢٠٠٣.
- الجمل، احمد، "**دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**"، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- دَمْبَر، مايكِل، "**سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين ١٩٤٨-١٩٨٨**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.
- الدعمة، إبراهيم، "**التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**"، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- الدمشقي، يحيى،"**رياض الصالحين**"، دار إحياء الثرات العربي، بيروت، ١٩٧٩.
- دوابه، اشرف،"**دراسات في التمويل الإسلامي**"، دار السلام للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- دوابه، أشرف،"**الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج**"، دار السلام، ٢٠١٠.
- الهنداوي، حسن، "**التعليم وإشكاليات التنمية**"، ٢٠٠٤، نسخة الكترونية.
- الزبيدي، محمد،"**تاج العروس من جواهر القاموس**"، الجزء العاشر، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٢، نسخة الكترونية.
- أبو زهرة، محمد،"**محاضرات في الوقف**"، دار الفكر العربي، ١٩٧١.
- أبو داود، سليمان أبي داود،"**سُنن أبي داود**"، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، الجزء الثالث.
- حلو، مسلم وصبيح، ماجد،"**مدخل إلى التخطيط والتنمية**"، جامعة القدس المفتوحة،الأردن، ٢٠٠٠.
- الطنطاوي، محمود،"**الوصايا والوقف في الشريعة الإسلامية**"، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- يوسف، محي الدين،"**استبدال الوقف رؤية شرعية اقتصادية قانونية**"، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

- الكبيسي، محمد، "**أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**"، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧.
- الكاساني، علاء الدين،"**بدائع الصناع في ترتيب الشرائع**"، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣.
- مسلم، "**صحيح مسلم**"، دار طيبة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- السرخسي، شمس الدين،"**المبسوط**"، دار المعرفة، بيروت، الجزء ١٢، ١٩٨٦.
- بن سلام، لأبي عبيد،"**كتاب الأموال**"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- السيد سابق، محمد، "**فقه السنة**"، الجزء الثالث، ١٩٩٧.
- سيسالم، مازن ومهنا، اسحق والدحدوح، سليمان،"**مجموعة القوانين الفلسطينية**"، الجزء العاشر، الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين والأجانب وقوانين الأوقاف وفقا لآخر التعديلات، ١٩٧٧.
- العاني، أسامة، "**صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهية اقتصادية**"، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٠.
- عبد اللطيف، رشاد،"**أساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية،الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
- العسل، إبراهيم،"**التنمية في الإسلام مفاهيم –مناهج وتطبيقات**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.
- عليش، محمد، "**شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل**"، الجزء الرابع، دار صادر.
- قحف، منذر،"**الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته**"، دار الفكر، ٢٠٠٠.
- ابن قدامة، عبد الله،"**المغني**"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الجزء ٦.
- القريشي، مدحت،"**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- الشربجي، علي،"**تفسير البشائر وتنوير البصائر**"، الطبعة الأولى، دار البشائر، ١٩٩٧.
- الشيباني، عمر،"**التربية وتنمية المجتمع العربي**"، الدار العربي للكتاب، ١٩٨٥.
- الغزالي، أبو حامد،"**الوجيز في فقه الإمام الشافعي**"، دار الأرقم للطباعة والنشر، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

- غنيم، عثمان وزنط، ماجدة، "**التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- ابن منظور، "**لسان العرب**"، الجزء التاسع، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- "**المعجم الوسيط**"، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤.

- الأبحاث والرسائل العلمية والمقالات:

- الاسرج، حسين، "**دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي**"، ٢٠١٠ .
- الاغبري، بدر، "**دور الأوقاف في مجال دعم التعليم والبحث العلمي**"،الندوة العلمية الثالثة لأفاق البحث العلمي في العالم العربي،السعودية، ٢٠٠٤.
- أباه، عبد الله، "**تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي**"، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠١.
- الأسمر، عدنان، "**أثار الفقر الاجتماعية**"،مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠١١.
- الباحوث، عبد الله، "**الوقف والتنمية الاقتصادية**" مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ٢٠٠١ .
- بكر، بهاء، "**سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة**" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، ٢٠٠٩ .
- القرة داغي، علي،"**الوقف والاستثمار**"، مجهول السنة.
- الهاجري، عبد الله،"**تقييم كفاءة استثمار أموال الأوقاف في الكويت**"، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦.
- هليل، أحمد، "**مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة**"، المؤتمر الثاني للأوقاف في المملكة العربية السعودية،جامعة أم القرى، ٢٠٠٦ .
- الزحيلي، محمد،"**الاستثمار المعاصر للوقف**"،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ٢٠٠٠.
- الزعتري، علاء الدين،"**الدور الاقتصادي للوقف، بحث لمشروع تعزيز دور العلماء في التنمية**"،٢٠١٢.

- زكي، عيسى،"**موجز أحكام الوقف**"، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٥.
- أبو زيد، احمد،"**نظام الوقف الإسلامي تطوير أساليب العم وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة**"، ٢٠٠٠.
- حريري، عبد الله، "**دور الوقف في دعم الجوانب التربوية والدينية والعلمية والثقافية**"، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ٢٠٠١ .
- الحطاب، كمال، " **الصكوك الوقفية ودورها في التنمية**"، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦.
- الحوراني،ياسر،"**البناء المؤسسي للوقف في بلدان الهلال الخصب**"، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١.
- اليوسف، انتصار، "**المقاصد التشريعية للأوقاف الإسلامية**"، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧.

http://www.plc.gov.ps/ar/Research_details.aspx?id=38

- الكفري، مصطفى، "**التنمية الشاملة والتنمية البشرية**"، الحوار المتمدن، ع٨١٦، ٢٠٠٤.
- لمغربي، محمد الفاتح، "**دور الوقف في التمويل الاقتصادي**"، الملتقى الدعوي الثالث، السودان، ٢٠١٠.
- اللواء، هدى،"**أراضي الوقف**"، المجلس التشريعي الفلسطيني، ٢٩ديسمبر ٢٠١٠، (نسخة الكترونية)

http://www.plc.gov.ps/ar/Research_details.aspx?id=38

- المحمادي، سلوى، " **دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي**"، المؤتمر الثالث للأوقاف في المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩ .
- محمد، عجيلة ومصطفى، عبد النبي ومصطفى، بن نوي، "**استثمار أموال الوقف وضوابطه الشرعية مع الإشارة لحالة الجزائر**"، المركز الجامعي غارداية، الجزائر، مجهول السنة.
- المحمدي، علي، "**الوقف فقهه وأنواعه**"،مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى، ٢٠٠١.

- المشهراوي، احمد،"**تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين دراسة تحليلية عن المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١**"، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية،فلسطين،غزة، ٢٠٠٣.
- معاشي، عبد الرحمن، "**البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي**"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٦.
- المعيلي، عبد الله، "**دور الوقف في العملية التعليمية**"، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، السعودية،١٩٩٩.
- ملاوي، أحمد، " **دور الوقف في التنمية المستدامة**"، المؤتمر الثالث للأوقاف في المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩ .
- منصور،سليم،"**الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**"، مؤسسة الرسالة للنشر، ٢٠٠٤.
- منصور، سليم، " **الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية**"، المؤتمر الثاني للأوقاف في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
- منصور، سليم، "**الوقف والاقتصاد**"، ٢٠١٠.
- نقاسي، محمد،"**الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف**"، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا، مجهول السنة.

http://www.alshareyah.com/index.php?option=com

- السبهاني، عبد الجابر، "**دور الوقف في التنمية المستدامة**"،٢٠١٠، **مجلة الشريعة والقانون،ع ١٩، ٢٤-٧٩**.
- السدحان، عبد الله،"**دورالوقف في بناء الحياة الاجتماعية وتماسكها**"، مؤتمر الأوقاف الأول، السعودية، ٢٠٠١.
- السدحان، عبد الله، "**مقال بعنوان: الأوقاف من منظور اجتماعي**"، ٢٠٠٦.

http://www.waqfuna.com

- السدحان، عبد الله،"**الأوقاف والمجتمع**"، ٢٠١٠.
- السدلان، صالح،"**دور الوقف في بناء الحياة الاجتماعية**"، الرياض، السعودية، ٢٠٠٤.

- أبو سعيد، محمد، "**التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان وادي النيل**"، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
- السلامي، محمد،"**استثمار أموال الوقف**"، منتدى قضايا الوقف الفقهي الأول، الكويت، ٢٠٠٣.
- العاني، أسامة، "**صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهية-اقتصادية**"، الجامعة الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٨.
- عبد الباقي، إبراهيم، "**الوقف ودوره في تنمية المجتمع المدني**"، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٦ .
- **عبد رب النبي، محمد،"استثمار الوقف وأهميته في سد حاجات الأمة"، مجلة التبيان، عدد٣٧، ٢٠٠٧.**
- عبده، عبد العزيز، "**اثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيقية للوقف في اليمن**"، رسالة ماجستير، ١٩٩٧.
- عثمان،محمد،"**الوقف وأثره في التنمية**"، ندوة الوقف الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٧.
- عليان،إبراهيم،"**استثمار الأوقاف الإسلامية في فلسطين**"، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠١١.
- العمار، عبد الله، "**استثمار أموال الوقف**"، منتدى قضايا الوقف الفقهي الأول، الكويت،٢٠٠٣.
- عماوي، ختام،"**دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠.
- عمر، لؤي،"**الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية**"، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة تقارير قانونية(٣٠)، ٢٠٠٢.
- العمر، فؤاد،"**إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية**"،سلسة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف،٢٠١٠.
- العمر،أيمن، "**الوَقْـفُ ودوره في التنمية الاقتصادية**"، مجهول السنة.
- **فدّاد**، العياشي،"**مسائل في فقه الوقف**"، دورة دور الوقف في مكافحة الفقر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٨.

- الصالح، محمد، "**الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**"، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- صالح، محسن،"**فلسطين**"، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ماليزيا، ٢٠٠٢.
- الصليبي، محمد، "**الوقف عبادة مالية ووظيفة اقتصادية واستثمار تنموي**"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد٢، العدد٢، ص٤٢-٦٥، ٢٠٠٦.
- قباني، مروان،"**تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان الهلال الخصيب**"، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١.
- قحف،منذر،"**الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة على للدول العربية شرق المتوسط**"، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١.
- قحف، منذر، "**التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصب**"، ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
- قطيش، محمد، "**دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة-دراسة حالة الأوقاف في الأردن** "،رسالة ماجستير، ٢٠٠٢.
- الشثري، عبد العزيز، "**الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية**"، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، السعودية،١٩٩٩.
- شحاته، حسين،"**الضوابط الشرعية لاستثمار أموال الوقف**"، مجهول السنة.
- الشعيب، خالد، "**استثمار أموال الوقف**"،منتدى قضايا الوقف الفقهي الأول، الكويت،٢٠٠٣.
- الشوربجي،سفيان، "**الوقف الإسلامي.. ١٦% من مساحة فلسطين للخير**"، صحيفة الاستقلال،٢٠١٢.
  http://www.alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=4389
- التكينة، موسى،"**استثمار الوقف وكيفية تطويره**"، مجهول السنة.
- الخطيب، ياسين، "**اثر الوقف في نشر التعليم والثقافة**"، مؤتمر الأوقاف الأول، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ٢٠٠١.
- غانم، إبراهيم، "**مقدمة**"، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠١.

- أبو غدة، حسن، "**الوقف ودوره في التنمية الثقافية والعلمية**"، مجلة الشريعة والقانون، ع٢٢، ٢٠٠٥.

- التقارير

- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،"**وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خمس سنوات انجازات وتطلعات**"، ٢٠٠٠.
- وزارة التربية والتعليم العالي، "**الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢-٢٠١٣**"، ديسمبر ٢٠١٢.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،"**كتاب محافظات قطاع غزة الإحصائي السنوي**"، ٢٠١٢.
- وزارة الأوقاف والشئون الدينية، "**إنجازات رغم الحصار " 6 سنوات من العطاء من 2006 إلى 2011** " ، ٢٠١٢.
- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، "**الشباب والتنمية**"، مجهول السنة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**"، ٢٠١٠.

ـ المواقع الالكترونية

- موقع وزارة الأوقاف والشئون الدينية

/http://www.palwakf.ps/ar

- الموقع الالكتروني للإدارة العامة للمستشفيات في وزارة الصحة الفلسطينية http://www.moh.gov.ps/hospitals_new/?action=mdata&id=143

- الموقع الالكتروني لكلية فلسطين للتمريض

/http://www.pcn.gov.ps

- موقع المكتبة الشاملة

http://shamela.ws/index.php/author/120

- موقع ويكيبيديا

http://ar.wikipedia.org

- المقابلات:

- السلول، زهير –**مدير دائرة المساحة في وزارة الأوقاف**– بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.
- مسمح، محمد –**قسم أملاك الوقف في وزارةالأوقاف**– بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠.
- **الهور، عادل – مدير مديرية أوقاف المحافظة الوسطى**– بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥.
- **أبو مطر، رمزي – رئيس قسم الإشراف في دائرة الهندسة في وزارة الأوقاف**– بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨.
- عباس، عبد الحميد –**رئيس قسم الأملاك في مديرية أوقاف الشمال**– بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨.
- الطويل، شكري – **عميد كلية الدعوة الإسلامية**– بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥.
- عدوان، جميل – **مدير كلية الدعوة الإسلامية فرع الشمال**– بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Dogarawa, Ahmad," **Poverty Alleviation through Zakah and Waqf Institutions: A Case for the Muslim Ummah in Ghana**", Being Text of Paper Presented at the First National Muslim Summit organized by Al-Furqan Foundation, Tamale, Ghana, Held at Ghana , 2009.
- Tohirin,Achmad," **The Cash Waqf For Eempowering The SmallBusinesses**", 2010.
- Budiman,Mochammad," **The Role Of Waqf For Enironmental ProtectionIn Indonesia**",Aceh Development International Conference, 2011.

الملاحق

ملحق رقم (١)

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع (عينة الدراسة)

الفئة المستهدفة	العدد	العدد الموزع	العدد المستلم
الإدارة العليا	٩	٥	٥
مدراء مديريات المحافظات	٥	٥	٥
دائرة الأملاك	١٢	١٢	١٢
دائرة الهندسة والإنشاءات	٧	٧	٧
الدائرة المالية	١٠	٩	٨
دائرة الشئون القانونية	٣	٣	٣
الإدارة العامة للتخطيط والاستثمار	٤	٣	٣
المجموع	٥٠	٤٤	٤٣

ملحق رقم (٢)
الاستبانة الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم اقتصاديات التنمية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة......السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تهدف هذه الاستبانة للحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقة لبحث رسالة ماجستير بعنوان " دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية"

(دراسة تطبيقية في قطاع غزة)

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ومدى مساهمته في المجالات المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى وجود أنواعه في قطاع غزة، كما وتهدف إلى التعرف على واقع الوقف في قطاع غزة من حيث حجمه، إدارته، استثماره، وعلى المشاكل والمعيقات التي تعمل على منع الوقف من القيام بالمهام الموضوع لأجلها، بالإضافة إلى التعرف على سبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره في قطاع غزة.

لذا يرجى التكرم بمساعدتنا في الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل صراحة وموضوعية وكلى أمل في أن تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية و أرائكم النيرة التي تؤدي إلى إنجاح موضوع الدراسة .

أن الباحث يشكركم علي حسن تعاونكم مؤكدا لكم ، بأن بيانات الاستبانة سوف تستخدم فقط في مجال البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث/ معتز محمد مصبح

القسم الأول : المعلومات العامة

١- العمر.................... ٢- عدد سنوات الدراسة ....

٣- عدد سنوات الخبرة: ....

٤- التخصص : ☐ تجارة ☐ حقوق ☐ علوم إسلامية

☐ هندسة ☐ أخرى – حددها ....

٥- مجال العمل : ☐ الإدارة العليا ☐ دائرة الشئون القانونية

☐ دائرة الأملاك ☐ دائرة الشئون المالية

☐ دائرة الهندسة والإنشاءات ☐ أخرى – حددها.............

٦- مكان العمل ☐ وزارة الأوقاف ☐ مديرية أوقاف خانيونس

☐ مديرية أوقاف غزة ☐ مديرية أوقاف الوسطى

☐ مديرية أوقاف الشمال ☐ مديرية أوقاف رفح

القسم الثاني : محاور الدراسة

- الدرجة مقسمه من ١-١٠ بحيث تكون درجه (١) هي الدنيا و (١٠) العليا.

م	**المحور الأول: العلاقة بين أموال الوقف النقدي وقطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدمات والبنية التحتية**	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	يوفر الوقف حدا ادني من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية										
٢	يتم تخصيص مرتبات من ريع الوقف للعلماء والمدرسين										
٣	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من اجل إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات										
٤	يوجد أوقاف استثمارية يخصص إيرادها لتمويل المدارس										

٥	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على طلاب العلم وتأمين احتياجاتهم										
٦	يتم صرف جزء من أموال الوقف على إنشاء المكتبات ورعايتها										
٧	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف لتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين										
٨	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في المشاريع الخدماتية والبنية التحتية مثل شق الطرق أو حفر آبار المياه أو الصرف الصحي أو إقامة المقابر										
٩	يتم تخصيص أوقاف من اجل صرف ريعها على إحياء المواسم الدينية										
١٠	يتم تخصيص رواتب للأطباء والممرضين من إيرادات الوقف										
١١	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات الطبية										
١٢	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف من اجل إنشاء المراكز الصحية.										
١٣	يتم الإنفاق على المجالات الدينية المختلفة من خلال أموال الوقف										
١٤	يتم بناء مراكز إسلامية مثل المساجد من خلال أموال الوقف										
١٥	يتم وقف أموال نقدية على أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين										
١٦	يتم وقف أموال نقدية على رعاية وإضاءة وتنظيف المساجد										

م	**المحور الثاني: العلاقة بين أموال الوقف العينية وقطاعات التنمية الاقتصادية المتمثلة بالمجال الاجتماعي، الديني، الصحي، التعليمي، الخدمات والبنية التحتية**	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	يتم تأجير أراضي وقفية للفلاحين بأجر يسير يكفيهم مؤونة السؤال والحاجة										
٢	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية للفقراء والمحتاجين أو تأجيرها لهم بأجر يسير										
	يوجد عقارات وقفية مخصصة للتأجير للفقراء والمحتاجين مثل المحلات التجارية والأسواق										
٣	يساهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عبر المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية										
٤	يوجد في قطاع غزة عدد كافي من المدارس والعاهد والجامعات الوقفية التي تنشر العلم والثقافة										
	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والعاهد والجامعات										
٥	يوجد في قطاع غزة عدد كافي من المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية التي تشجع على أداء العبادات وتعلم الدين الإسلامي										
٦	توجد عقارات وقفية مخصصة لإحياء المواسم الدينية										
٧	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المساجد والمراكز الإسلامية										
٨	يوجد في قطاع غزة عدد من المراكز الصحية الوقفية										
٩	يوجد في قطاع غزة كليات طبية وقفية										
١٠	يساهم الوقف في قطاع غزة في إنشاء وصيانة الحمامات العامة وما يتبعها										
١١	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لمشاريع										

	البنية التحتية مثل إقامة شبكات الكهرباء والمياه وحفر الآبار										
١٢	يساهم الوقف في قطاع غزة في توفير الأراضي اللازمة لشق وتعبيد الطرقات										
١٣	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المقابر										
١٤	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة المقرات والمراكز الأمنية										

المحور الثالث: المشكلات التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية في قطاع غزة		**١**	**٢**	**٣**	**٤**	**٥**	**٦**	**٧**	**٨**	**٩**	**١٠**
١	غياب العناصر المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم										
٢	قلة الموارد الوقفية في قطاع غزة										
٣	قلة وغلاء العقارات في قطاع غزة										
٤	ضعف ميزانية الأوقاف من قبل الحكومة										
١	عدم تعاون الجهات الحكومية والرسمية مع وزارة الأوقاف										
٢	حصر مفهوم الوقف بالمسألة الدينية التعبدية المحضة										
٣	عدم معرفة الموظفين بأهمية الوقف وكيفية استغلال أمواله										
٤	قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار الأوقاف										
٥	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة										
٦	عدم تمتع موظفي وزارة الأوقاف بالاستقلالية والحيادية أثناء تأديتهم لأعمالهم										
٧	عدم مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي										

٨	تعديات المواطنين على أملاك الوقف										
٩	استغلال أملاك الوقف لأهداف حزبية وسياسية										
١٠	ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية										
١١	ضعف قدرة الجهاز الإداري للوقف										
١٢	ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف										

المحور الرابع: السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة		**١**	**٢**	**٣**	**٤**	**٥**	**٦**	**٧**	**٨**	**٩**	**١٠**
١	العمل على إعداد برامج توعية حول الوقف										
٢	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف										
٣	زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للوقف										
٤	إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الوقف										
٥	العمل على تفعيل الوقف في الإعلام										
٦	العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات										
٧	العمل على تفعيل وقف النقود										
٨	العمل على تنوع صيغ استثمار وتمويل الوقف										
٩	العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بحيث لا تتعارض مع الاستثمار والتنمية										
١٠	العمل على استبدال الأراضي الوقفية التي يصعب استثمارها										

ملحق رقم (٣)
قائمة المحكمين

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	مكان العمل
أ.د معين رجب	اقتصاد	جامعة الأزهر
أ.د علي شاهين	محاسبة	الجامعة الإسلامية
أ.د.ماهر الحولي	الشريعة الإسلامية	الجامعة الإسلامية
د. زياد مقداد	الشريعة الإسلامية	الجامعة الإسلامية
د. وسيم الهبيل	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
د. أكرم سمور	إدارة أعمال	الجامعة الإسلامية
د.سمير صافي	الإحصاء	الجامعة الإسلامية
د. نافذ بركات	الإحصاء	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (٤)

إستبانة الدراسة النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم اقتصاديات التنمية

الأخ الكريم، الأخت الكريمة......السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تهدف هذه الاستبانة للحصول على المعلومات الضرورية للوصول إلى النتائج الحقيقة لبحث رسالة ماجستير بعنوان " دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية"

(دراسة تطبيقية في قطاع غزة)

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور الوقف في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ومدى مساهمته في المجالات المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى وجود أنواعه في قطاع غزة، كما وتهدف إلى التعرف على واقع الوقف في قطاع غزة من حيث حجمه، إدارته، استثماره، وعلى المشاكل والمعيقات التي تعمل على منع الوقف من القيام بالمهام الموضوع لأجلها، بالإضافة إلى التعرف على سبل تنمية الوقف واستثماره وتطويره في قطاع غزة.

لذا يرجى التكرم بمساعدتنا في الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل صراحة وموضوعية وكلى أمل في أن تسهموا في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العملية و أرائكم النيرة التي تؤدي إلى إنجاح موضوع الدراسة .

أن الباحث يشكركم علي حسن تعاونكم مؤكدا لكم ، بأن بيانات الاستبانة سوف تستخدم فقط في مجال البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث/ معتز محمد مصبح

القسم الأول : المعلومات العامة

١- العمر.................. ٢- عدد سنوات الدراسة ....

٣- عدد سنوات الخبرة: ....

٤- التخصص : ☐ تجارة ☐ حقوق ☐ علوم إسلامية

☐ هندسة ☐ أخرى – حددها ....

٥- مجال العمل : ☐ الإدارة العليا ☐ دائرة الشئون القانونية

☐ دائرة الأملاك ☐ دائرة الشئون المالية

☐ دائرة الهندسة والإنشاءات ☐ أخرى – حددها.............

٦- مكان العمل ☐ وزارة الأوقاف ☐ مديرية أوقاف خانيونس

☐ مديرية أوقاف غزة ☐ مديرية أوقاف الوسطى

☐ مديرية أوقاف الشمال ☐ مديرية أوقاف رفح

القسم الثاني : محاور الدراسة

– الدرجة مقسمه من ١إلى١٠ بحيث تكون درجه (١) هي الدنيا و (١٠) العليا.

	المحور الأول: الوقف النقدي وقطاعات التنمية الاقتصادية	الدرجة
١	يوفر الوقف حدا ادني من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية	
٢	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف لتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين	
٣	يساهم الوقف في إطعام وإيواء الفقراء	
٤	يتم الإنفاق من أموال الوقف على رعاية وتزويج المعاقين	
٥	يساهم الوقف في الإنفاق على النساء الأرامل والمطلقات	
٦	يعمل الوقف على تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشاريع صغيرة تسد احتياجاتهم	
٧	يتم الإنفاق على المجالات الدينية المختلفة من خلال أموال الوقف	
٨	يتم بناء مراكز إسلامية مثل المساجد من خلال أموال الوقف	
٩	يتم وقف أموال نقدية لصالح أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين	
١٠	يتم وقف أموال نقدية لغرض رعاية وصيانة المساجد	

١١	يتم تخصيص أوقاف من أجل صرف ريعها على إحياء المواسم الدينية	
١٢	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المراكز الصحية.	
١٣	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات الطبية	
١٤	يساهم الوقف في الإنفاق على تعليم الطب وتعلمه	
١٥	يتم تخصيص جزء من رواتب الأطباء والممرضين في المراكز الصحية الوقفية من ريع الوقف	
١٦	يوجد أوقاف يخصص رعيها للإنفاق على رعاية المرضى	
١٧	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات	
١٨	يوجد أوقاف استثمارية يخصص ريعها لتمويل المدارس	
١٩	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على طلاب العلم وتأمين احتياجاتهم	
٢٠	يتم صرف جزء من أموال الوقف على إنشاء المكتبات ورعايتها	
٢١	يتم تخصيص جزء من رواتب المدرسين في المؤسسات التعليمية الوقفية من ريع الوقف	
٢٢	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في شق وتعبيد الطرق	
٢٣	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف في إنشاء السبل وحفر الآبار	
٢٤	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في إنشاء الحدائق والمتنزهات العامة	
٢٥	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إقامة المقابر ورعايتها	
٢٦	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية	

	المحور الثاني: الوقف العيني وقطاعات التنمية الاقتصادية	**الدرجة**
١	يتم تأجير أراضي وقفية للفلاحين بأجر يسير يكفيهم مؤونة السؤال والحاجة	
٢	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية للفقراء والمحتاجين	
٣	يوجد عقارات وقفية مخصصة للتأجير للفقراء والمحتاجين مثل المساكن والمحلات التجارية والأسواق	
٤	يعمل الوقف على إقامة المعارض التجارية الخيرية	
٥	يساهم الوقف في توفير الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية	
٦	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المساجد والمراكز الإسلامية	
٧	يوجد في قطاع غزة عدد كافٍ من المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية التي تشجع على أداء العبادات وتعلم الدين الإسلامي	

٨	يساهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عبر المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية	
٩	توجد عقارات وقفية مخصصة لإحياء المواسم الدينية	
١٠	يوجد في قطاع غزة معاهد لتأهيل الدعاة والخطباء	
١١	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المستشفيات	
١٢	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية	
١٣	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للصحة النفسية	
١٤	يساهم الوقف في قطاع غزة في تدعيم وتطوير أداء المراكز الصحية اللازمة للمواطنين	
١٥	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للتجارب والبحوث الطبية	
١٦	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والعاهد والجامعات	
١٧	يوجد في قطاع غزة عدد كافي من المدارس والمعاهد والجامعات الوقفية التي تنشر العلم والثقافة	
١٨	يوجد في قطاع غزة مؤسسات إعلامية تعليمية وقفية	
١٩	يوجد في قطاع غزة مراكز ثقافية للأوقاف	
٢٠	يوجد في قطاع غزة عدد من المكتبات الوقفية	
٢١	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لمشاريع البنية التحتية مثل إقامة شبكات الكهرباء والمياه وحفر الآبار	
٢٢	يساهم الوقف في قطاع غزة في توفير الأراضي اللازمة لشق وتعبيد الطرقات	
٢٣	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المقابر	
٢٤	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء الحدائق العامة والمنتزهات والنوادي الرياضية	
٢٥	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة النوادي والملاعب الرياضية	

المحور الثالث: المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة		الدرجة
١	غياب العناصر المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم	
٢	ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية	
٣	ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف	
٤	قلة الموارد الوقفية في قطاع غزة	
٥	قلة وغلاء العقارات في قطاع غزة	
٦	حصر مفهوم الوقف بالمسألة الدينية التعبدية المحضة	

٧	قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي	
٨	التعديات على أملاك الوقف	
٩	استغلال أملاك الوقف لأهداف حزبية وسياسية	
١٠	ضعف ميزانية الأوقاف من قبل الحكومة	
١١	عدم تعاون والتنسيق الكافي بين الجهات الحكومية والرسمية مع وزارة الأوقاف	
١٢	قلة خبرة الموظفين بأحكام الوقف الشرعية	
١٣	قلة معرفة الموظفين بأهمية الوقف وكيفية استغلال أمواله	
١٤	قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار الأوقاف	
١٥	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة	
١٦	عدم توخي موظفي وزارة الأوقاف الحيادية في صرف أموال الوقف وتوزيع وتأجير عقاره	
١٧	ضعف قدرة الجهاز الإداري للوقف	

المحور الرابع: الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة		**الدرجة**
١	العمل على إعداد برامج توعية حول أهمية الوقف	
٢	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف	
٣	زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للوقف	
٤	إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الوقف	
٥	العمل على نشر الوعي الوقفي في الإعلام	
٦	العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات	
٧	الحث على وقف الأموال النقدية	
٨	العمل على تنوع صيغ استثمار وتمويل الوقف	
٩	العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار والتنمية	
١٠	العمل على استبدال الأراضي الوقفية التي يصعب استثمارها	
١١	العمل على تنمية القدرات الإدارية لموظفي وزارة الأوقاف للقيام على استثمار أموال الوقف	

ملحق رقم (٥)

الاتساق الداخلي

يوضح جدول (١) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الاجتماعي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (١)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الاجتماعي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف لتقديم الإعانات والمساعدات للأيتام والمحتاجين.	.729	0.000*
٢.	يساهم الوقف في إطعام وإيواء الفقراء.	.780	0.000*
٣.	يتم الإنفاق من أموال الوقف على رعاية وتزويج المعاقين.	.705	0.000*
٤.	يساهم الوقف في الإنفاق على النساء الأرامل والمطلقات.	.736	0.000*
٥.	يعمل الوقف على تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام بمشاريع صغيرة تسد احتياجاتهم.	.436	0.002*
٦.	يتم تأجير أراضي وقفية للفلاحين بأجر يسير يكفيهم مؤونة السؤال والحاجة.	.404	0.004*
٧.	يتم توفير منازل وشقق سكنية وقفية للفقراء والمحتاجين.	.613	0.000*
٨.	يوجد عقارات وقفية مخصصة للتأجير للفقراء والمحتاجين مثل المساكن والمحلات التجارية والأسواق.	.509	0.000*
٩.	يعمل الوقف على إقامة المعارض التجارية الخيرية.	.371	0.008*
١٠.	يساهم الوقف في توفير الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية.	.581	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥= α.

يوضح جدول (٢) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الديني " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٢)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الديني " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	يتم الإنفاق على المجالات الدينية المختلفة من خلال أموال الوقف.	.436	0.002*
٢.	يتم بناء مراكز إسلامية مثل المساجد من خلال أموال الوقف	.663	0.000*
٣.	يتم وقف أموال نقدية لصالح أئمة المساجد وخطبائها والعاملين والمؤذنين.	.633	0.000*
٤.	يتم وقف أموال نقدية لغرض رعاية وصيانة المساجد.	.580	0.000*
٥.	يتم تخصيص أوقاف من أجل صرف ريعها على إحياء المواسم الدينية.	.793	0.000*
٦.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المساجد والمراكز الإسلامية.	.620	0.000*
٧.	يوجد في قطاع غزة عدد كافٍ من المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية التي تشجع على أداء العبادات وتعلم الدين الإسلامي.	.429	0.002*
٨.	يساهم الوقف في غرس القيم الإسلامية عبر المساجد والمراكز الإسلامية الوقفية.	.588	0.000*
٩.	توجد عقارات وقفية مخصصة لإحياء المواسم الدينية.	.429	0.003*
١٠.	يوجد في قطاع غزة معاهد لتأهيل الدعاة والخطباء.	.545	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥ =α.

يوضح جدول (٣) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الصحي " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٣)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب الصحي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المراكز الصحية.	.605	*0.000
٢.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات الطبية.	.488	*0.001
٣.	يساهم الوقف في الإنفاق على تعليم الطب وتعلمه.	.549	*0.000
٤.	يتم تخصيص جزء من رواتب الأطباء والممرضين في المراكز الصحية الوقفية من ريع الوقف.	.559	*0.000
٥.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على رعاية المرضى.	.576	*0.000
٦.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المستشفيات.	.780	*0.000
٧.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المراكز الصحية.	.689	*0.000
٨.	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للصحة النفسية.	.727	*0.000
٩.	يساهم الوقف في قطاع غزة في تدعيم وتطوير أداء المراكز الصحية اللازمة للمواطنين.	.666	*0.000
١٠.	يوجد في قطاع غزة مراكز وقفية للتجارب والبحوث الطبية.	.564	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α =٠,٠٥.

يوضح جدول (٤) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب التعليمي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية α= ٠,٠٥ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٤)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الجانب التعليمي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات.	.717	0.000*
٢.	يوجد أوقاف استثمارية يخصص ريعها لتمويل المدارس.	.672	0.000*
٣.	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على طلاب العلم وتأمين احتياجاتهم.	.716	0.000*
٤.	يتم صرف جزء من أموال الوقف على إنشاء المكتبات ورعايتها.	.695	0.000*
٥.	يتم تخصيص جزء من رواتب المدرسين في المؤسسات التعليمية الوقفية من ريع الوقف.	.506	0.000*
٦.	يساهم الوقف في قطاع غزة بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المدارس والعاهد والجامعات.	.585	0.000*
٧.	يوجد في قطاع غزة عدد كافي من المدارس والمعاهد والجامعات الوقفية التي تنشر العلم والثقافة.	.511	0.000*
٨.	يوجد في قطاع غزة مؤسسات إعلامية تعليمية وقفية.	.450	0.002*
٩.	يوجد في قطاع غزة مراكز ثقافية للأوقاف.	.577	0.000*
١٠.	يوجد في قطاع غزة عدد من المكتبات الوقفية.	.658	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥= α.

يوضح جدول (٥) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " جانب البنية التحتية والإنشاءات " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٥)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " جانب البنية التحتية والإنشاءات " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
١.	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في شق وتعبيد الطرق.	.569	0.000*
٢.	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف في إنشاء السبل وحفر الآبار.	.701	0.000*
٣.	يتم استثمار جزء من أموال الوقف في إنشاء الحدائق والمتنزهات العامة.	.393	0.006*
٤.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إقامة المقابر ورعايتها.	.565	0.000*
٥.	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية.	.752	0.000*
٦.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لمشاريع البنية التحتية مثل إقامة شبكات الكهرباء والمياه وحفر الآبار.	.597	0.000*
٧.	يساهم الوقف في قطاع غزة في توفير الأراضي اللازمة لشق وتعبيد الطرقات.	.742	0.000*
٨.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المقابر.	.544	0.000*
٩.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإنشاء الحدائق العامة والمنتزهات.	.831	0.000*
١٠.	يساهم الوقف في توفير الأراضي اللازمة لإقامة النوادي والملاعب الرياضية.	.806	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠٥ =α.

يوضح جدول (٦) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٦)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المشكلات التي تواجه الوقف لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	غياب العناصر المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم.	.469	0.001*
٢.	ضعف وعي الجمهور بأهمية الوقف في التنمية الاقتصادية.	.508	0.000*
٣.	ضعف ثقة الجمهور في إدارة الوقف.	.557	0.000*
٤.	قلة الموارد الوقفية في قطاع غزة.	.468	0.001*
٥.	قلة وغلاء العقارات في قطاع غزة	.626	0.000*
٦.	حصر مفهوم الوقف بالمسألة الدينية التعبدية المحضة.	.433	0.002*
٧.	قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الوقفي.	.518	0.000*
٨.	التعديات على أملاك الوقف.	.522	0.000*
٩.	استغلال أملاك الوقف لأهداف حزبية وسياسية.	.707	0.000*
١٠.	ضعف ميزانية الأوقاف من قبل الحكومة.	.561	0.000*
١١.	عدم تعاون والتنسيق الكافي بين الجهات الحكومية والرسمية مع وزارة الأوقاف.	.801	0.000*
١٢.	قلة خبرة الموظفين بأحكام الوقف الشرعية.	.684	0.000*
١٣.	قلة معرفة الموظفين بأهمية الوقف وكيفية استغلال أمواله.	.787	0.000*
١٤.	قلة خبرة وكفاءة الإدارة في مجال تنمية واستثمار الأوقاف.	.855	0.000*
١٥.	عدم وجود فصل بين الحسابات المالية لأملاك الوقف وحسابات الوزارة.	.650	0.000*
١٦.	عدم توخي موظفي وزارة الأوقاف الحيادية في صرف أموال الوقف وتوزيع وتأجير عقاره.	.644	0.000*
١٧.	ضعف قدرة الجهاز الإداري للوقف.	.821	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α =٠,٠٥.

يوضح جدول (٧) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠,٠٥ =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (٧)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الوسائل والسبل لتنمية وتطوير الوقف في قطاع غزة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.١	العمل على إعداد برامج توعية حول أهمية الوقف.	.845	*0.000
.٢	العمل على تنمية قدرات وتطوير كفاءة العاملين في الوقف.	.723	*0.000
.٣	زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للوقف.	.714	*0.000
.٤	إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الوقف.	.792	*0.000
.٥	العمل على نشر الوعي الوقفي في الإعلام.	.816	*0.000
.٦	العمل على تشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات.	.833	*0.000
.٧	الحث على وقف الأموال النقدية.	.787	*0.000
.٨	العمل على تنوع صيغ استثمار وتمويل الوقف.	.751	*0.000
.٩	العمل على توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلاءم مع متطلبات الاستثمار والتنمية.	.677	*0.000
.١٠	العمل على استبدال الأراضي الوقفية التي يصعب استثمارها.	.652	*0.000
.١١	العمل على تنمية القدرات الإدارية لموظفي وزارة الأوقاف للقيام على استثمار أموال الوقف.	.668	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠,٠٥= α.

ملحق رقم (٦)

نتائج الانحدار

ma1	الجانب الاجتماعي.
mb2	الجانب الديني.
mc3	الجانب الصحي.
md4	الجانب التعليمي.
me5	جانب البنية التحتية.
mabcdeall	قطاعات التنمية الاقتصادية.
maall	الوقف النقدي
mball	الوقف العيني

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.470	1	0.470	0.261	.612(a)
	Residual	73.906	41	1.803		
	Total	74.376	42			

a. Predictors: (Constant), maall

b. Dependent Variable: ma1

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.329	0.665		6.506	0.000
	maall	-0.082	0.160	-0.079	-0.511	0.612

a. Dependent Variable: ma1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.004(a)	0.000	-0.024	1.58907

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.002	1	0.002	0.001	.981(a)
	Residual	103.531	41	2.525		
	Total	103.532	42			

a. Predictors: (Constant), maall

b. Dependent Variable: mb2

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.293	0.788		7.990	0.000
	maall	-0.005	0.190	-0.004	-0.024	0.981

a. Dependent Variable: mb2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.105(a)	0.011	-0.014	1.46817

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.957	1	0.957	0.444	.509(a)
	Residual	86.221	40	2.156		
	Total	87.178	41			

a. Predictors: (Constant), maall
b. Dependent Variable: mc3

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.168	0.728		2.979	0.005
	maall	0.117	0.176	0.105	0.666	0.509

a. Dependent Variable: mc3

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.127(a)	0.016	-0.009	1.58358

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.640	1	1.640	0.654	.423(a)
	Residual	100.308	40	2.508		
	Total	101.948	41			

a. Predictors: (Constant), maall

b. Dependent Variable: md4

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.924	0.785		4.997	0.000
	maall	0.153	0.189	0.127	0.809	0.423

a. Dependent Variable: md4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.078(a)	0.006	-0.019	1.39022

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.475	1	0.475	0.246	.623(a)
	Residual	77.309	40	1.933		
	Total	77.784	41			

a. Predictors: (Constant), maall

b. Dependent Variable: me5

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.130	0.689		4.541	0.000
	maall	0.082	0.166	0.078	0.496	0.623

a. Dependent Variable: me5

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.056(a)	0.003	-0.021	1.21229

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.192	1	0.192	0.131	.719(a)
	Residual	60.255	41	1.470		
	Total	60.448	42			

a. Predictors: (Constant), maall

b. Dependent Variable: mabcdeall

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.006	0.601		6.667	0.000
	maall	0.052	0.145	0.056	0.362	0.719

a. Dependent Variable: mabcdeall

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.079(a)	0.006	-0.018	1.34261

a. Predictors: (Constant), maall

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.174	1	0.174	0.094	.761(a)
	Residual	73.940	40	1.849		
	Total	74.114	41			

a. Predictors: (Constant), mball

b. Dependent Variable: ma1

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.800	0.742		5.125	0.000
	mball	0.049	0.159	0.048	0.307	0.761

a. Dependent Variable: ma1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.131(a)	0.017	-0.007	1.57400

a. Predictors: (Constant), mball

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.728	1	1.728	0.697	.409(a)
	Residual	99.099	40	2.477		
	Total	100.827	41			

a. Predictors: (Constant), mball

b. Dependent Variable: mb2

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.548	0.858		6.463	0.000
	mball	0.153	0.184	0.131	0.835	0.409

a. Dependent Variable: mb2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.167(a)	0.028	0.003	1.47353

a. Predictors: (Constant), mball

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.423	1	2.423	1.116	.297(a)
	Residual	84.680	39	2.171		
	Total	87.103	40			

a. Predictors: (Constant), mball

b. Dependent Variable: mc3

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.806	0.807		2.238	0.031
	mball	0.183	0.174	0.167	1.056	0.297

a. Dependent Variable: mc3

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.145(a)	0.021	-0.004	1.59781

a. Predictors: (Constant), mball

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.153	1	2.153	0.843	.364(a)
	Residual	99.567	39	2.553		
	Total	101.719	40			

a. Predictors: (Constant), mball

b. Dependent Variable: md4

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.746	0.875		4.282	0.000
	mball	0.173	0.188	0.145	0.918	0.364

a. Dependent Variable: md4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.279(a)	0.078	0.054	1.35439

a. Predictors: (Constant), mball

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.032	1	6.032	3.288	.077(a)
	Residual	71.541	39	1.834		
	Total	77.572	40			

a. Predictors: (Constant), mball

b. Dependent Variable: me5

Coefficients(a)

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.177	0.742		2.936	0.006
	mball	0.289	0.159	0.279	1.813	0.077

a. Dependent Variable: me5

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.209(a)	0.044	0.020	1.20162

a. Predictors: (Constant), mball

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.630	1	2.630	1.821	.185(a)
	Residual	57.755	40	1.444		
	Total	60.385	41			

a. Predictors: (Constant), mball
b. Dependent Variable: mabcdeall

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.358	0.655		5.124	0.000
	mball	0.189	0.140	0.209	1.350	0.185

a. Dependent Variable: mabcdeall

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.048(a)	0.002	-0.023	1.35960

a. Predictors: (Constant), mball